



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية  
ومستوى الربحية

" الشركات المدرجة في بورصة فلسطين "

ضحى خالد رشيد دوده

رسالة ماجستير

القدس \_ فلسطين

1442هـ \_ 2021م

اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة  
الداخلية ومستوى الربحية  
" الشركات المدرجة في بورصة فلسطين "

اعداد:

ضحى خالد رشيد دوده

بكالوريوس محاسبة من جامعة بيت لحم/ فلسطين

المشرف: د. ابراهيم عتيق

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
المحاسبة والضرائب \_ كلية الاعمال والاقتصاد/ جامعة القدس / فلسطين

جامعة القدس

1443 هـ \_ 2021 م

جامعة القدس



عمادة الدراسات العليا

ماجستير المحاسبة والضرائب

اجازة الرسالة

اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية

" الشركات المدرجة في بورصة فلسطين "

اسم الطالب : ضحى خالد رشيد دوده

الرقم الجامعي: 1811469

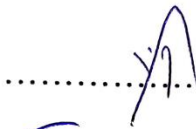
المشرف: د. ابراهيم عتيق

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 14 /12/2021م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة

أسمائهم وتوقيعهم:

.....  


رئيس لجنة المناقشة: د. ابراهيم عتيقا

.....  


ممتحنا داخليا: د. فراس بركات لتوقيع

.....  


ممتحنا خارجيا: د. غسان دعاس

القدس - فلسطين

1443 هـ \_ 2021م

إلى من أفضّلها على نفسي، ولمَ لا؛ فلقد ضحّت من أجلي

ولم تدّخر جهدًا في سبيل إسعادي على الدّوام

(أمّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى جدتي الحبيبة من أفنت من عمرها في خدمتي وتربيتي.

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة

كثيرة

أقدّم لكم هذا البحث، وأتمنّى أن يحوز على رضاكم.

الباحثة: ضحى خالد رشيد دوده

اقرار:

اقر انا معدة الرسالة بانها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وانها نتيجة  
ابحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، وان هذه الدراسة، او أي جزء  
منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة اخرى او معهد اخر.

التوقيع: ضحى خالد رشيد دوده

ضحى خالد رشيد دوده

التاريخ: 2021/12/14

## الشكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه، الذي الهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بان من علي باتمام هذه الرسالة، ومن علي بفضلته ونعمته التي لا احصيها، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه اجمعين، وبعد...

اتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور ابراهيم عتيق، حيث كان لفضله بالإشراف على هذه الرسالة اكبر الاثر في اثرائها بأفكاره النيرة ومعلوماته القيمة، فلم يبخل بجهدده او نصائحه، جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

واتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الافاضل اعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة، وعلى ما سيبدونه من مقترحات قيمة لاثراء هذه الرسالة.

كما اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى جامعتي الموقرة جامعة القدس، ممثلة بمسؤوليها واطباء هيئتها التدريسية. ولا يفوتني ان اتوجه بالشكر والتقدير الى كل من قدم لي المساعدة او ساهم في ابداء النصيح والمشورة في مسيرتي العلمية، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحثة: ضحى خالد رشيد دوده

## مصطلحات الدراسة

### الرقابة

عبارة عن عملية قياس النتائج ومقارنتها بالخطط والمعايير ، وتشخيص أسباب انحراف النتائج الواقعية عن النتائج المرغوبة واتخاذ إجراءات التصحيح اللازمة عندما يتطلب الأمر ذلك (علي، 2016) .

### الرقابة الداخلية

عملية مراجعة وضبط وتقييم الأهداف والخطط والسياسات والنظم والإجراءات والأساليب المطبقة بالشركات، من أجل حماية الموجودات وتحقيق الدقة في البيانات والمعلومات، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف (أبو صافي، 2019).

### حوكمة الشركات

تم تعريف حوكمة الشركات حسب مدونة قواعد حوكمة الشركات بأنها مجموعة القواعد والاجراءات التي يتم بموجبها ادارة الشركة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الادارة والادارة التنفيذية والمساهمين واصحاب المصالح الاخرين، فهي تهتم بالاسلوب الذي يتم فيه ادارة الشركة والرقابة عليها وفحص قدرات مجلس الادارة على وضع سياسات ورسم اهداف الشركة. مدونة قواعد حوكمة الشركات

## مجلس الإدارة

تم تعريف مجلس الإدارة حسب مدونة قواعد حوكمة الشركات بأنه جهاز جماعي يتولى شؤون الشركة بحيث تكون عدد أعضائه لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن أحد عشر، ويجب أن لا تزيد مدة مجلس الإدارة على أربع سنوات تنتهي بانتخاب مجلس جديد ويلتزم رئيس المجلس وأعضاءه بتحمل المسؤولية اتجاه المساهمين وحماية حقوقهم والمعاملة المتساوية لهم. مدونة قواعد حوكمة الشركات

## الربحية

مصطلح يعكس المحصلة في إدارة مختلف شؤون الشركة، فهي هدف أساسي تسعى الشركات لتحقيقه لمساعدتها على البقاء والاستمرارية والنمو والازدهار، والتي تقاس من خلال دراسة العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح (الناوبت، 2019).

## قائمة اختصارات الدراسة

Abbreviation	Meaning	المصطلح باللغة العربية
COSO	Committee Organization Of Threadway Commissions	تقرير لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي COSO
SPSS	Statistical Package For The Social Sciences	الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية

## المخلص

هدفت الدراسة الى فحص اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. و انتهجت الدراسة المنهج الوصفي الكمي. وتم جمع البيانات اللازمة حول متغير سلامة نظام الرقابة الداخليه من خلال استبانة وزعت على 25 شركة مدرجة في بورصة فلسطين و استخدام الاساليب الكمية لاستخراج مؤشرات الربحية ومؤشرات الحوكمة. واختبرت فرضيات الدراسة من خلال استخدام البرنامج الاحصائي SPSS والمعالجات الاحصائية المناسبة في التحليل لهذا الخصوص.

وتوصلت الدراسة الى مجموعه من النتائج اهمها:

توافر عناصر نموذج COSO الرقابي الخمسة بشكل كبير في الشركات المدروسة. وكان ترتيبها تنازلي على النحو التالي نظام المعلومات والاتصالات باعتباره الاعلى يليه عنصر المراقبة والمتابعة، يليه الانشطة الرقابية، بيئة الرقابة وأخيرا عنصر تقدير المخاطر.

وقد تبين وجود اثر طردي ذو دلالة احصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال مؤشرات عدد اعضاء مجلس الادارة، ونسبة الاسهم المملوكة لاعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب فيها، على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومعدل عائد السهم من الارباح المحققة. كما تبين وجود اثر طردي ذو دلالة احصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة اعتمادا على مؤشر عدد اعضاء مجلس الادارة فقط على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على اجمالي الاصول. وكذلك وجود اثر طردي ذو دلالة احصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة اعتمادا على مؤشري عدد اعضاء مجلس الادارة ونسبة الاسهم المملوكة لاعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب فيها، على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومعدل هامش الربح التشغيلي. ووجود اثر طردي ذو دلالة احصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال عدد اعضاء مجلس الادارة ونسبة الاسهم المملوكة لأعضاء مجلس الادارة

الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب فيها على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل عائد السهم من الارباح الموزعة.

وتبين انه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الربحية للشركات حسب القطاع الا عند مؤشر هامش الربح التشغيلي حيث كان افضل هامش ربح تشغيلي في قطاع الخدمات وبفارق دال احصائيا عن باقي القطاعات الاخرى. واخيرا لم تظهر فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة للشركات حسب القطاع عند معيار الحوكمة الاول والثاني وهذا يدل على ان نسبة تحقق معيار الاول والثاني في الشركات لا تختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي اليه.

بناء على ما اظهرته الدراسة تم وضع مجموعه من التوصيات اهمها :

ضرورة تبني الشركات لنظام الرقابة الداخلية وفقا لاطار والاهتمام بتطبيق مكوناته الخمسة , والعمل على توعية الشركات بضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة المتعلقة بخصائص مجلس الادارة لما لها من دور في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وزيادة الربحية.

**The Impact of Governance Compliance Principles On The Relationship Between The Internal Control System Integrity and The Level of Profitability For Companies listed on the Palestine Stock Exchange**

**Prepered by: Duha khaled Rasheed Dawadeh**

**Supervised: Dr. Ibrahim Ateeq**

**Abstract:**

This study aimed to examine The impact of Compliance with principles of governance on the relationship between the Internal Control System Integrity and The Level of Profitability of companies listed on the Palestine Stock Exchange. For the purpose of the study a questionnaire was developed and distributed to a sample of 25 companies listed on the Palestine Exchange .Various statistical tests were conducted to data gathered about study variables specially in the hypotheses testing using the SPSS statistical program .

The main results show:

–The Availability of The five elements of the COSO Regulatory Model are largely in the studied companies. The highest available element was the information and communication system, followed by the monitoring and follow-up element, followed by the control activities element then the control environment, and finally the risk assessment element.

– It was found that there is a direct significant effect of the commitment to the principles of governance measured in both the number of board members and the proportion of shares owned by members of the board of directors to the total number of subscribed shares, on the relationship between the integrity of the internal control system and the rate of return on the share of the realized profits.

– There is a direct effect with a statistically significant commitment to the principles of governance measured through the number of board members only on the relationship between the integrity of the internal control system and the rate of return on total assets. Also, there is a direct statistically significant effect of compliance to the principles of governance measured through both the number of members of the Board of Directors and the percentage of shares owned by members of the Board of Directors to the total number of subscribed shares, on the relationship between the integrity of the internal control system and the rate of operating profit margin.

And it was found that there is a direct and statistically significant effect to commitment to the principles of governance measured through the number of board of directors members and the proportion of shares owned by them to the total number of subscribed shares, on the relationship between the integrity of the internal control system and the share rate of dividends.

It was found that there are no statistically significant differences in the level of profitability of companies by sector, except for the operating profit margin index, where the best operating profit margin was in the services sector, with a statistically significant difference from the rest of the other sectors.

Finally, no statistically significant differences in the level of commitment to corporate governance principles by sector were observed at the first and second governance standards. This indicates that the percentage of achieving the first and second standards in companies may not differ according to the sector to which they belong.

Based on what the study showed, a set of recommendations were developed, the most important of which are:

The need for companies to adopt the internal control system in accordance with the framework and attention to the application of its five

components, and work to educate companies about the need to adhere to the principles of governance related to the characteristics of the board of directors because of their role in activating the internal control system and increasing profitability

## الفصل الاول

### الاطار العام للدراسة

#### 1.1 المقدمة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن نجاح أو فشل أي مؤسسة أو منظمة، فهي حجر الأساس لبناء المجتمع وتقدمه وازدهاره، وتهدف بشكل أساسي إلى الاستخدام والاستغلال الأمثل والأفضل للموارد المتاحة سواءً أكانت مادية أم بشرية بكل كفاءة وفعالية، وتتعدد وظائف الإدارة وتشمل التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، وموقع كلمة الرقابة ذات دلالة معينة وهي أن هذه الوظيفة الإدارية ليست منفصلة عن الوظائف الأخرى بل هي جزءاً يكتمل به الأداء الإداري في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء (عطاطرة، 2012).

وتسعى المؤسسة إلى إيجاد أساليب وبرامج تسمح لها بالسير في عمليات اتخاذ القرارات بطريقة نموذجية ومثلى، وحتى يتم ذلك تم استخدام نظام الرقابة الداخلية والذي يعتبر خط دفاع قوي يضمن ويحمي مصالح المؤسسة، فالرقابة الداخلية تحقق سلامة تدفق أموال الشركة وتوزيعها وحماية أصولها وموجوداتها، بالإضافة إلى ضمان سلامة عملياتها ودقة تسجيلها (فارس وبهاء الدين، 2018)، ويشير (الحربي، 2003) إلى أن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل في المحافظة على الأصول والممتلكات دون تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام، بالإضافة إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، وتحسين الأداء العام للمنظمة.

كما وتعد الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها في مواجهة المخاطر والحد منها، فنظام الرقابة الداخلية يمتاز بالكفاءة والفعالية، ويطبّق من قبل الأفراد والإدارة ويشكل حماية من المخاطر التي تواجهها المؤسسة، لذا، فإن دراسة نظام الرقابة الداخلية المستخدم في المؤسسة يعتبر حجر الأساس الذي يبدأ منه المراجع عند إعدادة لبرنامج المراجعة (فارس وبهاء الدين، 2018).

وبالتالي تعد الرقابة الداخلية للمؤسسات غاية في الأهمية فاصبح لا بد من وجود ممارسات واجراءات في الادارة والتنظيم والاشراف الفعال يضمن تحقيق الاهداف الموضوعة والالتزام بالأنظمة والقوانين، وتحقيق كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية ، والأزمات المالية كان لا بد من ظهور بعض المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بضبط الأداء والممارسات المحاسبية من خلال وجوب توفر العديد من الاجراءات التي تضمن شفافية تسير العمل ، والمحافظة على حقوق المساهمين وضمان دقة التقارير المالية ، ومنع حدوث الانهيارات(كراد، 2016). والبحث عن النيات لمنع حدوث مثل هذه الازمات والفضائح المالية ومن أبرزها تطبيق مبادئ الحوكمة تضمن مخرجات سليمة وواضحة للمعلومات المحاسبية، (جميلة، 2018).

فمعظم المؤسسات الاقتصادية على اختلاف احجامها ونشاطاتها الانتاجية تسعى الى تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في البقاء والاستمرارية ولكي تستمر عليها ان تحقق الارباح (سارة واخرون، 2019). ولكي تتمتع الشركات بقدرة عالية على تمويل انشطتها لا بد من امتلاك معدلات ربحية مرتفعة (Mohamed, 2013) فهي مرآة تعكس قدرة الشركة على تحقيق الارباح

من الاصول التشغيلية وهذا يساهم في الحكم على قدرة وكفاءة الادارة المالية للشركات (زكريا الاغا، 2019).

وتأتي هذه الدراسة لتحقيق ودراسة اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومعرفة وجهات النظر حول مستوى الرقابة الداخلية في هذه الشركات، ومستوى الربحية فيها.

## 2.1 مشكلة الدراسة :

تعتبر المؤسسات الاقتصادية هي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، لأنها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، 2018). فهذه المؤسسات واجهت العديد من الصعوبات التي أعاقت تطورها (أحمد، 2017).

لكن هناك الكثير من التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات خلال سعيها لتحقيق أهدافها وإنجازاتها تتمثل هذه التحديات والمشكلات بوجود بعض مظاهر الخلل وسوء الإدارة ، مما قد ينتج عنه العديد من التجاوزات المالية والإدارية التي تؤدي إلى إعاقة الشركات عن تحقيق الربح وتحسين مستويات الأداء (فارس وبهاء الدين، 2018). ومن اجل حل المشاكل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية كان لا بد من وجود نظام رقابة فعال، فنظام الرقابة الداخلية هو صمام الأمان الذي يساعد في الحد من تلك التجاوزات المالية والإدارية مع وجود الحوكمة التي تتمثل في ايجاد ممارسات سليمة للقائمين على ادارة المؤسسات الاقتصادية واختيار اساليب فعالة لتحقيق خطط المؤسسات واهدافها (الخضيري، 2005).

وتعد مشكلة الربحية والسيولة هي من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات بشكل عام (ابوجبة والذنيبات، 2017). فهي كغيرها من الشركات تعاني من أزمات وتحديات مالية ناتج عن عجزها عن توفير مستوى ملائم ومناسب من السيولة النقدية (خشان، 2016). ونظرا لحدة المنافسة بين هذه الشركات برزت عدة تساؤلات حول أهمية الرقابة الداخلية ودورها وأثرها في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة على ربحيتها وسعيها لتحسين أدائها من خلال مؤشرات الربحية لما لها انعكاس هام على أداء المؤسسات وتحسين الاقتصاد الفلسطيني.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الرئيسية الآتية:

بناء على ذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي الذي يتمثل :

أ\_ ما هو واقع الربحية للشركات حسب القطاع الذي تنتمي إليه ؟

ب\_ ما هو واقع الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات حسب القطاع الذي تنتمي إليه؟

ج\_ ما هو اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية في الشركات المدرجة في فلسطين؟

ويتفرع سؤال ج عنه الأسئلة التالية:

1\_ ما اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية وعائد السهم من الأرباح المحققة؟

2\_ ما اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل العائد على اجمالي الاصول ؟

3\_ ما اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و هامش الربح التشغيلي؟

4\_ ما اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية عائد السهم من الارباح الموزعة ؟

### 3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في الحاجة الى محيط رقابي في ظل وجود ممارسات واجراءات تضمن تحقيق الاهداف وتحقق كفاية نظام الرقابة الداخلية، فالرقابة تعتبر أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها بالشركة نظرا لاتساع حجم الشركات وصعوبة التحكم في ادارتها.

وبما ان تحقيق الأرباح وتعظيمها هي من اهم أحد الأهداف الأساسية التي تحافظ على استمرارية وبقاء الشركات وتدعم مركزها المالي وتعزز ملاءتها وسيولتها وبالتالي يزيد قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها، تحاول الدراسة تقديم ادلة على اثر مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. فالعلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والحوكمة تكمن في دور التدقيق الداخلي في عملية الاتصال بالمكلفين بالحوكمة فيقوم المدقق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة بالشركة بالشكل الذي يكفل تحقيق الاهداف وابلاغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة الى الجهات المناسبة وتنسيق الانشطة بين المدققين الخارجيين ومجلس الادارة وهذا يعمل على تقويم اداء المؤسسات بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة وثروره المساهم وتقييم الربحية وتحسينها.

### 4.1 أهداف الدراسة

يتركز الهدف العام لهذه الدراسة فحص اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الاهداف الفرعية التي تمثلت ب :

1\_ تشخيص واقع الربحية للشركات.

2\_ قياس واقع الالتزام بمبادئ الحوكمة للشركات.

3\_ فحص اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و عائد السهم من الارباح المحققة.

4\_ فحص اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل العائد على اجمالي الاصول.

5\_ فحص اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و هامش الربح التشغيلي.

6\_ فحص اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية وعائد السهم من الارباح الموزعة.

### 5.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

1. **الحدود المكانية:** الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .
2. **الحدود الزمانية:** للتعرف على اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تم اجراء الدراسة من خلال توزيع الاستبيان على 25 شركة مدرجة في بورصة فلسطين، ولتعرف على مستوى الربحية تم استخدام البيانات المالية من التقارير المالية للشركات للسنوات (2017\_2020). اما المتغير المعدل تم دراسته من خلال مؤشرات مالية عن خلال عدد اعضاء مجلس الادارة ونسبة الاسهم المملوكة لاعضاء مجلس الادارة من الاسهم المملوكة للشركة لسنوات (2017\_2020).

## الفصل الثاني

### الاطار النظري والدراسات السابقة

#### 1.2 المحور الاول: نظام الرقابة الداخلية

##### 1.1.2 الرقابة الداخلية

شهد مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً في الحياه الاقتصادية، فلم تعد مجرد وسيلة للمحافظة على النقدية وانما تطورت لتصبح احد الاركان الاساسية لضمان تحقيق اهداف الشركة، ومن هنا قامت العديد من الهيئات العالمية المختصة بوضع تشريعات تتضمن تأكيدات هامة على إنشاء وتقييم أنظمة رقابة داخلية فعالة في الشركات العامة، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة خط الدفاع الاول الذي يحمي مصالح المساهمين والاطراف ذات العلاقة بالشركة، حيث يوفر الحماية لعملية انتاج المعلومات المالية التي تعتبر الاساس في اتخاذ القرارات الاستثمار، وتعد الركن الاول الذي يعتمد عليه المدقق في فحص وتدقيق القوائم المالية. (طينه، 2017)

##### 2.1.2 مفهوم نظام الرقابة الداخلية

قبل تعريف نظام الرقابة الداخلية يجب علينا تعريف كلمة نظام الذي يعرف على انه مجموعه من العناصر المترابطة فيما بينها والمتفاعلة ديناميكيا من اجل تحقيق هدف مشترك، في حين مصطلح الرقابة يعني قدرة التحكم اي القدرة على مواكبة التغيرات الطارئة التي تتعرض لها الشركة بالإضافة الى انه يعبر عن القدرة على تقويم وتحسين الاداء (بقال واخرون، 2017) .

في حين يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على انه :

1\_ هي عملية يتم من خلالها تقديم تأكيد معقول حول تحقيق الشركة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية، وحماية الأصول من الضياع، واعداد التقارير موثوق بها وفقا للمعايير

والقوانين من اجل توفير تأكيد معقول بتحقيق الأهداف المتعلقة بمصادقية التقارير المالية للشركة(السامرائي, 2016) .

2\_ هو كافة الأساليب والتدابير المعتمدة والمنسقة من قبل ادارة الشركة لحماية أصولها، والتحقق من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المنصوص عليها(كمال، 2020).

3\_ هو نظام تضعه الإدارة لضمان استمراريته في تنفيذ اعمالها بالشكل الذي يحمي اصولها، وكذلك الرقابة على تحسين الكفاية التشغيلية، وضمان الالتزام بالسياسات والقوانين الإدارية(يوسف،العبادي، 2014).

4\_ هو احد الوسائل الهامة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري بحيث يضمن القيام بالأعمال بالشكل الصحيح الذي يحافظ على اصولها الحفاظ على أصولها ويضمن دقة المعلومات في سجلاتها(رزفة، 2016) .

وبناء على التعاريف السابقة يعرف الباحث نظام الرقابة الداخلية على انها مجموعة العمليات يتم تصميمها من قبل الادارة وعاملها، لتعطي تأكيد معقول حول تحقيق اهداف الشركة التي تتمثل بكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية، والتأكيد على مصداقية البيانات المالية، ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين.

### 3.1.2 انواع نظام الرقابة الداخلية

نتيجة لاختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها الى نظام الرقابة الداخلية يمكن تحديد اهم انواع نظام الرقابة الداخلية كالآتي:

#### أ- نظام الرقابة المحاسبية:

يهدف هذا النظام الى تحقيق الدقة المحاسبية للمعلومات ويكون ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي، وإتباع طريقة القيد المزدوج، و حفظ حسابات المراقبة الإجمالية، وتجهيز موازين المراجعة الدورية، وعمل التدقيق الدوري، ولتحقيق كل هذه الاهداف لزم تحقيق مجموعة من الجوانب التي تتمثل بما يلي(رزفة ، 2016):

1- وضع نظام متكامل و ملائم لعمليات الشركة.

2- وضع نظام محاسبي متكامل و سليم يتفق مع طبيعة نشاط الشركة.

- 3- وضع نظام سليم لجرد الأصول وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- 4- وضع نظام مراقبة وحماية الشركة و أصولها وممتلكاتها.
- 5- وضع نظام لإعداد موازين المراجعة بشكل دوري للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات.

وهي بمثابة الخطة التنظيمية التي تضعها الشركة، والتي تبين الاجراءات التي تتبعها من اجل حماية اصولها والتأكد من صحة بياناتها المحاسبية المالية لضمان الثقة بالاعتماد عليها.

وتتمثل وظائف هذا النظام في(بقال واخرون، 2017):

- فرض الرقابة والسيطرة ومنع التلاعب والغش.
- اعداد التقارير المالية لأغراض التحليل المالي.
- تسجيل المعلومات من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية.

#### ب- نظام الرقابة الإدارية:

ويشمل هذا النظام وضع الخطط التنظيمية للأداء، وتحديد وسائل التنسيق بين الموظفين لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الانتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات الادارية، ويكون ذلك بالاعتماد على مجموعة من الوسائل التي تتمثل بالكشوفات الإحصائية، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة، و الموازنات التقديرية و تكاليف معيارية، استخدام الخرائط و الرسوم البيانية بإضافة إلى برامج التدريب (طنينة، 2017).

#### ت-الضبط الداخلي:

هو تلك الرقابة على العمليات اليومية للشركة، بحيث يخضع عمل أي موظف لمراجعة موظف آخر، و هذا كله يعتمد على تحديد المسؤوليات الامر الذي يساهم في الكشف عن الاخطاء.

ويشكل الخطة التنظيمية والاجراءات الهادفة لحماية اصول الشركة من الاختلاس والضياع و سوء الاستخدام ، ويكون ذلك من خلال تقسيم العمل مع اجراء الرقابة الذاتية و تحديد السلطات والمسؤوليات وتوزيعها على الموظفين (فارس واخرون، 2018).

## 4.1.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية

يسعى نظام الرقابة الداخلية الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تتمثل بما يلي (رزفة، 2016):

### 1- حماية أصول الشركة:

حيث يسعى نظام الرقابة الداخلية الى توفير الحماية الكاملة لأصول الشركة من السرقة أو الإسراف ويتم ذلك عن طريق:

أ- الوقاية من الأخطاء المتعمدة: التي تتمثل بكل التجاوزات الناتجة عن معالجة العمليات المحاسبية بقصد التحريف.

ب- الوقاية من الأخطاء الغير متعمدة : التي تنتج عن التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية أو الجهل بها من طرف العاملين في المجال المحاسبي.

ت- المحافظة على الأصول من كل أنواع الغش: لحماية أصول الشركة من كافة التصرفات الغير شرعية، والتي يتم ارتكابها مع العلم بعدم شرعيتها.

### 2- ضمان صحة ودقة المعلومات:

يسعى نظام الرقابة الداخلية الى زيادة درجة المصداقية في المعلومات الامر الذي يضمن صحتها ودقتها، مما يجعلها اكثر كفاءة في اتخاذ القرارات (رزفة، 2016).

### 3- تشجيع العمل بكفاءة:

تطبيق مبادئ نظام الرقابة الداخلية يضمن الاستغلال الامثل لموارد الشركة، الامر الذي يزيد من فعالية نشاطها من خلال تخفيض التكاليف، هذا الى جانب ان نظام الرقابة الداخلية يعطي تحسنا في مردودية الشركة (السامرائي، 2016).

### 4- احترام تعليمات والالتزام بالسياسات الإدارية:

يهدف نظام الرقابة الداخلية الى ضمان احترام الشركة للقوانين والسياسات الادارية، حيث تصدر الإدارة قوانين كتابية أو شفوية، وتوجهها لمنفذي العمليات، بحيث تحدد هذه القوانين و اللوائح ما يلي:

- أ- المستويات الإدارية المختلفة في الشركة.  
ب- خطوط السلطة في هذه المستويات.  
ت- حقوق و واجبات كل فرد من العاملين داخل الشركة (طنينة، 2017).  
وتضيف دراسة (يوسف، العبادي، 2014) ان من اهم اهداف نظام الرقابة الداخلية :

- 1- ضمان صحة المعلومات المقدمة لتعتمد عليها الإدارة.
- 2- حماية السجلات من المخاطر مثل السرقة.
- 3- تنمية الكفاية الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد.
- 4- التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية.
- 5- الحد من الأخطاء والغش والمخالفات وسوء الاستخدام.

وتضيف دراسة (كمال، 2020) انه تهدف الرقابة الداخلية الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تتمثل ب :

- 1- الضمان بقيام العمليات بكفاءة وفعالية.
- 2- اعداد القوائم المالية بشكل ملائم ويمكن الاعتماد عليها.
- 3- اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الاصول الثابتة.
- 4- القيام بالعمليات بما يتوافق مع الانظمة والقوانين.

## 5.1.2 تعريف الرقابة الداخلية حسب نظام COSO

بسبب التغيرات الكبيرة التي حدثت في بيئة الاعمال فرض على ادارة المؤسسات دعمهم لهيكل رقابي، فقامت جهات دولية بالاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية واصدرت تقارير اهمها تقرير لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي COSO (ابو صافي، 2018).

**(Committee Organization Of Threadway Commissions)** وقد ظهر في

**SEP 1992** وتم تحديثه في 2013 من خلال انه موجه لإدارة المخاطر (جمعة، 2017). وقد

عرف نظام الرقابة الداخلية حسب نظام **COSO** على انه اداة لمتابعة الاجراءات ومعرفة مدى

تحقيقها للأهداف الموضوعية، وقياس الاداء من خلال مقارنة المخرجات للأنشطة مع ما تم التخطيط له. وهدفها تحقيق الكفاءة والفعالية في العمليات وتحقيق الالتزام بالقوانين والقواعد ومصداقية التقارير المالية (ابو صافي، 2018).

## 6.1.2 مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نظام COSO

وقسمت لجنة COSO مكونات الرقابة الداخلية إلى خمسة مكونات تتمثل بما يلي :

### اولا : بيئة الرقابة:

التي تمثل الاطار العام للشركة و لعناصر الرقابة بها، وتضم مجموعة من العوامل أهمها :  
(رزفة، 2016).

أ- سلامة و استقامة القيم الأخلاقية.

ب- مشاركة أعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة.

ت- فلسفة الإدارة وتعني نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات وإدارة الافراد.

ث- هيكل الشركة الذي يحدد إطار للإدارة لرقابة العمليات لتحقيق الأهداف.

ج- الادارة في تحديد السلطة و المسؤولية .

### ثانياً : تقييم المخاطر:

يتم تحديد المخاطر التي تواجه الشركة حتى يتم التخفيض منها وفق الخطوات التالية (كمال،  
2020) :

أ- **تحديد الأهداف:** يعتبر تحديد الاهداف الخطوة الاولى لتقدير المخاطر .

ب- **تحديد الخطر واحتمال حدوثه:** وهذا الخطر ممكن ان يحدث بسبب عوامل خارجية مثل ظروف المنافسة و صدور تشريعات جديدة تتطلب تغيير في أنشطتها، وقد يحدث بسبب عوامل داخلية مثل : حدوث خلل في عمليات التشغيل.

ت-مواجهة الخطر: ويكون ذلك من خلال التعرف على المخاطر الداخلية او الخارجية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر و السيطرة عليها.

### ثالثاً : الانشطة الرقابية:

التي تشمل الإجراءات التي تساعد في تحقيق فعالية مكونات الرقابة الأخرى ومن أهمها(طنينة،2017 ) :

أ- مراجعة وتقييم الأداء .

ب- معالجة البيانات: يجب وجود اجراءات لضبط العمليات ومعالجتها.

ت-إجراءات الرقابة المادية: التي تتمثل بالإجراءات التي تساعد في توفير الحماية المادية للشركة.

ث-فصل المهام : الفصل بين المهام المتضاربة حيث لا يسمح لشخص ما القيام بوظيفتين مرتبطات ببعضهم البعض لان هذا يساهم بعمليات السرقة و إساءة استخدام أصول الشركة.

ج- التفويض: بحيث يتم تفويض كبل شخص القيام بوظيفة محددة له.

### رابعاً: المعلومات والاتصال:

يتم بتحديد المعلومات الملائمة اللازمة لتحقيق الأهداف و إيصالها لمختلف المستويات بالشركة، ويكون ذلك عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات تسمح بتدفق تلك المعلومات، بحيث توجد عدة معايير لتقييم الاعلام والاتصال داخل الشركة هي: (فارس واخرون، 2018)

أ- هل تصل المعلومات في الوقت المناسب؟

ب-هل المعلومات التي تم الحصول عليها تمكن المسيرين من تقييم اداء الشركة؟

ت-هل يتم توضيح المهام للمسؤولين بشكل جيد؟

ث-هل توجد ادوات تنبه وجود أمور غير موافق عليها؟

### خامساً : القيادة والمتابعة:

يهتم بالمتابعة و التقييم الدوري لمكونات نظام الرقابة الداخلية، و تحديد الالتزام بتنفيذ الرقابة وإمكانية تعديلها بما يتلاءم بالظروف المحيطة(فارس واخرون، 2018).

## 7.1.2 أدوات الرقابة الداخلية

تعتمد الشركات على مجموعة من الادوات لكي تمارس الرقابة الداخلية والتي تتمثل بما يلي :

### 1-الموازنات التخطيطية:

هي احدى أدوات الرقابة الداخلية التي تتمثل بعمل تقديرات كمية ومالية للعمليات المتوقع حدوثها خلال فترة زمنية قادمة(يوسف, العبادي 2014).

### 2-الرسوم والبيانات والجداول الإحصائية:

والتي اما ان تكون على شكل رسوم بيانية، أو جداول إحصائية تظهر البيانات مجمعة أو مقارنة مع أرقام مستهدفة، وتعرض للإدارة لاتخاذ القرار المناسب(كمال، 2020).

### 3-تقارير الكفاية الدورية :

تقدم للإدارة على فترات زمنية بحيث تتضمن هذه التقارير بيانات تاريخية مقارنة مع بيانات تاريخية لفترات زمنية مختلفة ليتم الحكم من خلالها على كفاءة الإدارة (طينة،2017).

### 4-دراسات الحركة والزمن:

هي إحدى وسائل الرقابة تهدف إلى تنمية الكفاءة الإنتاجية للعاملين عن طريق دراسة الخطوات المثلى للأداء واستبعاد الخطوات غير الضرورية الامر الذي يساهم في تخفيض التكاليف(السامرائي, 2016)

### 5-البرامج التدريبية للموارد البشرية:

والتي تهدف لرفع الكفاءة الإنتاجية للموارد البشرية عن طريق إمدادهم بكل الدورات اللازمة لتطوير ادائهم وزيادة كفاءتهم(بقال واخرون، 2017).

### 6-الرقابة على الجودة:

والتي تراقب بها الشركة على جودة الاداء من خلال خرائط الرقابة على الجودة(السامرائي, 2016).

### 8.1.2 خصائص نظام الرقابة الداخلية الكفؤ

يجب ان يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعه من الخصائص والمميزات والتي يتم على اساسها تحديد مدى كفاءته ومدى الاعتماد عليه وتتمثل هذه الخصائص والمميزات في(فارس واخرون, 2018):

- 1- **الملائمة:** اي استعمال الشركة نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عملها وحجمها، حيث ان الشركات الصغيرة الافضل لها استخدام نظام رقابي بسيط وغير معقد.
- 2- **مقارنة العائد بالتكاليف:** هي حرص الشركة على ان تكون تكاليفها اقل من عائداتها حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب، لذلك يجب على الشركة الاخذ بعين الاعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم نظامها الرقابي.
- 3- **المرونة:** أي ان يتناسب اسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات الشركة بالشكل الذي يمكنه من متابعة التغيرات ومواكبتها.
- 4- **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الاخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي وبشكل يضمن عدم ظهورها في المستقبل.
- 5- **الموضوعية:** هي قيام الموظف بعمله بطريقة سليمة وجيدة، والا يكون خاضعاً لمحددات واعتبارات شخصية، وان يكون النظام رقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة دقيقة وكاملة على الاداء وفي الوقت المناسب.

## 2.2 المحور الثاني : الحوكمة

### 1.2.2 تعريف الحوكمة

المفهوم اللغوي للحوكمة هو التحكم والسيطرة على الامور بوضع قيود تحكم العلاقات داخل الشركات ( الصغير، 2019) .

اما المفهوم الاصطلاحي للحوكمة فقد تعددت التعاريف التي تعبر عن مفهوم الحوكمة واتلي تتمثل بما يلي:

المفهوم الاقتصادي للحوكمة: هو الأسلوب الذي يستطيع المستثمرون عن طريقه توفير التمويل للشركة من خلال أسواق المال ،وتحقيق اكبر قدر من الطمأنينة بالشكل الذي يضمن حصولهم على عائد لاستثماراتهم(صايح، 2018).  
ولكن مدونة قواعد حوكمة الشركات عرفت مصطلح الحوكمة على انه مصطلح حديث باللغه العربية فهي نظام يتم بموجبه توجيه الشركات والرقابة عليها فهي مجموعة من العلاقات بين الجهاز التنفيذي لإدارة الشركة ومجلس ادارتها والمساهمين فيها(المصري،2009).

### 3.2.2 مبادئ الحوكمة

تم مراعاة المبادئ التالية لدى اعداد قواعد الحوكمة حسب مدونة قواعد حوكمة الشركات:

- 1- العدالة والنزاهة في معاملة المساهمين واصحاب المصالح الاخرين.
- 2- الشفافية والافصاح عن الامور المالية وغير المالية.
- 3- المساءلة في العلاقات بين الادارة التنفيذية ومجلس الادارة، ومجلس الادارة والمساهمين.
- 4- المسؤولية، الفصل الواضح بين المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

## 5.2.2 مكونات الحوكمة

تم الاسترشاد بمبادئ حوكمة الشركات وقد تضمنت المدونة قواعد الحوكمة للشركات متمثلة بالأمور التالية:

1- اجتماع الهيئة العامة

2- حقوق المساهمين المتكافئة

3- ادارة الشركة

4- التدقيق

5\_ الافصاح والشفافية

6\_ اصحاب المصالح الاخرين في الشركة

## 7.2.2 مجلس الادارة وحوكمة الشركات

### 1.7.2.2 مجلس الادارة

يعتبر مجلس الادارة حسب مدونة حوكمة قواعد الشركات هو جهاز جماعي يتولى شؤون الشركة، فيتولى ادارة الشركة المساهمة مجلس لا يقل عدد اعضائه عن خمسة ولا يزيد على احد عشر، ويجب ان لا يزيد مدة المجلس على اربع سنوات تنتهي بانتخاب مجلس جديد ويقوم المجلس بوضع نظاما مكتوبا لتجنب تضارب المصالح، والسعي الى تحقيق مصالح الشركة فلا يجوز السعي الى تحقيق مصالح شخصية او ان يكون له مصالح مباشرة وغير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة او القيام بعمل منافس للشركة او أي عمل اخر بشكل تضارب مع مصالح الشركة. ويجبذ ان يكون من بين اعضاء المجلس عضوان مستقلان بحيث يكون حاصلًا على شهادة جامعية على الاقل ويتمتع بخبرة مناسبة في مجال عمل الشركة وان لا تربطه باي عضو اخر واحد المديرين البارزين في الشركة علاقة قرابة حتى الدرجة الثانية، ويجبذ

ان يكون من بين اعضاء المجلس اعضاء جدد وذلك تضخ المزيد من الخبرات وان يكون هناك اعضاء يتمتعون بصفات قيادية الحوكمة.

المصدر: مدونة حوكمة قواعد الشركات، هيئة سوق راس المال

وحسب قانون الشركات يقوم مجلس الادارة بادارة الشركة المساهمة الخصوصية بحيث يقوم بتحديد النظام الداخلي للشركة بحيث لا تزيد مدته عن اربع سنوات، وينتخب مجلس الادارة من بين اعضائه رئيسا ونائبا للرئيس، ويقوم مجلس الادارة بتحديد المفوضين عن الشركة بما لا يتعارض واحكام عقد تاسيس الشركة ونظامها الداخلي.

### 2.7.2.2 مسؤوليات مجلس الادارة

تتبع مسؤوليات مجلس الادارة وفق مدونة قواعد حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الامور التي تتمثل بما يلي:

1\_ يكون رئيس واطعاء مجلس ادارة الشركة المساهمة الخصوصية مسؤولة اتجاه الشركة والمساهمين فيها.

2\_ تطبق على القائمين على ادارة الشركة ذات الاحكام الخاصة باعضاء مجلس الادارة في حال عدم وجود المجلس.

3\_ لمجلس الادارة او القائمين على ادارتها صلاحيات كاملة في ادارة الشركة في الحدود التي بينها نظامها. .

### 3.7.2.2 اهمية دور مجلس الادارة في حوكمة الشركات

يقوم مجلس الادارة بصفته محددة نيابة عن المستثمرين بمسائلة المديرين ومحاسبتهم عن ادائهم لتحقيق اهداف الشركة، وهنا يجب اعطاء المجلس درجة كافية من الاستقلال تمكنه من رقابة المديرين، فالحوكمة الجيدة تؤدي امام مجلس الادارة عن طريق المساءلة وبالتالي يتم تحسين تحمل المسؤولية وتحسين مردودية الشركة.

فمن خلال اشراف ورقابة مجلس الادارة يتم الالتزام بالحوكمة بشكل جيد وتزيد سرعة التغييرات للشركة في بيئة الاعمال وهذا يؤكد للمستثمرين ان استثماراتهم ستبقى بامان وبالتالي منع التهاون الاداري. وتحقيق معدلات مرتفعة من الاداء وخفض تكاليف راس المال وزيادة قيمة ما يملكه المساهمين.

وهنا يمكننا القول بان مجلس الادارة يعتبر نقطة البداية والاساس الذي يقوم عليه التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات (الزهران، 2017).

### 3.2 المحور الثالث: الربحية

#### 1.3.2 مفهوم الربحية

حيث يمكن تعريفها على انها:

- 1- هي مصطلح تعكس المحصلة لمختلف السياسات المتخذة من قبل ادارة الشركة في إدارة مختلف شؤون الشركة، فهي تعكس العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح(الاغا، 2019).
- 2- هي مقياس لكفاءة الشركة والحكم على نجاحها وفشلها فعي تعكس قدرة الشركة على إنتاج عائد على الاستثمار بالاعتماد على مواردها(سراج،2014).
- 3- هي احد الوسائل التي تعتمد عليها ادارة الشركة لقياس كفاءة الشركة التي يتم على اساسها تحديد حجم الحوافز المترتبة على الشركة لموظفيها نتيجة لمستوى الأرباح المتحققة (مخولف، 2019).
- 4- هي أداة لقياس كفاءة الإدارة في قدرتها على استخدام الموارد الموجودة بحوزتها لتحقيق الأرباح من أصولها التشغيلية ليستطيع المستثمرون الحكم على كفاءة الإدارة(ابو زعيتر، 2014).

وعليه يعرف الباحث الربحية على انها قدرة الشركة على زيادة الارباح، فالربح هو الفرق الايجابي بين الايرادات والمصروفات، اما الربحية فتعتبر من الاهداف التي تسعى اليها الشركة حيث تقوم باستخدام كافة الوسائل للوصول الى الربحية لكي تتمكن من الاستمرارية ، و يتم احتساب الربحية من خلال ايجاد الفرق بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في

تحقيق هذه الارباح، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تتمثل بنسب الربحية المرتبطة بالمبيعات وهي نسبة هامش الربح الصافي، او من خلال نسب الربحية المرتبطة بالاستثمار وهي معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية.

### 2.3.2 تعظيم الربحية

تهدف الشركة التجارية الى تعظيم الربحية، حيث ان ادارة الشركة مسؤولة عن زيادة الرفاهية والثروة لأصحاب المصالح والذي يحدث من خلال تعظيم الربحية، والتي تتحقق من خلال ان تكون القيمة السوقية للشركة على المدى الطويل تساوي القيمة السوقية الطويلة الاجل لتدفقات الارباح التي تولدها، ومن خلال قراراتين يسعى المستثمرون الى تعظيم الربحية هما(مخوف، 2019) :

1- قرار التمويل: وهو اختيار مصادر تحصل الشركة من خلالها على اموال تعتبر اقل تكلفة ومخاطر واسهلها شروط.

2- قرار الاستثمار: فعندما تقرر الشركة الاستثمار تأتي الى الارباح المحتجزة، ثم القروض، ثم اصدار اسهم جديدة، حيث تعتمد الشركة على نظرية تسلسل مصادر التمويل.

### 3.3.2 مؤشرات الربحية

المؤشر هو المقياس، والمقياس أداة للتقييم، ومؤشر الربحية يتضمن مقاييس تستخدم في تقييم أداء الشركات من ناحية توليد ارباحها من أنشطتها التشغيلية، وذلك من خلال قياس فعالية عمليات الشركة، وتظهر هذه المؤشرات اثار السيولة، وإدارة الأصول، والديون على نتائج التشغيل، هذا الى جانب انها تساعد المدراء الماليين على تلخيص البيانات لإعطاء معلومات هامة في صنع القرارات(الاغا، 2019).

فنسب الربحية تعتبر مؤشراً هاماً للإدارة والمستثمرين والدائنين واصحاب العلاقة الاخرى، فهي تعبر عن مدى كفاءة الشركة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتمويلية و تقدم ادلة مفيدة لفعالية عمليات الشركة(الاغا، 2019).

والربحية عادة تقاس بنسب مختلفة منها :

### 1- نسبة هامش مجمل الربح:

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات، ويتم احتسابها بقسمة الأرباح على المبيعات وتقسّم الى (النابوت، 2019):

أ- نسبة هامش مجمل الربح : والتي تقاس من خلال قسمة مجمل الربح على صافي المبيعات.

ب-نسبة هامش الربح التشغيلي: والتي تقاس من خلال قسمة الربح التشغيلي على صافي المبيعات للشركة.

ت-نسبة هامش صافي الربح تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات، وان انخفاض هذه النسبة دليل على عدم قدرة الشركة على تحقق الأرباح وبالتالي تنخفض العوائد لحملة الاسهم، اما ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشر ايجابي للشركة الامر الذي يساعدها على مواجهة تحدياتها المتعلقة بنقص السيولة او انخفاض المبيعات في المستقبل ، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على المبيعات.

### 2-العائد على حقوق المساهمين:

تقيس هذه النسبة العائد المتحقق عن استثمار اموال المالكين، وتكشف هذه النسبة عن اداء الادارة، فان ارتفاعها يدل على كفاءة عمل الادارة، اما انخفاضها فيدل على زيادة المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها حملة الاسهم، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح على حقوق الملكية(النابوت، 2019).

### 3-العائد على الاستثمار:

هو مقياس يدرس العلاقة بين صافي الربح وحجم الاستثمارات في الشركة، والذي يساعد الشركة في اتخاذ قرارات الاقتراض، ويقاس خلال قسمة صافي الربح على اجمالي استثمارات الشركة(النابوت، 2019).

ويضيف (مخلوف، 2019) ان من اهم مؤشرات الربحية:

### 1- ربحية المبيعات:

تسمى القوة الايرادية للشركة، وتهدف الى معرفة قدرة الشركة على توليد الارباح من خلال مبيعاتها :

#### أ- هامش ربح النشاط:

صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات \* 100.

وتبين هذه النسبة مقدرة الوحدة الواحدة من المبيعات على توليد الأرباح قبل حسم الفوائد والضرائب.

### 2- ربحية الاموال المستثمرة:

هي قدرة الادارة على خلق الارباح من الاموال المستثمرة ومن اهم النسب :

#### أ- معدل العائد على الاصول:

تقيس هذه النسبة معدل العائد الفعلي الناتج عن استثمار الاموال في الاوراق المالية، ويمكن حسابة شهريا او ربع سنوي لكن عادة يحسب سنويا، ويمكن قياس هذه النسبة من خلال قسمة الربح الصافي بعد الضريبة على مجموع الموجودات، وكلما ارتفعت تعطي مؤشراً ايجابياً، ممكن ان يحسب على متوسط صافي الاصول = (مجموع صافي الاصول في بداية الفترة + مجموع صافي الاصول في نهاية الفترة المالية)/2.

### 3- القوة الايرادية بالشركة:

هو قدرة الشركة على تحقيق الربح من عمله الاساسي، وقدرتها على توليد الارباح من اعمالها التشغيلية وهي ما يطلق عليها الارباح التشغيلية.

وتقاس القوة الايرادية من خلال المعادلات الاتية :

القوة الايرادية = هامش الربح التشغيلي.

القوة الايرادية = معدل دوران الاصول العاملة.

ويقاس هامش الربح التشغيلي بالمعادلة التالية:

هامش الربح التشغيلي = (صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات ) \*

100

اما معدل دوران الاصول العاملة فيقاس بالمعادلة التالية :

معدل دوران الاصول العاملة = صافي المبيعات / صافي الاصول العاملة

4- ربحية السهم:

هناك عدة عوامل تساعد المستثمرين على حساب المخاطر والارباح وفترة الاسترداد راس المال، من اهمها العائد على السهم والسعر الحالي للسهم، فربحية السهم هي المكاسب والخسائر الناجمة عن الاستثمار باسم الشركة خلال فترة زمنية محددة.

وتحتسب ربحية السهم كما يلي :

ربحية السهم = (صافي الدخل - توزيعات الارباح على الاسهم الممتازة) / متوسط الاسهم المتداولة خلال الفترة المالية.

5- نصيب السهم من الأرباح النقدية الموزعة: تدل هذه النسبة على العائد الذي يمكن أن

يحصل عليه المستثمر أو الشركة في نهاية كل سنة بشكل توزيعات نقدية، والتي يمكن

حسابها من خلال:

قسمة إجمالي الأرباح الموزعة على عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة.

4.3.2 العوامل المؤثرة على الربحية

هناك عدة عوامل تؤثر على ربحية الشركة تتمثل بما يلي(مخلوف، 2019):

- 1- **سعر الفائدة:** هو السعر المتفق عليه بين المقرضين والمقترضين، فهو يمثل تكلفة الاموال المقترضة، وهو العائد على الاموال فعندما تتعرض الشركة لخطر سعر الفائدة يؤثر هذا على مصاريف التشغيل، هذا بالإضافة الى انه يؤثر بالقيمة الضمنية للأصول والخصوم مما يؤثر على القيمة النقدية المستقبلية.
  - 2- **سعر الصرف:** والتي تتمثل بمستويات الاسعار في أي بلد، والتي تؤثر على قرارات المستثمرين الاجانب.
  - 3- **التضخم:** هو الزيادة العامة للأسعار في بلد ما، حيث يعمل التضخم على احداث عدم توازن في القيم الحقيقية للاستثمارات مع القيم النقدية، وهنا يتساوى معدل العائد على الاستثمار بالقيمة النقدية وتختلف القيمة الحقيقية.
- ويضيف (الاغا، 2019) بدراسته على ان هناك العديد من العوامل التي تؤثر على ربحية الشركات والتي تتمثل بما يلي:**

- 1- **درجة المنافسة:** كلما كانت طبيعة الشركة ذات قوة احتكارية اكثر كلما زادت منافستها، الامر الذي يؤثر على اسعارها وعلى الطلب على منتجات فبتالي يؤثر على ارباحها.
- 2- **قوة الطلب:** زيادة الطلب على منتجات الشركة ونموها بالسوق تزيد من ربحيتها.
- 3- **حالة الاقتصاد:** يؤثر الوضع الاقتصادي على ربحية الشركة، فالنمو الاقتصادي يؤثر على ربحية الشركة بشكل ايجابي على عكس الكساد الاقتصادي الذي يؤثر على ربحيتها بشكل سلبي.
- 4- **التكاليف الانتاجية:** ان زيادة التكاليف الانتاجية التي تتكبدها الشركة دون ان يقابلها زيادة بالمبيعات تقلل من ارباح الشركة.
- 5- **وفورات الحجم الاقتصادي:** ان الشركة ذات التكاليف الثابتة العالية تحتاج الى حجم انتاج كبير يغطي هذه التكاليف لكي تتمكن من تحقيق الربح.
- 6- **الادارة:** تتوقف ربحية الشركة على مدى قدرة ادارتها على تحقيق الارباح، فكلما زادت كفاءة الادارة زادت قدرتها على تحقيق الارباح.

## 4.2 المحور الرابع : العلاقة بين المتغيرات

### 1.4.2 العلاقة بين الرقابة الداخلية والربحية

ان اعتماد الشركات لنظام رقابة داخلي له اثر ايجابي في المتابعة الدقيقة لمختلف العمليات وهذا يساهم في تحقيق ربحية متزايدة من سنة لآخرى، وذلك انطلاقا من اعتمادها على الرقابة المحاسبية والرقابة الادارية، فالرقابة المحاسبية تضمن مراقبة يومية محاسبية اما الرقابة الادارية تضمن لمتابعة للسياسات والخطط التنظيمية بهدف تنمية روح الالتزام بتطبيق السياسات والتعليمات.

فنظام الرقابة الداخلية يعنى بمراقبة اداء الموظف ومتابعة دقيقة لمختلف المراحل التي يقوم بها الموظف وهذا يؤدي الى تحقيق الارباح التي تسمح له بالتوسع في انشطته (مليكه، 2018).

### 2.4.2 العلاقة بين الرقابة الداخلية ونظام الحوكمة

تتضح العلاقة بين الرقابة الداخلية المتمثلة "بالتدقيق الداخلي والخارجي" ونظام الحوكمة من خلال دور التدقيق الداخلي في عملية الاتصال بالمكلفين بالحوكمة، حيث يتمثل دور حوكمة الشركات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط لعملية المراجعة الخارجية والذي يتضح من خلال الاتي(قادري، 2019) :

#### اولا : دور التدقيق الداخلي في الاتصال بالمكلفين بالحوكمة:

من خلال الاطلاع على معيار التدقيق الداخلي رقم 260 فقد تناول المعيار اهداف المدقق التي تتمثل في ابلاغ المكلفين بالحوكمة بمسؤوليات المدقق، بالاضافة الى تزويدهم بملاحظات تنشأ عن عملية التدقيق وتساهم في تشجيع الاتصال بين المدقق والمكلفين بالحوكمة (ابو زعيتر، 2014).

ويمكن توضيح دور التدقيق الداخلي في تكريس الحوكمة وتحسين الرقابة الداخلية من خلال توضيح:

## ثانياً : التدقيق الخارجي:

جاءت قواعد الحوكمة للتأكيد على مسؤولية المدقق الخارجي التي تؤثر بشكل كبير على الاداء المالي للشركة، والتي تتمثل بما يلي :

1- التقليل من حدة الصراع القائم بين المساهمين و المديريين، ويكون ذلك من خلال افصاح المدقق الخارجي عن كل الممارسات التي تؤثر سلباً على تمثيل القوائم المالية للشركة للواقع الفعلي لها، الامر الذي يقلل من حدة الصراع الدائر بين حملة الأسهم و المديريين(مخوف، 2019).

### 3.4.2 انعكاس اليات الحوكمة على الاداء المالي في الشركة:

يعبر مفهوم الحوكمة على مجموعة الاليات الداخلية والخارجية التي تسعى الى تحديد السلطات بالشكل الذي يوجه مصالح المسؤولين عن ادارة الشركة خطتهم واهدافهم واعمالهم بالشكل الذي يتناسب مع مصالح المساهمين، الامر الذي يضمن تحسين الاداء المالي للشركة فينعكس على مردودية المستثمر المالي، فهذا كله يعمل على تحقيق التقارب بين البعد المالي والبعد الاستراتيجي للشركة الامر الذي يساهم في تخفيض تكاليف الوكالة الناجمة عن أزمة المصلحة التي تنشأ بين إدارة الشركة والمساهمين فيها، الامر الذي يحفز على تنفيذ اهداف الشركة المتمثلة بتحسين الوضع المالي الذي ينعكس على حصة المساهمين ( قديري واخرون، 2018)

### ويتمثل تأثير الحوكمة على الاداء المالي بالعلاقة بين الية مجلس الادارة والاداء المالي:

وفقاً لقواعد الحوكمة يجب على مجلس الادارة تشكيل لجان يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، ومن اهم هذه اللجان لجنة المراجعة التي تتكون من اعضاء مجلس الادارة المستقلين غير التنفيذيين لتقوم بدورها في الاشراف على اعداد التقارير المالية، هذا الى جانب اختيار المدقق الخارجي وتقييم اداء المدقق الداخلي، والاشراف وتقديم التقارير التي تؤكد الثقة بالمعلومات المالية المعبر عنها بالقوائم المالية الامر الذي يعبر عن جودة الاداء المالي للشركات، فيتين مما سبق ان دور مجلس الادارة من خلال تشكيل هذه اللجان التي تضمن موثوقية المعلومات المالية تساهم في تحسين الاداء المالي للشركة (قديري واخرون، 2018) .

فبناء على ما سبق يتبين ان للحوكمة دورا كبيرا في التأكيد على وظيفة المدقق الخارجي من ناحية الإفصاح على كل ممارسات المسيرين في التلاعب بالقوائم المالية، بالإضافة الى تقليل اثار الاختيار العكسي، هذا الى جانب التأكيد على نوعية المعلومة المالية ودى جودتها الامر الذي ينعكس بشكل ايجابي على الاداء المالي للشركة بحيث يحسن من جودة المعلومات المالية الامر الذي يشجع على الاستثمار بالشركة.

## 5.2 المحور الخامس: بورصة فلسطين

### 1.5.2 مقدمة

يعتبر قطاع سوق راس المال من اهم القطاعات الجاذبة للاستثمار نظرا لأهميته الكبيرة في تحسين النشاطات الاقتصادية والمالية الامر الذي يجعل من هذا القطاع احد اهم ركائز الاقتصاد الوطني الذي يعود بالفائدة الجمة على جميع اصحاب المصالح(الفار، 2018).

### 2.5.2 تعريف البورصة

يمكن تعريف البورصة على انها مجموعة المنظمات والإجراءات التي من شأنها تسهيل تداول الأوراق المالية بمختلف انواعها بين المستثمرين، هذا الى جانب دورها في إعادة تخصيص الموارد المتاحة في المجتمع من اجل سدّ احتياجات الوحدات الاقتصادية من التمويل، بالشكل الذي يضمن تحقيق أعلى درجات النمو والتطور دون الحاجة الى الانتظار لحين وصول مدخراتها الى المستوى الذي يكفي لتلبية احتياجاتها المتجددة من التمويل(الفار، 2018)، حيث تأسست بورصة فلسطين في عام 1995 كشركة مساهمة خاصة، فكانت البورصة العربية الوحيدة المملوكة من قبل القطاع الخاص في ذلك الوقت لتبدأ اولى جلسات التداول في 18/شباط/1997 وفي مطلع شباط من العام 2010 كان التطور المهم في مسيرة البورصة وتحولها الى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة. وفي أيلول 2010 أطلقت البورصة عن هويتها المؤسساتية الجديدة لتصبح بورصة فلسطين علاماتها التجارية متخذة من فلسطين الفرص شعارا لها وقد تم ادراجها للتداول في 4/4/2012 لتحتل المرتبة الثانية في البورصات العربية وتباشر أعمالها من مقرها في مدينة نابلس. واستمرت بورصة فلسطين لعام 2017 بتقديم رسالتها على وضع فلسطين على خارطة الاستثمار العالمي من خلال توفير بيئة استثمار تتسم

بالعدالة والشفافية والكفاءة وتتسق مع أفضل الممارسات العالمية وتقديم أدوات مالية للمستثمرين تتسجم مع أهدافهم الاستثمارية حيث تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق راس المال الفلسطينية طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004. (الفار، 2018)

وبلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة 48 شركة كما بتاريخ 2017/6/30، وكانت القيمة سوقية تتجاوز 3.627 مليون دولار موزعة على 5 قطاعات هي: البنوك والخدمات المالية، التأمين، الاستثمار، الصناعة، الخدمات، في حين وصل عدد الشركات الأوراق المالية الأعضاء في البورصة الى 8 شركات (الفار، 2018).

## 6.2 المحور السادس: الدراسات السابقة

وفي هذا الفصل يذكر الباحث دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الانجليزية، حيث تم ذكر اهداف هذه الدراسات واهم النتائج التي توصلت اليها، وهنا قمنا بالتطرق للتحديث عن المحاور التالية:

### 1.6.2 الدراسات باللغة العربية

1 \_ دراسة ابو صافي (2019) بعنوان: مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع اطار COSO. هدفت الدراسة الى التعرف الى مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع اطار COSO. وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركة السكسك خلال عام 2019، والذي تم اخذ عينة عشوائية من هؤلاء العاملين من 50 عامل المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المقابلات و الاستبانة كأداة لجمع المعلومات وكان من اهم نتائج الدراسة توافر عناصر الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO في شركة السكسك بدرجة كبيرة جداً، حيث احتل المرتبة الاولى عنصر البيئة الرقابية، اما في المرتبة الثانية عنصر تقدير المخاطر، وحصل بالمرتبة الثالثة عنصر الانشطة الرقابية، نظام المعلومات والاتصالات بالمرتبة الرابعة ثم عنصر نظام المراقبة بالمرتبة الاخيرة.

2\_دراسة سارة (2019) بعنوان: اثر الرقابة الداخلية على الربحية في البنوك التجارية: دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية والريفية. هدفت الدراسة الى معرفة مدى تطبيق البنوك

التجارية الجزائرية لمتطلبات الرقابة الداخلية والبحث عن اثر تطبيق هذه المتطلبات على الربحية البنكية. و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لقياس المتغير المستقل و البيانات المالية لقياس المتغير التابع، كان من أهم نتائج هذه الدراسة ان بنك الفلاحة ذات كفاءة في توظيف كل الاموال من اجل توليد الربح من خلال معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على المبيعات على انخفاض وعدم قدرة البنك على التحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه وهذا يوضح هامش الربح للعمليات.

وقد اوصت الدراسة الى ضرورة وضع برنامج رقابي يشمل هياكل البنك، وتوعية الموظفين بنظام الرقابة الداخلية وادخال خدمات بنكية حديثة.

**3\_ دراسة الدفاعي (2018) بعنوان: دور اجهزة الرقابة الداخلية في تقويم اداء المؤسسات الخدمية.** هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الرقابة الداخلية في تقييم اداء الدوائر الخدمية. و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المقابلات و الاستبانة كأداة لجمع المعلومات ومن اهم نتائج الدراسة انه لا بد من الجهات الرقابية العليا تحديث طرق الرقابة، فالرقابة الداخلية تعتبر مجموعة من القوانين الداخلية والتوجيهات الادارية والاجراءات المكتوبة وغير المكتوبة وطرق العمل للتحكم الافضل في المؤسسة، وتوفير الضمانات لزيادة الكفاءة والالتزام في تطبيق قانون الاداء الوظيفي.

**4\_ دراسة الجويسم (2018) بعنوان: خصائص مجلس الادارة واثرها على الاداء المالي "دراسة تحليلية على قطاع البنوك بالسوق السعودي".** هدفت الدراسة الى معرفة اثر خصائص

مجلس الادارة واثرها على الاداء المالي، ولقد اجريت الدراسة على البنوك مسجلة في السوق السعودي خلال فترة 2016\_2018، و اعتمد الباحث اسلوب التحليل الوصفي كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك علاقة ارتباط سالبة بين حجم

مجلس الإدارة والاداء المالي، وعلاقة سالبة بين نسبة الملكية والاداء المالي وتوصي بضرورة الزام البنوك بحوكمة الشركات لضمان استمرار التأثير الايجابي لقواعد الحوكمة على الاداء المالي.

**5\_دراسة سعداني واخرون (2018) بعنوان: انعكاس حوكمة الشركات على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة ميدانية: شركة سونلغاز \_ الوادي".** هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر ابعاد الحوكمة على الاداء المالي للشركة، حيث تم قياس المتغير المستقل المتمثل بأبعاد الحوكمة بالشفافية والاستقلالية، بينما تم قياس المتغير التابع المتمثل بأداء المالي للشركة بمؤشرات الربحية، ولقد أجريت هذه الدراسة بالجزائر، وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالجزائر ، والذي تم اخذ عينة عشوائية منه تمثلت ب 70 موظف، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان لأبعاد الحوكمة المتمثلة بالشفافية والاستقلالية اثر ايجابي على الاداء المالي للشركة .

**6\_دراسة جميلة (2018) بعنوان: اثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل انظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية.** هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم الحوكمة وعلى مدى توفر مقومات الرقابة الداخلية وعلى اثر استخدام مبادئ الحوكمة على فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية حيث تم اخذ 22 بنك، ولقد اجريت هذه الدراسة في الجزائر، وتكون مجتمع الدراسة على المدير ورؤساء المصلحة وأعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الداخليين والمدققين الماليين والمحاسبين والموظفين في البنوك التجارية الجزائرية والتي تم اخذ عينة عشوائية منه تمثلت بتوزيع 120 استبانة على جميع افراد العينة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان عملية الحوكمة هي عملية تغيير فهي اداة للسياسة الاقتصادية والعمل على ايجاد مؤشر موحد لقياس تطبيق حوكمة الشركات، والتأكد من فعالية اجراءات الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالقواعد.

7- دراسة بهاء الدين واخرون (2017\_2018) بعنوان: دور الرقابة الداخلية في تحسين اداء المؤسسة \_ دراسة حالة في مطاحن الحضنة المسيلة. هدفت هذه الدراسة الى تحديد دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين اداء الشركة، ولقد أجريت هذه الدراسة في الجزائر، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مطاحن الحضنة المسيلة خلال عام 2018، والذي تم اخذ عينة عشوائية من هؤلاء العاملين لتحقيق اهداف الدراسة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم المقابلات و قوائم الاستقصاء كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي لنظام الرقابة الداخلية على تحسين اداء الشركة من خلال دوره في التخطيط والتنظيم الاداري للشركة وحماية ممتلكاتها من التلاعب بالإضافة الى دوره في اعداد التقارير الدورية وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات.

8\_ دراسة جمعة (2017) بعنوان: تطبيق نموذج COSO على اداء برنامج المساعدات الغذائية بوكالة الغوث الدولية. هدفت الدراسة لقياس اثر تطبيق نموذج COSO على اداء برنامج المساعدات الغذائية في وكالة الغوث من وجهة نظر العاملين. و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وكان من اهم نتائج الدراسة توافر عناصر نموذج COSO الرقابي الخمسة (البيئة الرقابية، تقدير المخاطر، الانشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، الرقابة والمتابعة) بشكل كبير في برنامج المساعدات الغذائية وكذلك وجود تأثير ايجابي لكل من عنصر الانشطة الرقابية والرقابة والمتابعة في اداء برنامج المساعدات الغذائية وعدم وجود تأثير لكل من بيئة الرقابة وتقدير المخاطر والمعلومات والاتصالات في اداء برنامج المساعدات الغذائية بوكالة الغوث الدولية.

9- دراسة تليلي واخرون (2017) بعنوان: دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي "دراسة ميدانية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بالوادي". هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة نظام المعلومات المحاسبي، ولقد أجريت هذه الدراسة الجزائر، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بالوادي خلال عام 2017، والذي تم اخذ عينة عشوائية من هؤلاء العاملين لتحقيق اهداف الدراسة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المقابلات

والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية .

10-دراسة طنينة (2017) بعنوان: أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية. هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر الرقابة الداخلية على الاداء المالي للمصرف، حيث تم قياس المتغير التابع المتمثل بالأداء المالي للمصرف بالعائد على الاصول ، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم الواحد، القيمة السوقية الى القيمة الدفترية، ولقد أجريت هذه الدراسة بالضفة الغربية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء فروع المصارف ونوابهم ومراقبي الفروع ومدراء الدوائر ورؤساء الاقسام والعاملين في مجال الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف العاملة في الضفة الغربية والبالغ عددهم 1035 موظف، والذي تم اخذ عينة عشوائية منه تمثلت ب 257 من مدراء الفروع، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبيان بالإضافة الى القوائم المالية كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي للرقابة الداخلية على الاداء المالي للمصرف المتمثل بالعائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم الواحد، القيمة السوقية الى القيمة الدفترية .

11 \_ دراسة عياش (2017) بعنوان: تأثير متطلبات الرقابة الداخلية على ربحية الشركات المساهمة الفلسطينية، قطاع البنوك الفلسطينية. هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر نظام الرقابة الداخلية على ربحية الشركة، ولقد أجريت هذه الدراسة في غزة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفين البنوك الذين يعملون في التدقيق والرقابة المدرجة في بورصة فلسطين عام 2017 ، والذي تم اخذ عينة عشوائية من هؤلاء العاملين لتحقيق اهداف الدراسة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي لنظام الرقابة الداخلية على ربحية الشركة .

12\_دراسة النجار واخرون (2016) بعنوان: قياس أثر التزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الاداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين". هدفت الدراسة الى هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في فلسطين على الاداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لبيان أثر

ذلك على مقاييس الاداء المالي، ولقد اجريت الدراسة في فلسطين، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، والذي تم اخذ عينة عشوائية من 36 شركة بعد تحقيقها لشروط معينة خلال فترة الدراسة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير المالية كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي لقواعد الحوكمة على العائد على الاصول، القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد اثر لقواعد الحوكمة على معدل نمو المبيعات.

13- دراسة ضياء واخرون (2016) بعنوان: تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف \_ دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية بين اقليم كردستان ومحافظات الجنوب للفترة من 2010\_2016. هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر العوامل الداخلية على ربحية المصرف، حيث تم قياس المتغير المستقل المتمثل بالعوامل الداخلية من خلال مخاطر السيولة، نسبة حقوق الملكية الى الموجودات، حجم المصرف، نسبة التكلفة الى الدخل، صافي التسهيلات الائتمانية الى اجمالي الموجودات، مجموع الاستثمار الى اجمالي الموجودات، بينما تم قياس المتغير التابع المتمثل بربحية المصرف من خلال الارباح، ولقد أجريت هذه الدراسة في اقليم كردستان، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المتواجدة في الاقليم ومحافظات الجنوب في الفترة الواقعة بين "2010\_2016"، والذي تم اخذ عينة عشوائية منه تمثلت ب 16 مصرف من هذه المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير المالية كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي لمخاطر السيولة، صافي التسهيلات الائتمانية الى اجمالي الموجودات، نسبة حقوق الملكية الى الموجودات على ربحية المصرف، وفي المقابل هناك اثر سلبي لنسبة التكلفة الى الدخل، مجموع الاستثمار الى اجمالي الموجودات، حجم المصرف على ربحية المصرف .

## 2.6.2 الدراسات باللغة الانجليزية

14- دراسة ( Alemu, 2020) هدفت الدراسة الى معرفة اثر نظام الرقابة الداخلية على الاداء التنظيمي لشركات المشروبات الغازية. وتم اعتماد المنهج الوصفي واستخدام الاستبانات لتجميع البيانات. ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان الادارة في بعض الاحيان تنفذ تفويض

المناسب على المعاملات وهناك بعض المعاملات تتم دون تصريح مناسب وهذا أدى الى زيادة الأنشطة الاحتياطية فكان لا بد من وجود نظام رقابة داخلي يعزز الكفاءة ويقلل مخاطر فقدان الأصول ويضمن موثوقية البيانات المالية.

15\_دراسة ( Muchok, 2020)هدفت الدراسة الى معرفة اثر نظام الرقابة الداخلية على تجميع الايراد. وتم اعتماد المنهج الوصفي واستخدام الاستبانة لتجميع البيانات. ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان نظام الرقابة الداخلية بعناصره الخمسة حسب نظام COSO لها تاثير ايجابي مع مستوى تجميع الايراد.

16\_دراسة (K.M et al, 2019).هدفت هذه الدراسة الى دراسة اثر ابعاد نظام الرقابة الداخلية مجتمعة على ربحية الشركة، حيث تم قياس المتغير التابع المتمثل بربحية الشركة بالاعتماد على العائد على السهم، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح ، ولقد أجريت هذه الدراسة بسنغال، وتكون مجتمع الدراسة من 118 شركة من مؤسسات التمويل الاصغر بسنغال، والذي تم اخذ عينة قصدية منها تمثلت ب 110 من مؤسسات التمويل الاصغر من اجل تحقيق اهداف الدراسة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير والقوائم المالية بالإضافة الى المقابلات والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان جميع ابعاد نظام الرقابة الداخلية مجتمعة لها اثر ايجابي على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على السهم، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح.

17\_دراسة (Koutoupls et al, 2019). هدفت هذه الى معرفة تأثير مكونات انظمة الرقابة الداخلية على اداء القطاع المصرفي استنادا إلى COSO وأطر لجنة بازل وعلى المؤلفات والمكونات من الضوابط الداخلية، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، و استخدم مجموعة البيانات التي تضمها أكبر 210 شركة قابضة لبنك الولايات المتحدة للسنوات المالية 2013\_ 2017، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان جميع مكونات الضوابط الداخلية تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان، في حين أنه تؤثر بشكل كبير على الربحية وامتنال البنوك الأمريكية، باستثناء مكون تقييم المخاطر في الحالة الأولى، ومكون بيئة التحكم في الحالة الثانية على التوالي.

18\_دراسة (Chandrarin et al, 2019). هدفت هذه الدراسة الى دراسة آثار الشركة و حجم ربحية الشركة وقيمة الشركة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، اما المجتمع يتكون من شركات التصنيع ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن حجم الشركة له تأثير قوي على تحديد ربحية وقيمة شركات التصنيع في إندونيسيا، ويجب أن تختار شركات البيئة المناسبة في محاولة تنفيذ خطط الاستثمار لتعظيم قيمة الشركة وربحيتها.

19\_دراسة (Kiradoo, 2019). هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة المتبادلة بين الأداء المالي وحوكمة الشركات. تتضمن العوامل المتعلقة بأداء الأعمال حجم مجلس الإدارة وأداء الشركة وازدواجية الرئيس التنفيذي والأداء التنظيمي وتركيز الملكية، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الطريقة الثانوية وتم جمع البيانات من تقارير مجموعة واسعة من الشركات البريطانية، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن الربحية عامل مهم في جميع الشركات التي تزداد مع أداء المنظمة. وتساعد أهمية حوكمة الشركات الأعمال على تطوير الأداء والربحية بطريقة فعالة.

20\_دراسة (AL\_AHDAL, 2018). هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين الحوكمة وربحية الشركة ، حيث تم قياس المتغير المستقل المتمثل بالحوكمة من عدة نواحي تتمثل بحجم مجلس الادارة ، اجتماع لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، حجم الشركة، بينما تم قياس المتغير التابع المتمثل بربحية الشركة بالاعتماد على العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، ولقد أجريت هذه الدراسة بالهند، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة الهند، والذي تم اخذ عينة قصدية منها تمثلت بشركات تكنولوجيا المعلومات المدرجة في البورصة الهندية من اجل تحقيق اهداف الدراسة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير والقوائم المالية كأداة لجمع المعلومات خلال الفترة من "2010-2017"، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان حجم مجلس الادارة واجتماع لجنة التدقيق لها تأثير ايجابي على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على الاصول، وان استقلالية لجنة التدقيق وحجم الشركة لها تأثير سلبي على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على الاصول، هذا بالإضافة الى ان لاجتماع لجنة التدقيق واستقلالية لجنة التدقيق اثر سلبي على ربحية الشركة

المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية، وهناك اثر ايجابي لحجم مجلس الادارة وحجم الشركة على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية.

**21\_دراسة (Vemula, 2017).** هدفت هذه الدراسة الى فحص تأثير حوكمة الشركة على ربحيتها، ولقد أجريت هذه الدراسة بالهند، وتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات السيارات المدرجة في بورصة بومباي والوطنية خلال الفترة من "2011-2015"، والذي تم اخذ عينة عشوائية منهم تمثلت ب 5 شركات من اجل تحقيق اهداف الدراسة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير والقوائم المالية كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة انه هناك اثر ايجابي لمكافاة مجلس الادارة التي تعتبر احد مبادئ الحوكمة على ربحية الشركة ، الا انه في المقابل لا يوجد اثر كبير لحجم مجلس الادارة، اجتماعات مجلس الادارة ، استقلالية المدراء التنفيذيين على ربحية الشركة .

**22 \_ دراسة (2016, Gichana)** هدفت هذه الدراسة الى تقييم تأثير الضوابط

الداخلية على ربحية محلات السوبر ماركت في كينيا،

وكانت من اهم نتائج الدراسة ان محلات السوبر ماركت تقوم بخلق المعرفة بإجراءات الرقابة الداخلية للامتثال لأنظمة الرقابة، وأن العديد من اجراءات الشراء ساعدت في تحسين وتقييم فعالية الربحية.

**23 \_ دراسة (Thuneibat,2015)** هدفت الدراسة الى التحقق من مدى التزام الشركات

المساهمة السعودية بمتطلبات الرقابة الداخلية واثرها على ربحية هذه الشركات. وكان من اهم نتائج الدراسة ان تأثير الرقابة الداخلية ومكوناتها على العائد على الاصول والعائد على حقوق المساهمين ايجابي، وعلى ربحية الشركات ايجابي. وقد اوصت الدراسة الى ضرورة ادارات الشركات مراجعة فعالية تنفيذ متطلبات الرقابة الداخلية خاصة المتعلقة في بيئة الرقابة والمعلومات والاتصال والمراقبة لما لها من اهمية في تحسين الاداء المالي للشركات والحفاظ على مصالح جميع الفئات.

24\_دراسة (Gupta et al, 2015). هدفت هذه الدراسة الى دراسة تأثير حوكمة الشركات في تحديد اداء المالي الشركة، وتكون مجتمع الدراسة من اختيار الشركات المدرجة في البورصة الوطنية كعينة للدراسة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم مجموعتين من البيانات الثانوية (تصنيفات الحوكمة ومتغيرات ربحية الشركة) على مدى خمس سنوات من السنة المالية 2010-2011 إلى السنة المالية 2014-2011، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن آلية حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية.

25\_دراسة (nauriya et al, 2014). هدفت هذه الدراسة الى تحديد محددات ربحية الشركة، ولقد أجريت هذه الدراسة بالهند، وتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات الادوية الهندية، والذي تم اخذ عينة عشوائية من هذه الشركات من اجل تحقيق اهداف الدراسة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير والقوائم المالية من " 1990 - 2014 " كأداة لجمع المعلومات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان من اهم محددات ربحية الشركة ارتفاع نسبة الرفع المالي وزيادة نسبة النفقات التشغيلية الى الاصول.

## 4.6.2 ملخص الدراسات السابقة وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

### تناولت الدراسات السابقة حول المحاور الرئيسية التالية

- تناولت مجموعة من الدراسات عن نظام الرقابة الداخلية بعناصره الخمسة وفق نموذج COSO مثل: دراسة ابو صافي (2019)، دراسة الدفاعي (2018)، دراسة بهاء الدين واخرون (2018\_2017)، دراسة تليلي واخرون (2017)، دراسة طنينة (2017)، دراسة (Solaiman et al, 2017)، (Mahadeen et al, 2016)، دراسة السامرائي (2016)، دراسة رزقه (2016)، (Qin, 2017) وبينت الدراسات ان هناك اثر ايجابي لنظام الرقابة الداخلية بعناصره الخمسة على اداء الشركات بكافة المجالات ولكن يجب على الشركات الاهتمام بشكل اكبر وتحسين النظام الرقابة الداخلية.
- هذا الى جانب دراسات اخرى تناولت اثر الحوكمة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية مثل دراسة جميلة (2018) وقد اظهرت الدراسات ان الحوكمة عملية تغيير وتؤثر على فعالية اجراءات الرقابة الداخلية.
- بينما تناولت دراسة ملحم (2019) العوامل المؤثرة على الاداء المالي.
- وتناولت دراسة (nauriya et al, 2014) محددات الربحية.
- في حين فحصت دراسات اخرى العلاقة بين الحوكمة والاداء المالي مثل: الجويسم (2018)، سعداني (2018)، حمزة (2017)، النجار (2016)، دراسة (Gupta et al, 2015)، دراسة (Vemula, 2017)، دراسة (AL\_AHDAL, 2018) وبينت الدراسات ان للحوكمة بأبعادها اثر ايجابي على الاداء المالي للشركة.

في هذه الدراسة وهي بعنوان اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و مستوى الربحية تم قياس المتغير المستقل متمثلا بنظام الرقابة الداخلية من خلال الابعاد التالية (البيئة الرقابية، التقييم الذاتي للمخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة) والمتغير الوسيط وهو مبادئ الحوكمة التي تم دراستها بالمتغيرات التالية وهي (عدد

اعضاء مجلس الادارة، نسبة اسهم اعضاء مجلس الادارة من الاسهم المملوكة للشركة) والمتغير التابع المتمثل في الربحية تم دراسته من خلال الابعاد التالية (العائد على اجمالي الاصول، عائد السهم من الارباح المحققة، عائد السهم من الارباح الموزعة، هامش الربح التشغيلي الى المبيعا

ومن هنا نجد ان هذه الدراسة تتميز عن الدراسات الاخرى ب:

1- بعض الدراسات السابقة تناولت الحوكمة اما متغير وسيط او متغير تابع، كما بدراسة الجويسم ودراسة سعداني ودراسة النجار ودراسة kiradoo ودراسة al ahdal حيث كانت الحوكمة متغير مستقل اما دراسة جميلة كانت الحوكمة متغير تابع، مع التفرج لهذه الدراسة تناولت الحوكمة متغير معدل.

2- تم دراسة المتغير التابع وهو الربحية من خلال اربع متغيرات ومن بين المتغيرات الاربعة متغير عائد السهم من الارباح الموزعة بحيث لا يوجد أي دراسة من الدراسات السابقة قامت بدراسته.

## الفصل الثالث

### طريقة وإجراءات الدراسة

#### 1.3 مقدمة

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قامت بها الباحثة لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

#### 2.3 منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الكمي الوصفي، كونه المنهج الأمثل لتحقيق أهداف الدراسة، حيث انه المنهج الذي يقوم بدراسة وفهم ووصف الظاهرة وصفاً دقيقاً من خلال المعلومات والأدبيات السابقة، وان هذا المنهج لا يعتمد فقط على جمع المعلومات وانما يقوم بالربط وتحليل العلاقة ما بين متغيرات الدراسة للوصول الى الاستنتاجات المرجو الوصول اليها من خلال الدراسة، بالإضافة الى المنهج التاريخي الذي تم استخدامه في عرض الدراسات السابقة والاستعانة بها.

وتم الإجابة على الأسئلة المتعلقة بأهداف الدراسة وفحص فرضيات الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الكمية من خلال الاختبارات الإحصائية المناسبة، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات.

#### 3.3 فرضيات الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة افترض الباحث الفرضية الرئيسية التي تمثلت :

أ\_ لا تختلف الشركات في مستوى الربحية تبعا للقطاع الذي تنتمي اليه.

ب\_ لا تختلف الشركات في مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة بحسب القطاع الذي تنتمي اليه.  
ج\_ لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وانبثق من الفرضية الرئيسية رقم ج مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تمثلت بما يلي:

- 1\_ لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وعائد السهم من الارباح المحققة.
- 2\_ لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية و معدل العائد على اجمالي الاصول.
- 3\_ لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وهامش الربح التشغيلي.
- 4\_ لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وعائد السهم من الارباح الموزعة .

### 4.3 متغيرات الدراسة

المتغيرات الشخصية والديمغرافية:

(1) البيانات الخاصة بالمستجيب:(مجال التخصص وصفة عضو المجلس) .

(2) البيانات الخاصة بالشركة:(القطاع الذي تنتمي إليه الشركة) .

المتغير المستقل: واقع نظام الرقابة الداخلية.

المتغيرات المعدلة (Moderators) : الالتزام بالحوكمة من خلال عدد اعضاء مجلس الادارة و

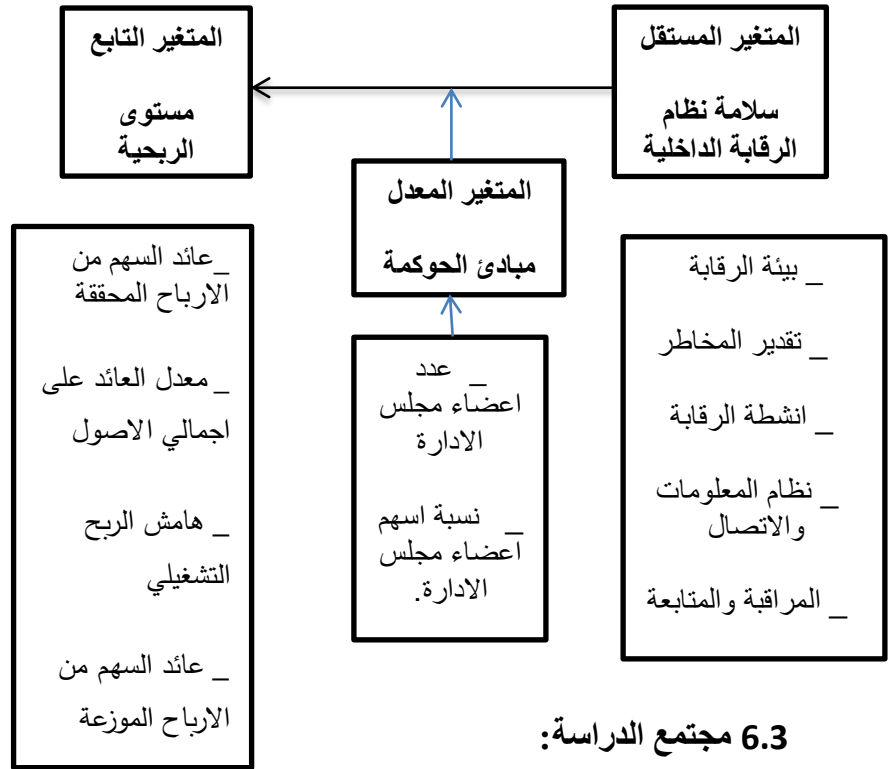
نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها .

المتغيرات التابعة: مستوى الربحية وتم قياسها من خلال (عائد السهم من الارباح المحققة, العائد

على إجمالي الاصول, هامش الربح التشغيلي, عائد السهم من الارباح الموزعة).

### 5.3 نموذج الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة تم بناء النموذج التالي لتوضيح العلاقة ما بين المتغير المستقل والمتغير التابع في الشكل الموضح رقم:



يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (47) وهي موزعة على خمسة قطاعات حسب الجدول التالي:

**جدول(1): توزيع الشركات الصناعية المسجلة في بورصة فلسطين حسب القطاعات**

القطاع	عدد الشركات الصناعية
صناعي	13
خدمي	9
بنوك	7
تأمين	8
استثمار	10
المجموع	47

المصدر: <https://web.pex.ps>

**7.3 عينة الدراسة:**

تم استخدام أسلوب العينة القصدية حيث تم اختيار 25 شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بحيث تم اختيار 5 شركات من كل قطاع وتم ذلك الاختيار حسب توافر البيانات المالية للشركات واختيار البيانات المالية الصحيحة من خلال التقارير المالية وايضا تعاون الشركات في تعبئة الاستبيان وبالتالي بلغ حجم عينة الدراسة 62.5% من مجتمع الدراسة.

**8.3 وصف أداة الدراسة (الاستبيان):**

إلى جانب البيانات المالية، استخدمت الباحثة أداة الاستبيان لدراسة واقع نظام الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تكونت هذه الأداة قسمين فالقسم الاول يوضح خصائص المستجيبين حيث تم توزيع استبيان واحد لكل شركة يقوم بتعبئتها أحد الافراد بالشركة اما مالي او عضو تنفيذي او عضو من مجلس الادارة للشركة وذلك للحصول على البيانات المتعلقة بواقع نظام الرقابة في هذه الشركات. اما القسم الثاني بيانات متعلقة بالشركة واخيرا القسم الثالث فيتكون من 60 فقرة مقسمة على 5 محاور وهي على النحو التالي:

1\_ بيئة الرقابة.

2\_ تقدير المخاطر.

3\_ أنشطة الرقابة.

4\_ نظام المعلومات والاتصال.

5\_ المراقبة والمتابعة.

وتتدرج الإجابة على فقرات الاستبيان على النحو التالي: (منخفضة جدا =1), (منخفضة=2), (متوسطة=3), (عالية=4), (عالية جدا=5), على المقياس ذو التدرج الخماسي من (1\_5).

### 9.3 ثبات اداة الدراسة

يستخدم ثبات أداة الدراسة للتعبير عن مدى تجانس و تناسق(اتساق) إجابات المبحوثين على فقرات وعبارات أداة الدراسة ومدى دقة إجاباتهم, وبالتالي أن تعطي أداة الدراسة النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقها مرة أخرى في نفس الظروف<sup>1</sup>. لذلك و لقياس ثبات أداة الدراسة تم قياس الثبات لمجالات أداة الدراسة والفقرات بالإضافة إلى الدرجة الكلية لأداة الدراسة باستخدام معاملات الثبات كرونباخ ألفا وذلك على أدوات عينة الدراسة, وكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم(2): معاملات الثبات لمجالات الدراسة

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
بيئة الرقابة	13	0,91
تقدير المخاطر	14	0,91
أنشطة الرقابة	15	0,91
نظام المعلومات والاتصال	9	0.89
المراقبة والمتابعة	9	0.88
الدرجة الكلية لواقع نظام الرقابة الداخلية	60	0,97

<sup>1</sup> Jeff Sauro & James Lewis, Quantifying the User Experience: Practical Statistics for User Research, 2012, page187

كما يتضح من الجدول السابق، تراوحت قيم معاملات الثبات لمحاور ومجالات نظام الرقابة الداخلية من (0,88-0,91)، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (0,97)، مما يدل على أن أداة الدراسة الحالية قادرة على إعادة إنتاج 97% من البيانات و النتائج الحالية فيما لو تم إعادة القياس والبحث واستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وبالتالي اعتبرت أداة الدراسة الحالية مناسبة لأغراض الدراسة والأهداف التي وضعت هذه المجالات وفقراتها من أجلها.

### **10.3 صدق الأداة**

للارتقاء بمستوى الاستبيانات ولضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها، تمت مراجعتها وتحكيمها من قبل عدد من الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، كما تم استشارة اختصاصيين في مجال الإحصاء من أجل عملية إدخال البيانات وتحليلها. وفي ضوء ملاحظات المحكمين تم تعديل بعض عبارات الاستبيانات كي تصبح أكثر وضوحاً من حيث الصياغة وانتماءها للمحاور التي تندرج تحتها.

من ناحية أخرى تم حساب معاملات الارتباط بيرسون والتي تعبر عن قوة العلاقة بين كل فقرة من فقرات مجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لذلك المجال الذي تنتمي إليه الفقرة، وتعتبر أداة الدراسة بأنها تتمتع بدرجة صدق عالي عندما تكون جميع أو معظم معاملات الارتباط دالة إحصائية مستوى الدلالة أقل من (0,05)، وبالتالي يدل على زيادة الاتساق أو التناسق الداخلي لفقرات داخل هذا المجال أو المحور<sup>2</sup>.

ومن الجداول الموضحة بالملاحق يتضح من خلال الجدول رقم 3 وجود ارتباطات دالة إحصائية (مستويات الدلالة المعنوية أقل من 0,05) بين جميع فقرات محور بيئة الرقابة والدرجة الكلية لها، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

جدول رقم 3 معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور بيئة الرقابة.

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1.	تبين الادارة اهمية النزاهة والقيم الاخلاقية من خلال الاجراءات التوجيهية.	0.787	0.000
2.	يتم تقييم أداء الأفراد متضمنا تقويم الالتزام بمعايير السلوك.	0.873	0.000
3.	يتم تحديد أوجه الانحراف عن معايير السلوك المتوقعة.	0.691	0.000
4.	تقوم الادارة بتصميم خطوط نقل التقارير لكل هيكل للوحدات الفرعية للمساعدة في تنفيذ المسؤوليات.	0.567	0.003
5.	تؤسس الادارة هيكلًا تنظيميًا مناسبًا لتنفيذ تحقيق الاهداف.	0.512	0.009
6.	الوصف الوظيفي واضح لكافة الوظائف من خلال وجود سياسات عمل مكتوبة وواضحة.	0.739	0.000
7.	يوجد نظام واضح لسياسات التوظيف لدى المنشأة.	0.663	0.000
8.	تلتزم ادارة المنشأة بعقد دورات تدريبية لتهيئة موظفين ذو كفاءة عالية.	0.692	0.000
9.	يوجد تخطيط للموارد البشرية من اجل تحديد العدد والنوعية المناسبين للمنشأة.	0.813	0.000
10.	يتم وضع مقاييس المكافآت المناسبة للمسؤوليات.	0.808	0.000
11.	تقيم الإدارة الضغط على الموظفين للتقليل من أعباء العمل عليهم.	0.776	0.000
12.	هناك هيئة رقابية تشرف على العمليات لضمان تحقيق الاهداف.	0.488	0.013
13.	تقدم هيئة الرقابة مدخلات لخطط الادارة لمعالجة القصور في الضوابط الداخلية.	0.654	0.000

يتضح من خلال الجدول رقم 4 وجود ارتباطات دالة إحصائية (مستويات الدلالة المعنوية أقل من 0.05) بين جميع فقرات محور تقدير المخاطر والدرجة الكلية لها، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(4): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور تقدير المخاطر.

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
-------	--------	-----------------------	------------------------

0.005	0.545	1. تحدد الإدارة اهدافا تتفق مع القوانين واطر المنظمات الخارجية المعترف فيها.
0.008	0.520	2. تحدد الإدارة المستوى المقبول للتباين في الاداء بالنسبة الى تحقيق الاهداف.
0.001	0.641	3. تنظر الإدارة الى المستويات المقبولة للتغير بالنسبة لتحقيق الأهداف التشغيلية.
0.000	0.658	4. يتم تحديد نظام واضح ومكتوب لتحديد المخاطر.
0.000	0.739	5. تعتمد الوحدة الاقتصادية على الوسائل التقنية لتقييم المخاطر.
0.000	0.702	6. يوجد لدى الإدارة اجراءات محددة للاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها.
0.000	0.660	7. تنظر الإدارة في أنواع الاحتيال التي يمكن أن تحدث (على سبيل المثال، التقارير المالية الاحتيالية، اختلاس الأصول، والفساد).
0.000	0.816	8. تقوم الإدارة بتحليل المخاطر لتحديد مخاطر الاحتيال.
0.000	0.802	9. تدرس الإدارة عوامل مخاطر الاحتيال (الحافز، الضغط، والفرصة).
0.004	0.555	10. يأخذ بنظر الاعتبار التغييرات في الفلسفات المتعلقة بالرقابة الداخلية.
0.017	0.472	11. ينظر في الآثار المحتملة لخطر الأعمال الجديد، والتغيرات الجذرية في خطوط الأعمال الحالية.
0.000	0.650	12. تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن النمو السريع للمنشأة.
0.000	0.672	13. تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي.
0.000	0.809	14. تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن استحداث نظم محاسبية جديدة.

يتضح من خلال الجدول رقم 5 وجود ارتباطات دالة إحصائياً (مستويات الدلالة المعنوية أقل من 0.05) بين جميع فقرات محور أنشطة الرقابة تقريبا والدرجة الكلية لها، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(5): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور أنشطة الرقابة.

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1.	تصمم الادارة سياسات استجابة للمخاطر لتحقيق نظام رقابة داخلية فعال.	0.694	0.000
2.	تصمم الادارة انواعا مناسبة من أنشطة الرقابة مثل ادارة راس المال البشري لنظام الرقابة الداخلية الخاص بها.	0.587	0.002
3.	تتبع الادارة الفصل بين الواجبات في تصميم مسؤوليات نشاط الرقابة للمساعدة في منع اساءة الاستخدام لنظام الرقابة الداخلية.	0.755	0.000
4.	توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الاداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية.	0.196	0.348
5.	تتوفر حماية الكترونية لأصول المنشأة ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق او السرقة كالاحتفاظ بالنقدي بقاصة حديدية.	0.399	0.048
6.	توجد رقابة فاعلة على الاداء المالي والمحاسبي في المنشأة.	0.629	0.001
7.	يوجد فصل تنظيمي ملائم بين المهام(مثل الفصل بين حيازة الاصول والرقابة عليها).	0.841	0.000
8.	تتوفر رقابة على معالجة البيانات الالكترونية كحماية اجهزة الحاسب الالكتروني وبرامج البيانات.	0.725	0.000
9.	تصمم الادارة نظام معلومات استجابة لأهداف المنشأة ومخاطرها.	0.837	0.000
10.	تصمم الادارة انواعا مناسبة من أنشطة التحكم العامة مثل ادارة الامن.	0.798	0.000
11.	تتحكم تصاميم الإدارة في أنشطة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدعم اكتمال دقة المعلومات.	0.754	0.000
12.	تتحكم تصاميم الإدارة في أنشطة تطوير تكنولوجيا المعلومات.	0.638	0.001
13.	يتم أداء أنشطة الرقابة بواسطة أشخاص مستقلين عن الافراد المسؤولين عن اعداد البيانات.	0.775	0.000
14.	تقوم الإدارة بمراجعة دورية لأنشطة الرقابة لتحديثها.	0.667	0.000
15.	تستخدم الشكاوي كأداة رقابية يتم التعامل معها بفاعلية.	0.458	0.021

يتضح من خلال الجدول رقم 6 وجود ارتباطات دالة إحصائياً (مستويات الدلالة المعنوية أقل من 0.05) بين جميع فقرات محور نظام المعلومات والاتصال والدرجة الكلية لها، وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

لجدول رقم(6): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور نظام المعلومات والاتصال.

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1.	تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات تضمن فهم كافة الموظفين للإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	0.879	0.000
2.	يتوفر لدى المنشأة أنظمة معلومات داخلية مالية وإدارية تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية.	0.835	0.000
3.	يوجد نظام يوفر معلومات دقيقة تلبي احتياجات الإدارة العليا.	0.614	0.001
4.	هناك استراتيجية لتطوير نظم المعلومات في المنشأة.	0.795	0.000
5.	يتوفر لدى المنشأة قنوات اتصال واضحة تسمح بتدفق المعلومات إلى جميع أقسام المنشأة.	0.763	0.000
6.	توجد خطة طوارئ وقنوات اتصال منفصلة تعمل كآليات خطوط اتصال جاهزة مؤمنة ضد الاعطال.	0.681	0.000
7.	تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات بدون أي اختراق.	0.656	0.000
8.	يوجد قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتوفير المعلومات للملاءمة من العملاء والمستهلكين والمدققين الخارجيين وغيرهم إلى الإدارة.	0.734	0.000
9.	يتم إبلاغ مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة الناتجة عن التقييمات التي تجريها أطراف خارجية.	0.663	0.000

يتضح من خلال الجدول رقم 7 وجود ارتباطات دالة إحصائياً (مستويات الدلالة المعنوية أقل من (0,05) بين جميع فقرات محور المراقبة والمتابعة والدرجة الكلية لها, وبذلك تعتبر فقرات هذا المحور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(7): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور المراقبة والمتابعة.

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1.	يوجد في المنشأة معايير رقابية لتقييم الاداء بشكل دوري.	0.748	0.000
2.	تقوم ادارة المنشأة بالتقييم بشكل دوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية.	0.508	0.009
3.	يتناسب نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.	0.831	0.000
4.	يتمتع العاملون في الرقابة بالاستقلالية عن الادارة التنفيذية.	0.676	0.000
5.	يتمتع العاملون في وحدة الرقابة الداخلية بالخبرة الكافية.	0.634	0.001
6.	يتعامل الكل في المنشأة مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية.	0.733	0.000
7.	يتم تعيين مدقق داخلي يعمل على متابعة عمل الرقابة الداخلية من خلال تقديم التقارير التي تساهم في معالجة جوانب القصور في نظام الرقابة الداخلية.	0.697	0.000
8.	يتم إبلاغ أوجه القصور إلى الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية	0.807	0.000
9.	تستكمل الإدارة وتوثق الإجراءات التصحيحية لمعالجة أوجه القصور في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.	0.869	0.000

الجدول رقم(8): معاملات الارتباط بيرسون بين الدرجات الكلية لمحاور الرقابة الداخلية والدرجة الكلية لها.

المجال	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
بيئة الرقابة	0.855	0.000
تقدير المخاطر	0.898	0.000
أنشطة الرقابة	0.904	0.000
نظام المعلومات والاتصال	0.779	0.000
المراقبة والمتابعة	0.835	0.000

يوضح الجدول السابق اختبار الصدق البنائي وهو يعبر عن مدى ارتباط محاور الدراسة بدرجة الكلية، حيث يتضح من خلال الجدول السابق وجود ارتباطات دالة إحصائية (مستويات الدلالة المعنوية أقل من (0,05) بين جميع الدرجات الكلية للمجالات والمحاور مع الدرجة الكلية للرقابة الداخلية، وبذلك تعتبر هذه المجالات صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

### 11.3 المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة، قامت الباحثة بمراجعتها تمهيدا لإدخالها إلى الحاسوب وقد تم إدخال بيانات اداة الاستبيان للحاسوب بإعطائها أرقام معينة أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حيث أعطيت الإجابة (منخفضة جدا =1)، (منخفضة=2)، (متوسطة=3)، (عالية=4)، (عالية جدا=5)، على المقياس ذو التدرج الخماسي من (0-4).

وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد والنسب المئوية لخصائص المبحوثين الشخصية، كما تم الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان والدرجات الكلية للمجالات، وذلك لأن الدرجات الكلية هي عبارة عن متغيرات كمية بسبب تكونها من مجموع (أو وسط حسابي) لدرجات الفقرات والتي هي متغيرات ترتيبية تم اسناد أرقام تعبر عن ترتيبها (بدرجة منخفضة جدا=0 إلى بدرجة مرتفعة جدا=4). وحسب جيف ساورو وآخرون فإنه

لا مانع من التعامل مع البيانات الترتيبية متعددة المقاييس على أنها كمية<sup>3</sup>, وأن توظيف الطبيعة الكمية للبيانات الترتيبية عن طريق إسناد و تخصيص درجات عددية لها يعطي فوائد ومزايا متنوعة لتحليل البيانات<sup>4</sup>, وعليه فإنه من المناسب استخدام الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وباقي الأساليب الإحصائية الخاصة بالبيانات الكمية في تحليل فقرات الاستبيان, حيث أن الوسط الحسابي للفقرة يعطي توصيفا واضحا وسهلا ومختصرا لدرجة ما يريد المبحوث التعبير عنه أكثر من النسب المئوية والتي تحتاج إلى استخدام أكثر من نسبة للتعبير عن درجة الفقرة ومستواها.

كما تم استخدام أسلوب تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي (Categorical Ridge Multiple Linear Regression), وتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي واختبار كاي تربيع لمقارنة البيانات المالية ومتغيرات الحوكمة حسب القطاعات, كما تم استخدام معادلة الثبات-كرونباخ ألفا لفحص ثبات أداة الدراسة وأسلوب تحليل معاملات الارتباط بيرسون لفحص صدق أداة الدراسة، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS .

### 12.3 مفتاح التصحيح لفقرات الاستبيان

بعد إعطاء اتجاهات أفراد العينة أرقاما تمثل أوزانا لاتجاهاتهم من (1 \_ 5): (منخفضة جدا =1), (منخفضة=2), (متوسطة=3), (عالية=4), (عالية جدا=5), على المقياس ذو التدرج الخماسي من(1\_5).

---

<sup>3</sup> Jeff Sauro & James Lewis, Quantifying the User Experience: Practical Statistics for User Research, 2012, page262  
<sup>4</sup> Alan Agresti, Categorical Data Analysis, 2<sup>nd</sup> Edition, 2002, pages 3-4

بعد إعطاء اتجاهات أفراد العينة أرقاماً تمثل أوزاناً لاتجاهاتهم من (1 \_ 5)، تم حساب فرق أدنى قيمة وهي 1 من أعلى قيمة وهي  $5 = 4$  وهو ما يسمى المدى، ثم تم قسمة قيمة المدى على عدد المجالات المطلوبة في الحكم على النتائج وهو 5 ليصبح الناتج  $0.8 = 4/5$ ، وبالتالي نستمر في زيادة هذه القيمة ابتداء من أدنى قيمة وذلك لإعطاء الفترات الخاصة بتحديد المستوى بالاعتماد على الوسط الحسابي، والجدول رقم (9) يوضح ذلك :

جدول رقم (9): مفتاح التصحيح لفقرات الاستبيان

المتوسط الحسابي	المستوى
أقل من 1.8	منخفضة جداً
1.8 - أقل 2.6	منخفضة
2.6 - أقل 3.4	متوسطة
3.4 - أقل 4.2	مرتفعة
4.2 فأكثر	مرتفعة جداً

### 13.3 تحليل فقرات الاستبيان لقياس واقع الرقابة الداخلية

الجدول التالي يوضح البيانات الخاصة بالمستجيبين:

جدول (10): خصائص المستجيبين داخل عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
مجال التخصص	مالي	17	68
	عضو تنفيذي	8	32
	المجموع	25	100
صفة عضو المجلس	الإدارة التنفيذية	20	80
	الإدارة العليا	5	20
	المجموع	25	100

### 14.3 تحليل محاور نظام الرقابة الداخلية

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية لمحاور نظام الرقابة الداخلية:

الجدول رقم(11): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية لمحاور نظام الرقابة الداخلية.

الدرجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	واقع الرقابة الداخلية
مرتفعة	0.61	3.83	بيئة الرقابة
مرتفعة	0.58	3.74	تقدير المخاطر
مرتفعة	0.52	4.03	أنشطة الرقابة
مرتفعة	0.53	4.14	نظام المعلومات والاتصال
مرتفعة	0.51	4.11	المراقبة والمتابعة
مرتفعة	0.48	3.95	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول السابق بأن الدرجة الكلية لواقع الرقابة الداخلية في الشركات المدروسة مرتفعة حيث بلغت درجة الوسط الحسابي الكلية (3,95) والانحراف المعياري (0.48). كما يتضح بأن أعلى الدرجات هي درجة واقع نظام المعلومات والاتصال بوسط حسابي (4,14), يليها درجة واقع المراقبة والمتابعة بوسط حسابي (4,11), يليها درجة واقع أنشطة الرقابة بوسط حسابي (4,03), ثم درجة واقع بيئة الرقابة بوسط حسابي (3,83), وأخيرا درجة واقع تقدير المخاطر بوسط حسابي (3,74).

#### أولا : بيئة الرقابة

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور بيئة الرقابة:

جدول رقم(12): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس واقع محور بيئة الرقابة.

رقم الفقرة	واقع بيئة الرقابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1.	تبين الإدارة أهمية النزاهة والقيم الاخلاقية من خلال الاجراءات التوجيهية.	4.28	0.68	مرتفعة
2.	هناك هيئة رقابية تشرف على العمليات لضمان تحقيق الاهداف.	4.16	0.69	مرتفعة
3.	تؤسس الإدارة هيكلًا تنظيميًا مناسبًا لتنفيذ تحقيق الاهداف.	4.16	0.80	مرتفعة

مرتفعة	0.65	4.00	تقدم هيئة الرقابة مدخلات لخطط الادارة لمعالجة القصور في الضوابط الداخلية.	4.
مرتفعة	0.79	3.96	تقوم الادارة بتصميم خطوط نقل التقارير لكل هيكل للوحدات الفرعية للمساعدة في تنفيذ المسؤوليات.	5.
مرتفعة	0.98	3.96	الوصف الوظيفي واضح لكافة الوظائف من خلال وجود سياسات عمل مكتوبة وواضحة.	6.
مرتفعة	0.98	3.96	يوجد نظام واضح لسياسات التوظيف لدى المنشأة.	7.
مرتفعة	0.95	3.92	يتم تقييم أداء الأفراد متضمنا تقويم الالتزام بمعايير السلوك.	8.
مرتفعة	0.85	3.84	يتم تحديد أوجه الانحراف عن معايير السلوك المتوقعة.	9.
متوسطة	0.86	3.64	يوجد تخطيط للموارد البشرية من اجل تحديد العدد والنوعية المناسبين للمنشأة.	10.
متوسطة	0.96	3.40	يتم وضع مقاييس المكافآت المناسبة للمسؤوليات.	11.
متوسطة	1.08	3.40	تلتزم ادارة المنشأة بعقد دورات تدريبية لتهيئة موظفين ذو كفاءة عالية.	12.
متوسطة	0.94	3.16	تقيم الإدارة الضغط على الموظفين للتقليل من أعباء العمل عليهم.	13.
مرتفعة	0.61	3.83	الدرجة الكلية	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع بيئة الرقابة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات الباحثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3,83) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0,61)، مما يدل على أن درجة واقع بيئة الرقابة مرتفعة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (تبين الادارة اهمية النزاهة والقيم الاخلاقية من خلال الاجراءات التوجيهية) بمتوسط حسابي مقداره (4,28) وانحراف معياري مقداره (0,68)، الفقرة (هناك هيئة رقابية تشرف على العمليات لضمان تحقيق الاهداف) بمتوسط حسابي مقداره (4,16) وانحراف معياري مقداره (0,69)، الفقرة (تؤسس الادارة هيكل تنظيميا مناسباً لتنفيذ تحقيق الاهداف) بمتوسط حسابي مقداره (4,16) وانحراف معياري مقداره (0,8)، الفقرة (تقدم هيئة الرقابة

مدخلات لخطط الادارة لمعالجة القصور في الضوابط الداخلية) بمتوسط حسابي مقداره (4) وانحراف معياري مقداره (0,65).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (تقييم الإدارة الضغط على الموظفين للتقليل من أعباء العمل عليهم) بمتوسط حسابي مقداره (3,16) وانحراف معياري مقداره (0,94), الفقرة (تلتزم ادارة المنشأة بعقد دورات تدريبية لتهيئة موظفين ذو كفاءة عالية) بمتوسط حسابي مقداره (3,4) وانحراف معياري مقداره (1,08), الفقرة (يتم وضع مقاييس المكافآت المناسبة للمسؤوليات. ) بمتوسط حسابي مقداره (3,4) وانحراف معياري مقداره (0,96), الفقرة (يوجد تخطيط للموارد البشرية من اجل تحديد العدد والنوعية المناسبين للمنشأة) بمتوسط حسابي مقداره (3,64) وانحراف معياري مقداره (0,86).

و من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة, يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية : واقع بيئة الرقابة يتمثل بأنه تبين الادارة اهمية النزاهة والقيم الاخلاقية من خلال الاجراءات التوجيهية، هناك هيئة رقابية تشرف على العمليات لضمان تحقيق الاهداف، تؤسس الادارة هيكلًا تنظيميًا مناسبًا لتنفيذ تحقيق الاهداف، تقدم هيئة الرقابة مدخلات لخطط الادارة لمعالجة القصور في الضوابط الداخلية، تقوم الادارة بتصميم خطوط نقل التقارير لكل هيكل للوحدات الفرعية للمساعدة في تنفيذ المسؤوليات، الوصف الوظيفي واضح لكافة الوظائف من خلال وجود سياسات عمل مكتوبة وواضحة، يوجد نظام واضح لسياسات التوظيف لدى المنشأة، يتم تقييم أداء الأفراد متضمنًا تقويم الالتزام بمعايير السلوك، يتم تحديد أوجه الانحراف عن معايير السلوك المتوقعة.

#### ثانيا : تقدير المخاطر

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تقدير

المخاطر:

جدول رقم(13): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس واقع محور تقدير المخاطر.

رقم الفقرة	واقع تقدير المخاطر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1.	تنظر الإدارة في أنواع الاحتيال التي يمكن أن تحدث (على سبيل المثال، التقارير المالية الاحتمالية،	4.16	0.94	مرتفعة

			اختلاس الأصول، والفساد).
مرتفعة	0.65	4.00	2. تحدد الإدارة المستوى المقبول للتباين في الاداء بالنسبة الى تحقيق الاهداف.
مرتفعة	0.82	4.00	3. تقوم الإدارة بتحليل المخاطر لتحديد مخاطر الاحتيال.
مرتفعة	0.68	3.96	4. تحدد الإدارة اهدافا تتفق مع القوانين واطر المنظمات الخارجية المعترف فيها.
مرتفعة	0.83	3.88	5. يتم تحديد نظام واضح ومكتوب لتحديد المخاطر.
مرتفعة	0.71	3.80	6. تنظر الإدارة الى المستويات المقبولة للتغير بالنسبة لتحقيق الأهداف التشغيلية.
مرتفعة	1.02	3.72	7. تدرس الإدارة عوامل مخاطر الاحتيال (الحافز، الضغط، والفرصة).
مرتفعة	0.85	3.68	8. يوجد لدى الإدارة اجراءات محددة للاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها.
متوسطة	0.70	3.64	9. يأخذ بنظر الاعتبار التغييرات في الفلسفات المتعلقة بالرقابة الداخلية.
متوسطة	0.82	3.60	10. ينظر في الآثار المحتملة لخطر الأعمال الجديد، والتغيرات الجذرية في خطوط الأعمال الحالية.
متوسطة	1.08	3.60	11. تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي.
متوسطة	0.92	3.52	12. تعتمد الوحدة الاقتصادية على الوسائل التقنية لتقييم المخاطر.
متوسطة	1.00	3.52	13. تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن استحداث نظم محاسبية جديدة.
متوسطة	1.02	3.28	14. تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن النمو السريع للمنشأة.
مرتفعة	0.58	3.74	الدرجة الكلية

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع تقدير المخاطر مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3,74) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0,58)، مما يدل على أن درجة واقع تقدير المخاطر مرتفعة.

ورببت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (تنظر الإدارة في أنواع الاحتيال التي يمكن أن تحدث (على سبيل المثال، التقارير المالية الاحتيالية، اختلاس الأصول، والفساد)) بمتوسط حسابي مقداره (4,16) وانحراف معياري مقداره (0,94)، الفقرة (تحدد الإدارة المستوى المقبول للتباين في الأداء بالنسبة إلى تحقيق الأهداف) بمتوسط حسابي مقداره (4) وانحراف معياري مقداره (0,65)، الفقرة (تقوم الإدارة بتحليل المخاطر لتحديد مخاطر الاحتيال) بمتوسط حسابي مقداره (4) وانحراف معياري مقداره (0,82)، الفقرة (تحدد الإدارة أهدافاً تتفق مع القوانين واطر المنظمات الخارجية المعترف فيها) بمتوسط حسابي مقداره (3,96) وانحراف معياري مقداره (0,68).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن النمو السريع للمنشأة) بمتوسط حسابي مقداره (3,28) وانحراف معياري مقداره (1,02)، الفقرة (تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن استحداث نظم محاسبية جديدة) بمتوسط حسابي مقداره (3,52) وانحراف معياري مقداره (1)، الفقرة (تعتمد الوحدة الاقتصادية على الوسائل التقنية لتقييم المخاطر) بمتوسط حسابي مقداره (3,52) وانحراف معياري مقداره (0,92)، الفقرة (تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي) بمتوسط حسابي مقداره (3,6) وانحراف معياري مقداره (1.08).

و من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية : واقع تقدير المخاطر يتمثل بأنه تنظر الإدارة في أنواع الاحتيال التي يمكن أن تحدث (على سبيل المثال، التقارير المالية الاحتيالية، اختلاس الأصول، والفساد)، تحدد الإدارة المستوى المقبول للتباين في الأداء بالنسبة إلى تحقيق الأهداف، تقوم الإدارة بتحليل المخاطر لتحديد مخاطر الاحتيال، تحدد الإدارة أهدافاً تتفق مع القوانين واطر المنظمات الخارجية المعترف فيها، يتم تحديد نظام واضح ومكتوب لتحديد المخاطر، تنظر الإدارة إلى المستويات المقبولة للتغير بالنسبة لتحقيق الأهداف التشغيلية، تدرس الإدارة عوامل مخاطر الاحتيال (الحافز، الضغط، والفرصة)، يوجد لدى الإدارة إجراءات محددة للاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها.

ثالثاً : أنشطة الرقابة

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور أنشطة الرقابة:

جدول رقم(14): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس محور أنشطة الرقابة.

رقم الفقرة	واقع أنشطة الرقابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1.	تتوفر رقابة على معالجة البيانات الالكترونية كحماية اجهزة الحاسب الالكتروني وبرامج البيانات.	4.40	0.65	مرتفعة
2.	يتم أداء أنشطة الرقابة بواسطة أشخاص مستقلين عن الافراد المسؤولين عن اعداد البيانات.	4.32	0.80	مرتفعة
3.	تتوفر حماية الكترونية لأصول المنشأة ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق او السرقة كالاحتفاظ بالنقديّة بقاصة حديدية.	4.20	0.71	مرتفعة
4.	توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الاداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية.	4.16	0.55	مرتفعة
5.	تتحكم تصاميم الإدارة في أنشطة تطوير تكنولوجيا المعلومات.	4.16	0.75	مرتفعة
6.	تصمم الادارة سياسات استجابة للمخاطر لتحقيق نظام رقابة داخلية فعال.	4.12	0.67	مرتفعة
7.	توجد رقابة فاعلة على الاداء المالي والمحاسبي في المنشأة.	4.12	0.73	مرتفعة
8.	تتحكم تصاميم الإدارة في أنشطة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدعم اكتمال دقة المعلومات.	4.12	0.73	مرتفعة
9.	تصمم الادارة نظام معلومات استجابة لأهداف المنشأة ومخاطرها.	4.12	0.78	مرتفعة
10.	يوجد فصل تنظيمي ملائم بين المهام(مثل الفصل بين حيازة الاصول والرقابة عليها).	4.04	0.98	مرتفعة
11.	تصمم الادارة انواعا مناسبة من أنشطة الرقابة مثل ادارة راس المال البشري لنظام الرقابة الداخلية الخاص بها.	3.88	0.78	مرتفعة
12.	تقوم الإدارة بمراجعة دورية لأنشطة الرقابة لتحديثها.	3.84	0.99	مرتفعة
13.	تصمم الادارة انواعا مناسبة من أنشطة التحكم العامة مثل ادارة الامن.	3.80	0.91	مرتفعة
14.	تزاعي الادارة الفصل بين الواجبات في تصميم	3.68	0.95	مرتفعة

			مسؤوليات نشاط الرقابة للمساعدة في منع اساءة الاستخدام لنظام الرقابة الداخلية.	
متوسطة	0.82	3.44	تستخدم الشكاوي كأداة رقابية يتم التعامل معها بفاعلية.	15.
مرتفعة	0.52	4.03	الدرجة الكلية	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع أنشطة الرقابة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات الباحثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4,03) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0,52)، مما يدل على أن درجة واقع أنشطة الرقابة مرتفعة.

ورببت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (تتوفر رقابة على معالجة البيانات الالكترونية كحماية اجهزة الحاسب الالكتروني وبرامج البيانات) بمتوسط حسابي مقداره (4,4) وانحراف معياري مقداره (0,65)، الفقرة (يتم أداء أنشطة الرقابة بواسطة أشخاص مستقلين عن الافراد المسؤولين عن اعداد البيانات) بمتوسط حسابي مقداره (4,32) وانحراف معياري مقداره (0,8)، الفقرة (تتوفر حماية الكترونية لأصول المنشأة ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق او السرقة كالاحتفاظ بالنقدية بقاصة حديدية) بمتوسط حسابي مقداره (4,2) وانحراف معياري مقداره (0,71)، الفقرة (توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الاداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية) بمتوسط حسابي مقداره (4,16) وانحراف معياري مقداره (0,55).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (تستخدم الشكاوي كأداة رقابية يتم التعامل معها بفاعلية) بمتوسط حسابي مقداره (3,44) وانحراف معياري مقداره (0,82)، الفقرة (تراعي الادارة الفصل بين الواجبات في تصميم مسؤوليات نشاط الرقابة للمساعدة في منع اساءة الاستخدام لنظام الرقابة الداخلية) بمتوسط حسابي مقداره (3,68) وانحراف معياري مقداره (0,95)، الفقرة (تصمم الادارة انواعاً مناسبة من أنشطة التحكم العامة مثل ادارة الامن) بمتوسط حسابي مقداره (3,8) وانحراف معياري مقداره (0,91)، الفقرة (تقوم الإدارة بمراجعة دورية لأنشطة الرقابة لتحديثها) بمتوسط حسابي مقداره (3,84) وانحراف معياري مقداره (0,99).

و من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة, يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية : واقع أنشطة الرقابة يتمثل بأنه تتوفر رقابة على معالجة البيانات الالكترونية كحماية اجهزة الحاسب الالكتروني وبرامج البيانات، يتم أداء أنشطة الرقابة بواسطة أشخاص مستقلين عن الافراد المسؤولين عن اعداد البيانات، تتوفر حماية الكترونية لأصول المنشأة ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق او السرقة كالاحتفاظ بالنقديّة بقاصة حديدية، توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الاداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية، تتحكم تصاميم الإدارة في أنشطة تطوير تكنولوجيا المعلومات، تصمم الادارة سياسات استجابة للمخاطر لتحقيق نظام رقابة داخلية فعال، توجد رقابة فاعلة على الاداء المالي والمحاسبي في المنشأة، تتحكم تصاميم الإدارة في أنشطة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدعم اكمال دقة المعلومات، تصمم الادارة نظام معلومات استجابة لأهداف المنشأة ومخاطرها، يوجد فصل تنظيمي ملائم بين المهام(مثل الفصل بين حياة الاصول والرقابة عليها)، تصمم الادارة انواعا مناسبة من أنشطة الرقابة مثل ادارة راس المال البشري لنظام الرقابة الداخلية الخاص بها، تقوم الإدارة بمراجعة دورية لأنشطة الرقابة لتحديثها، تصمم الادارة انواعا مناسبة من أنشطة التحكم العامة مثل ادارة الامن، تراعي الادارة الفصل بين الواجبات في تصميم مسؤوليات نشاط الرقابة للمساعدة في منع اساءة الاستخدام لنظام الرقابة الداخلية.

#### رابعا : نظام المعلومات والاتصال

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور نظام المعلومات والاتصال:

جدول رقم(15): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس واقع محور نظام المعلومات والاتصال.

رقم الفقرة	واقع نظام المعلومات والاتصال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1.	تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات تضمن فهم كافة الموظفين للإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	4.28	0.74	مرتفعة
2.	يتوفر لدى المنشأة انظمة معلومات داخلية مالية وادارية تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية.	4.24	0.66	مرتفعة

مرتفعة	0.71	4.20	يتم ابلاغ مجلس الادارة بالمعلومات الملائمة الناتجة عن التقييمات التي تجريها أطراف خارجية.	3.
مرتفعة	0.96	4.20	توجد خطة طوارئ وقنوات اتصال منفصلة تعمل كآليات خطوط اتصال جاهزة مؤمنة ضد الاعطال.	4.
مرتفعة	0.62	4.16	تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات بدون اي اختراق.	5.
مرتفعة	0.53	4.12	يوجد قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتوفير المعلومات للملاءمة من العملاء والمستهلكين والمدققين الخارجيين وغيرهم الى الادارة.	6.
مرتفعة	0.60	4.12	يوجد نظام يوفر معلومات دقيقة تلبي احتياجات الادارة العليا.	7.
مرتفعة	0.76	4.08	يتوفر لدى المنشأة قنوات اتصال واضحة تسمح بتدفق المعلومات الى جميع اقسام المنشأة.	8.
مرتفعة	0.90	3.84	هناك استراتيجية لتطوير نظم المعلومات في المنشأة.	9.
مرتفعة	0.53	4.14	الدرجة الكلية	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع نظام المعلومات والاتصال مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4,14) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0,53)، مما يدل على أن درجة واقع نظام المعلومات والاتصال مرتفعة.

ورببت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات تضمن فهم كافة الموظفين للإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية) بمتوسط حسابي مقداره (4,28) وانحراف معياري مقداره (0,74)، الفقرة (يتوفر لدى المنشأة أنظمة معلومات داخلية مالية وإدارية تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية) بمتوسط حسابي مقداره (4.24) وانحراف معياري مقداره (0,66)، الفقرة (يتم ابلاغ مجلس الادارة بالمعلومات الملائمة الناتجة عن التقييمات التي تجريها أطراف خارجية. ) بمتوسط حسابي مقداره (4,2) وانحراف معياري مقداره (0,71)، الفقرة (توجد خطة طوارئ وقنوات اتصال منفصلة تعمل كآليات خطوط اتصال جاهزة مؤمنة ضد الاعطال. ) بمتوسط حسابي مقداره (4,2) وانحراف معياري مقداره (0,96).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (هناك استراتيجية لتطوير نظم المعلومات في المنشأة) بمتوسط حسابي مقداره (3,84) وانحراف معياري مقداره (0,9), الفقرة (يتوفر لدى المنشأة قنوات اتصال واضحة تسمح بتدفق المعلومات الى جميع اقسام المنشأة. ) بمتوسط حسابي مقداره (4.08) وانحراف معياري مقداره (0.76), الفقرة (يوجد نظام يوفر معلومات دقيقة تلبي احتياجات الادارة العليا) بمتوسط حسابي مقداره (4,12) وانحراف معياري مقداره (0,6), الفقرة (يوجد قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتوفير المعلومات للملاءمة من العملاء والمستهلكين والمدققين الخارجيين وغيرهم الى الادارة) بمتوسط حسابي مقداره (4,12) وانحراف معياري مقداره (0,53).

و من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة, يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية : واقع نظام المعلومات والاتصال يتمثل بأنه تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات تضمن فهم كافة الموظفين للإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، يتوفر لدى المنشأة أنظمة معلومات داخلية مالية وإدارية تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية، يتم ابلاغ مجلس الادارة بالمعلومات الملائمة الناتجة عن التقييمات التي تجريها أطراف خارجية، توجد خطة طوارئ وقنوات اتصال منفصلة تعمل كآليات خطوط اتصال جاهزة مؤمنة ضد الاعطال، تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات بدون اي اختراق، يوجد قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتوفير المعلومات للملاءمة من العملاء والمستهلكين والمدققين الخارجيين وغيرهم الى الادارة، يوجد نظام يوفر معلومات دقيقة تلبي احتياجات الادارة العليا، يتوفر لدى المنشأة قنوات اتصال واضحة تسمح بتدفق المعلومات الى جميع اقسام المنشأة، هناك استراتيجية لتطوير نظم المعلومات في المنشأة.

#### خامسا : المراقبة والمتابعة

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور المراقبة

والمتابعة:

جدول رقم(16): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس واقع محور المراقبة

والمتابعة.

رقم الفقرة	واقع المراقبة والمتابعة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
------------	-------------------------	---------------	-------------------	---------

مرتفعة	0.57	4.36	يتم تعيين مدقق داخلي يعمل على متابعة عمل الرقابة الداخلية من خلال تقديم التقارير التي تساهم في معالجة جوانب القصور في نظام الرقابة الداخلية.	1.
مرتفعة	0.83	4.24	يوجد في المنشأة معايير رقابية لتقييم الاداء بشكل دوري.	2.
مرتفعة	0.62	4.16	يتم إبلاغ أوجه القصور إلى الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية	3.
مرتفعة	0.75	4.16	تستكمل الادارة وتوثق الاجراءات التصحيحية لمعالجة أوجه القصور في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.	4.
مرتفعة	0.55	4.16	يتمتع العاملون في وحدة الرقابة الداخلية بالخبرة الكافية.	5.
مرتفعة	0.76	4.08	يتمتع العاملون في الرقابة بالاستقلالية عن الادارة التنفيذية.	6.
مرتفعة	0.68	4.04	يتعامل الكل في المنشأة مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية.	7.
مرتفعة	0.81	3.92	يتناسب نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.	8.
مرتفعة	0.83	3.88	تقوم ادارة المنشأة بالتقييم بشكل دوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية.	9.
مرتفعة	0.51	4.11	الدرجة الكلية	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس واقع المراقبة والمتابعة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات الباحثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4,11) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0,51)، مما يدل على أن درجة واقع المراقبة والمتابعة مرتفعة.

ورُتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (يتم تعيين مدقق داخلي يعمل على متابعة عمل الرقابة الداخلية من خلال تقديم التقارير التي تساهم في معالجة جوانب القصور في نظام الرقابة الداخلية) بمتوسط حسابي مقداره (4,36) وانحراف معياري مقداره (0,57)، الفقرة (يوجد في المنشأة معايير رقابية لتقييم

الاداء بشكل دوري. ) بمتوسط حسابي مقداره (4,24) وانحراف معياري مقداره (0,83), الفقرة (يتم إبلاغ أوجه القصور إلى الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية) بمتوسط حسابي مقداره (4,16) وانحراف معياري مقداره (0,62), الفقرة (تستكمل الادارة وتوثق الاجراءات التصحيحية لمعالجة أوجه القصور في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب) بمتوسط حسابي مقداره (4,16) وانحراف معياري مقداره (0,75).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (تقوم ادارة المنشأة بالتقييم بشكل دوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية) بمتوسط حسابي مقداره (3,88) وانحراف معياري مقداره (0,83), الفقرة (يتناسب نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة) بمتوسط حسابي مقداره (3,92) وانحراف معياري مقداره (0,81), الفقرة (يتعامل الكل في المنشأة مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية) بمتوسط حسابي مقداره (4,04) وانحراف معياري مقداره (0,68), الفقرة (يتمتع العاملون في الرقابة بالاستقلالية عن الادارة التنفيذية) بمتوسط حسابي مقداره (4,08) وانحراف معياري مقداره (0,76).

و من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة, يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية : واقع المراقبة والمتابعة يتمثل بأنه يتم تعيين مدقق داخلي يعمل على متابعة عمل الرقابة الداخلية من خلال تقديم التقارير التي تساهم في معالجة جوانب القصور في نظام الرقابة الداخلية، يوجد في المنشأة معايير رقابية لتقييم الاداء بشكل دوري، يتم إبلاغ أوجه القصور إلى الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية، تستكمل الادارة وتوثق الاجراءات التصحيحية لمعالجة أوجه القصور في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب، العاملون في وحدة الرقابة الداخلية بالخبرة الكافية، يتمتع العاملون في الرقابة بالاستقلالية عن الادارة التنفيذية، يتعامل الكل في المنشأة مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية، يتناسب نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، تقوم ادارة المنشأة بالتقييم بشكل دوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية.

## الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

### 1.4 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الاولى: لا تختلف الشركات في مستوى الربحية بسبب القطاع الذي تنتمي إليه عند

مستوى عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ؟

الجدول التالي يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الربحية للشركات

في كل مؤشر من مؤشرات حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

الجدول رقم(17): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الربحية للشركات في كل مؤشر من مؤشرات حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

المؤشر	عائد السهم من الأرباح المحققة		العائد على إجمالي الأصول		هامش الربح التشغيلي		عائد السهم من الأرباح الموزعة	
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
صناعي	62.48	104.77	3.87	2.28	9.50	3.80	31.03	48.29
خدماتي*	362.22	799.39	-0.27	6.68	121.54	91.88	7.95	11.56
بنوك	8.89	4.63	26.74	58.70	30.34	27.94	3.54	2.58
تأمين	46.85	54.06	3.59	1.96	11.60	7.41	8.33	8.80
استثمار	15.90	24.33	16.69	37.26	18.82	50.55	2.90	5.44
المجموع	99.27	356.84	10.13	30.34	38.36	61.90	10.75	23.28

\* عدد الشركات في كل قطاع 5 شركات.

يتضح من نتائج الجدول السابق بأن هناك فروق واختلافات ظاهرية في معدلات الربحية للشركات في جميع المؤشرات حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، ولكن يلاحظ أيضا بأن الانحرافات المعيارية غير ثابتة ويوجد تباين واضح فيما بينها، وبالتالي فإنه من المناسب في مثل هذه الحالات الاستعانة بمعاملات الاختلاف (Coefficient of Variation) للمقارنة بين القطاعات، حيث يعرف معامل الاختلاف بأنه حاصل قسمة الانحراف المعياري على الوسط الحسابي، والجدول التالي يوضح معاملات الاختلاف في جميع المؤشرات حسب القطاع:

الجدول رقم(18): معاملات الاختلاف لمستوى الربحية للشركات في كل مؤشر من مؤشرات حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

المؤشر	عائد السهم من الأرباح المحققة	العائد على إجمالي الأصول	هامش الربح التشغيلي	عائد السهم من الأرباح الموزعة
القطاع*	معامل الاختلاف	معامل الاختلاف	معامل الاختلاف	معامل الاختلاف
صناعي	1.68	0.59	0.40	1.56
خدمي	2.21	-24.70	0.76	1.45
بنوك	0.52	2.20	0.92	0.73
تأمين	1.15	0.55	0.64	1.06
استثمار	1.53	2.23	2.69	1.88
المجموع	3.59	3.00	1.61	2.17

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن معامل الاختلاف لقطاع الخدمات هو الأعلى في ما يتعلق بعائد السهم من الأرباح المحققة مما يدل على أن الاختلاف والتباين بين معدلات عائد السهم من الأرباح المحققة بين شركات قطاع الخدمات أعلى من اختلافها بين الشركات داخل القطاعات الأخرى، وبالتالي لا يمكن أن نحكم على أن قطاع الخدمات هو الأفضل من ناحية عائد السهم من الأرباح المحققة بالرغم من أن له أعلى وسط حسابي (362.22).

كما يلاحظ بأنه فيما يتعلق بالعائد على إجمالي الأصول، فإن معامل الاختلاف لقطاع الخدمات هو الأعلى (بغض النظر عن الإشارة)، مما يدل على أن الاختلاف بين معدلات العائد على إجمالي الأصول بين شركات قطاع الخدمات أعلى من اختلافها بين الشركات داخل القطاعات الأخرى، وبالتالي لا يمكن أن نحكم على أن قطاع الخدمات هو الأسوأ من ناحية العائد على إجمالي الأصول بالرغم من أن له أقل وسط حسابي (-0,27).

كما يلاحظ بأنه فيما يتعلق بهامش الربح التشغيلي، فإن معاملات الاختلاف لجميع القطاعات متقاربة تقريبا وهي جميعها أقل من 1 إلا قطاع الاستثمار والذي يزيد انحرافه المعياري

عن وسطه بثلاث مرات تقريبا (معامل الاختلاف=2,69), وبالتالي ليس منطقيا اعتبار قطاع الخدمات أفضل قطاع بسبب أن له أعلى متوسط هامش ربح تشغيلي (91,88), كذلك لا يمكن اعتبار قطاع الاستثمار بأن له متوسط هامش ربح تشغيلي أقل من بعض القطاعات الأخرى.

و فيما يتعلق بعائد السهم من الأرباح الموزعة, فإن معامل الاختلاف لقطاعي الاستثمار والصناعة هما الأعلى (معاملات الاختلاف 1,56 , 1,88), بالرغم من أن متوسط هامش الربح التشغيلي لقطاع الخدمات هو الأعلى بين القطاعات (31,03) و متوسط هامش الربح التشغيلي لقطاع الاستثمار هو الأدنى بين القطاعات (2,9) وبالتالي ليس منطقيا اعتبار قطاع الصناعة أفضل قطاع بسبب أن له أعلى متوسط لعائد السهم من الأرباح الموزعة أو اعتبار قطاع الاستثمار أسوأ قطاع بسبب أن له أقل متوسط لعائد السهم من الأرباح الموزعة.

وبالتالي يستنتج مما سبق بأنه من المتوقع أن تعطي الاختبارات الإحصائية الخاصة بالفروق بين الأوساط الحسابية مثل اختبار تحليل التباين نتائج تفيد بعدم وجود فروق او اختلافات بالرغم من الفروق الواضحة والظاهرة على قيم الأوساط الحسابية, ومن أجل التحقق من هذه الفروق والاختلافات, و للتحقق من صحة الفرضية, تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA), والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(19): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق في مستوى الربحية للشركات في كل مؤشر من مؤشراتهما حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
عائد السهم من الأرباح المحققة	بين المجموعات	441812.081	4	110453.020	0.845	0.513
	داخل المجموعات	2614145.092	20	130707.255		
	المجموع	3055957.173	24			
العائد إجمالي الأصول على	بين المجموعات	2544.545	4	636.136	0.651	0.633
	داخل المجموعات	19548.881	20	977.444		
	المجموع	22093.426	24			
هامش الربح التشغيلي	بين المجموعات	44569.280	4	11142.320	4.702	0.008
	داخل المجموعات	47391.115	20	2369.556		
	المجموع	91960.395	24			

0.302	1.305	673.257	4	2693.028	بين المجموعات	عائد السهم من الأرباح الموزعة
		515.956	20	10319.125	داخل المجموعات	
			24	13012.153	المجموع	

و يتضح من الجدول السابق بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq$

(0.05) في مستوى الربحية للشركات حسب القطاع إلا عند مؤشر هامش الربح التشغيلي (مستوى الدلالة

أقل من 0.05 فقط عند مؤشر هامش الربح التشغيلي)، وبالتالي يستنتج رفض الفرضية الرئيسية الثانية

عند مؤشر هامش الربح التشغيلي وقبولها عند باقي المؤشرات.

ومن أجل دراسة الفروق في معدلات هامش الربح التشغيلي حسب القطاع، تم استخدام اختبار

أقل فرق دال (LSD) للمقارنات الثنائية البعدية، حيث تمثل الأرقام في الجدول الفروق في الأوساط

الحسابية، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(20): نتائج اختبار أقل فرق دال (LSD) للمقارنات الثنائية البعدية لمعدلات هامش الربح

التشغيلي حسب القطاع.

القطاع	صناعي	خدماتي	بنوك	تأمين	استثمار
صناعي	-----	*-112.04	-20.84	-2.11	-9.32
خدماتي	*112.04	-----	*91.20	*109.94	*102.72
بنوك	20.84	*-91.20	-----	18.74	11.52
تأمين	2.11	*-109.94	-18.74	-----	-7.22
استثمار	9.32	*-102.72	-11.52	7.22	-----

\* الفرق دال إحصائية عند مستوى 0.05.

ويتضح من نتائج اختبار المقارنات الثنائية البعدية بأن الفروق في معدلات هامش الربح

التشغيلي كانت لصالح قطاع الخدمات مقابل باقي القطاعات، أي أنه يمكن القول بأن أفضل هامش

ربح تشغيلي هو في قطاع الخدمات وبفروق دال إحصائية عن باقي القطاعات الأخرى. وذلك لان

هامش الربح التشغيلي يعتمد على صافي المبيعات فاذا كان هامش الربح التشغيلي في ازدياد فان

الشركة تكسب المزيد من كل وحدة نقدية من المبيعات وهنا قطاع الخدماتي يلعب دورا كبيرا في تعزيز

القدرة التنافسية فيشمل قطاع الاتصالات وقطاع النقل والمياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية

والخدمات الانتاجية، فالاقتصاد الفلسطيني يتسم باعتماده على القطاع الخدماتي اكثر بكثير من القطاعات الاخرى فهو اكثر قطاع مساهمة في اجمالي الناتج المحلي حيث بلغت مساهمته 29.5%.

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية

الفرضية الرئيسية الثانية: لا تختلف الشركات في مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة بسبب القطاع الذي تنتمي إليه عند مستوى عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ؟

للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدام اختبار كاي تربيع (Chi-Square test) كما تم حساب الأعداد والنسب المئوية لمدى تحقق معياري الحوكمة في الشركات حسب كل قطاع، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار فيما يتعلق بمعيار الحوكمة الأول (عدد أعضاء مجلس الإدارة من 5-11) :

الجدول رقم(21): نتائج اختبار كاي تربيع (Chi-Square test) لفحص الفروق في مدى تحقق الالتزام بمبادئ الحوكمة للشركات من خلال معيار الحوكمة الأول حسب القطاع.

معياري الحوكمة الأول: عدد أعضاء مجلس الإدارة من 5-11					
المجموع		متحقق		غير متحقق	
%	N	%	N	%	N
20.0%	5	25.0%	5	0.0%	0
20.0%	5	15.0%	3	40.0%	2
20.0%	5	15.0%	3	40.0%	2
20.0%	5	25.0%	5	0.0%	0
20.0%	5	20.0%	4	20.0%	1
100.0%	25	100.0%	20	100.0%	5

قيمة اختبار كاي تربيع\* = 4,482 مستوى الدلالة = 0,471

\* تم استخدام قيمة اختبار كاي تربيع المعدلة لأن عدد الشركات في كل قطاع قليل.

و يتضح من الجدول السابق بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) في مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة للشركات حسب القطاع عند معيار الحوكمة الأول (مستوى الدلالة أكبر من 0,05)، وبالتالي يستنتج قبول الفرضية الرئيسية الثالثة عند هذا المعيار، وهذا يدل على أن نسب تحقق معيار الحوكمة الأول في الشركات لا تختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، حيث تبين بأن نسبة تحقق معيار الحوكمة الأول بلغت (25%) لقطاعي الصناعة والتأمين، كما بلغت

نسبة تحقق معيار الحوكمة الأول (20%) لقطاع الاستثمار, وبلغت نسبة تحقق معيار الحوكمة الأول (15%) في قطاعي الخدمات والبنوك.

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار فيما يتعلق بمعيار الحوكمة الثاني (نسبة الاسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها لا تزيد عن 50%):

الجدول رقم(22): نتائج اختبار كاي تربيع (Chi-Square test) لفحص الفروق في مدى تحقق الالتزام بمبادئ الحوكمة للشركات من خلال معيار الحوكمة الثاني حسب القطاع.

معيار الحوكمة الثاني: نسبة الاسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها لا تزيد عن 50%					
المجموع		متحقق		غير متحقق	
%	N	%	N	%	N
20.0%	5	21.4%	3	18.2%	2
20.0%	5	21.4%	3	18.2%	2
20.0%	5	28.6%	4	9.1%	1
20.0%	5	14.3%	2	27.3%	3
20.0%	5	14.3%	2	27.3%	3
100.0%	25	100.0%	14	100.0%	11

قيمة اختبار كاي تربيع\*=4,482 مستوى الدلالة=0,471

\* تم استخدام قيمة اختبار كاي تربيع المعدلة لأن عدد الشركات في كل قطاع قليل.

و يتضح من الجدول السابق بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0,05$  في مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة للشركات حسب القطاع عند معيار الحوكمة الثاني (مستوى الدلالة أكبر من 0,05), وبالتالي يستنتج قبول الفرضية الرئيسية الثالثة عند هذا المعيار, وهذا يدل على أن نسب تحقق معيار الحوكمة الثاني في الشركات لا تختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة, حيث تبين بأن نسبة تحقق معيار الحوكمة الثاني بلغت (28,6%) لقطاع البنوك, كما بلغت نسبة تحقق معيار الحوكمة الثاني (21,4%) لقطاعي الصناعة والخدمات, وبلغت نسبة تحقق معيار الحوكمة الثاني (14,3%) في قطاعي التأمين والاستثمار. وبالتالي يستنتج مما سبق قبول الفرضية الرئيسية الثانية.

الجدول رقم(23): أعداد الشركات حسب تحقق معياري الحوكمة الأول والثاني.

المجموع	معياري الحوكمة الثاني		غير متحقق	معياري الحوكمة الأول
	متحقق	غير متحقق		
5	4	1	غير متحقق	
20	10	10	متحقق	
25	14	11		المجموع

و يتضح من الجدول السابق بأن 20 شركة من أصل 25 يتحقق فيها معيار الحوكمة الأول، و 14 شركة من أصل 25 يتحقق فيها معيار الحوكمة الثاني، وبلغ عدد الشركات التي يتحقق فيها كلا المعيارين 10 شركات وشركة واحدة فقط لا يتحقق فيها أي معيار من معياري الحوكمة. الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وانبثق من هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تمثلت بما يلي:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل عائد السهم من الأرباح المحققة.

سوف يتم فحص هذه الفرضية بناء على نموذج الانحدار التالي:

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + e$$

حيث أن:

$Y_1$ : متغير تابع، يمثل عائد السهم من الأرباح المحققة.

$X_1$ : متغير مستقل، يمثل سلامة نظام الرقابة الداخلية.

$X_2$ : متغير معدل أول (moderator)، يمثل الالتزام بمبادئ الحوكمة مقاسا بواسطة عدد أعضاء مجلس الإدارة بحيث أنه إذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة من 5-11 يأخذ المتغير الرقم (1) وإلا فإنه يأخذ الرقم (0).\*

$X_3$ : متغير معدل ثاني (moderator)، الالتزام بمبادئ الحوكمة مقاسا بواسطة نسبة الاسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها بحيث أنه إذا كانت هذه النسبة لا تزيد عن 50% يأخذ المتغير الرقم (1) وإلا فإنه يأخذ الرقم (0).\*

$X_4$ : متغير يمثل حد التفاعل بين المتغير المستقل والمتغير المعدل الأول و يساوي حاصل ضرب  $X_1$  \*  $X_2$ .

$X_5$  : متغير يمثل حد التفاعل بين المتغير المستقل والمتغير المعدل الثاني و يساوي حاصل ضرب  $X_3 * X_1$ .

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ , هي ثوابت وتمثل ثابت الانحدار و معاملات الانحدار الخطي, و  $e$ : حد الخطأ.

\* السرطاوي، عبد المطلب(2015). اثر الحاكمية المؤسسية على اداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، الجامعة الاردنية.

ويلاحظ من المعادلة السابقة بأن نموذج الانحدار يحتوي على حدود التفاعل بين المتغيرات المستقلة والمعدلة وهي ناتجة عن حاصل ضرب المتغير المستقل ( $X_1$ : سلامة نظام الرقابة الداخلية) بالمتغيرات المعدلة التي تعبر عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة ( $X_2, X_3$ ), مما يزيد من احتمال وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المؤثرة (Multicollinearity), وهذه المشكلة تجعل نتائج تقدير الانحدار بالطرق المعتادة مثل طريقة المربعات الصغرى غير صحيحة وغير دقيقة, ومن أجل التحقق من وجود هذه المشكلة, تم حساب معاملات الارتباط بيرسون بين المتغيرات, والجدول التالي يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون:

جدول رقم (24): معاملات الارتباط بيرسون

$X_5$	$X_4$	$X_1$	$Y_1$	
.270	.235	.425*	1	معامل الارتباط
.191	.259	.034		من $Y_1$ (عائد السهم الارباح المحققة)
.492*	.163	1	.425*	معامل الارتباط
.012	.436		.034	مستوى الدلالة
-.100	1	.163	.235	معامل الارتباط
.635		.436	.259	مستوى الدلالة
1	-.100	.492*	.270	معامل الارتباط
	.635	.012	.191	مستوى الدلالة
* معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.05.				

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين ( X1 سلامة نظام الرقابة الداخلية) وبين X5 بلغت 0,492 وهي دالة إحصائياً (مستوى الدلالة أقل من 0,05), مما يشير إلى إمكانية وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المؤثرة, كما تم حساب معاملات تضخم التباين (VIF) الناتجة من تقدير نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية, والجدول التالي يوضح قيم هذه المعاملات:

جدول رقم (25): معاملات تضخم التباين (Variance Inflation Factor) لمعاملات الانحدار بطريقة المربعات الصغرى

المتغيرات المستقلة	معامل Beta	معامل تضخم التباين VIF
ثابت الانحدار	$\beta_0$	-----
X <sub>1</sub> (سلامة نظام الرقابة الداخلية)	$\beta_1$	45.917
X <sub>2</sub> (الالتزام بمبادئ الحوكمة مقاسا بواسطة اعضاء مجلس الادارة)	$\beta_2$	514.740
X <sub>3</sub> (الالتزام بمبادئ الحوكمة مقاسا بواسطة نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الارادة)	$\beta_3$	89.792
X <sub>4</sub> (حاصل ضرب x1,x2)	$\beta_4$	521.992
X <sub>5</sub> (حاصل ضرب x1,x3)	$\beta_5$	98.465

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيم معاملات تضخم التباين جميعها أكبر من 10, وهذا يدل على وجود مشكلة الترابط الخطي بشكل كبير (Kutner et. All, 2008), وعليه, ولمعالجة هذه المشكلة, سوف يتم استخدام أسلوب تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي (Categorical Ridge Regression) والذي يعطي أفضل تقدير لمعادلة خط الانحدار مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مشكلة الترابط الخطي وحلها عن طريق إجراء تحويلات إحصائية مناسبة للمتغيرات, والجدول التالي يوضح نتائج تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي وتقدير نموذج الانحدار للمتغيرات المحولة:

جدول رقم (26): نتائج تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي (Categorical Ridge Regression)

المتغيرات المستقلة	معامل Beta	معامل Beta المعياري	الخطأ المعياري S.E	قيمة (ف) F	اختبار	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
X <sub>1</sub>	109.705	0.147	0.047	9.736		0.006
X <sub>2</sub>	26.140	0.030	0.052	0.333		0.572
X <sub>3</sub>	25.284	0.036	0.039	0.860		0.367
X <sub>4</sub>	53.480	0.250	0.036	47.102		0.000

0.001	17.000	0.077	0.317	53.601	X <sub>5</sub>
<p>ثابت الانحدار = -368.966 , معامل التحديد (R<sup>2</sup>) = 0.796  قيمة (F_ ANOVA) = 6.836 , sig. = 0.001  اختبار كولموجروف_سميرنوف لفحص التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي :  sig. (k-s test) = 0.325</p>					

- ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة (F\_ ANOVA) دالة إحصائياً (مستوى الدلالة Sig. أقل من 0,05) مما يدل على ملائمة أسلوب تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي في تفسير البيانات والمتغيرات التي دخلت الدراسة.
- معامل التحديد (R<sup>2</sup>) = 0,796 وهو القدرة التفسيرية للنموذج مما يدل على أن المتغيرات المستقلة والمعدلة ومتغيرات التفاعل التي دخلت النموذج قادرة على تفسير التغير في المتغير التابع (عائد السهم من الأرباح المحققة) بنسبة 79,6% وباقى التفسير يرجع لمتغيرات أخرى لم يتم دراستها أو إدخالها في نموذج الانحدار, وهذه النسبة تعتبر مرتفعة بالنسبة لفعالية نموذج الانحدار.
- كما يتضح بأن اختبار التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي (K-S Test) غير دال إحصائياً (مستوى الدلالة 0,325 أكبر من 0,05) مما يدل على أن مصفوفة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لهذا النموذج.
- وبالتالي يتضح من النقاط السابقة وبشكل عام ملائمة نموذج انحدار التل المتعدد المستخدم. و من نتائج تحليل الانحدار يستنتج بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسلامة نظام الرقابة الداخلية على معدل عائد السهم من الأرباح المحققة, حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل هذا المتغير (0,006) أقل من مستوى 0,05, ومعامل الانحدار (Beta) ذو إشارة موجبة.
- كما يتضح بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل عائد السهم من الأرباح المحققة, حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل المتغيرات المعدلة X<sub>4</sub> و X<sub>5</sub> (0,001, 0,000.0) أقل من مستوى 0,05, ومعاملات الانحدار (Beta) ذات إشارة موجبة, وبالتالي يستنتج رفض الفرضية الأولى, حيث تفسر هذه

النتيجة بأنه في حالة وجود الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات, فإن زيادة سلامة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة معدل عائد السهم من الأرباح المحققة, أي أن الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات يعدل العلاقة بتقويتها بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل عائد السهم من الأرباح المحققة.

كما يتضح بأنه لا يوجد أثر مباشر لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على معدل عائد السهم من الأرباح المحققة, حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل المتغيرات المعدلة  $X_2$  و  $X_3$  (0.367 , 0.572) أكبر من مستوى 0.05.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على إجمالي الأصول.

سوف يتم فحص هذه الفرضية بناء على نموذج الانحدار التالي:

$$e + *X_{55}\beta + 4*X_4 + \beta_3*X_3*X_2 + \beta_2 + \beta_1*X_1 + \beta_0 Y_2 = \beta$$

حيث أن:

$Y_2$ : متغير تابع, يمثل العائد على إجمالي الأصول.

$X_1$ : متغير مستقل, يمثل سلامة نظام الرقابة الداخلية.

$X_2$ : متغير معدل أول (moderator), يمثل الالتزام بمبادئ الحوكمة مقاسا بواسطة عدد أعضاء مجلس الإدارة بحيث أنه إذا كان عدد اعضاء مجلس الإدارة من 5-11 يأخذ المتغير الرقم (1) وإلا فإنه يأخذ الرقم (0).

$X_3$ : متغير معدل ثاني (moderator), الالتزام بمبادئ الحوكمة مقاسا بواسطة نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها بحيث أنه إذا كانت هذه النسبة لا تزيد عن 50% يأخذ المتغير الرقم (1) وإلا فإنه يأخذ الرقم (0).

$X_4$ : متغير يمثل حد التفاعل بين المتغير المستقل والمتغير المعدل الأول و يساوي حاصل ضرب  $X_1$  \*  $X_2$ .

$X_5$ : متغير يمثل حد التفاعل بين المتغير المستقل والمتغير المعدل الثاني و يساوي حاصل ضرب  $X_3$  \*  $X_1$ .

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ , هي ثوابت وتمثل ثابت الانحدار و معاملات الانحدار الخطي, و e: حد الخطأ.

ويلاحظ من المعادلة السابقة بأن نموذج الانحدار يحتوي على حدود التفاعل بين المتغيرات المستقلة والمعدلة وهي ناتجة عن حاصل ضرب المتغير المستقل ( X1 : سلامة نظام الرقابة الداخلية) بالمتغيرات المعدلة التي تعبر عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (X2, X3), مما يزيد من احتمال وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المؤثرة (Multicollinearity), وهذه المشكلة تجعل نتائج تقدير الانحدار بالطرق المعتادة مثل طريقة المربعات الصغرى غير صحيحة وغير دقيقة, ومن أجل التحقق من وجود هذه المشكلة, تم حساب معاملات الارتباط بيرسون بين المتغيرات, والجدول التالي يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون:

جدول رقم (27): معاملات الارتباط بيرسون

X <sub>5</sub>	X <sub>4</sub>	X <sub>1</sub>	Y <sub>2</sub>	
-0.057	.270	.515*	1	معامل الارتباط
.786	.192	.008		مستوى الدلالة
-0.065	.259	1	.515*	معامل الارتباط
.758	.212		.008	مستوى الدلالة
-.237	1	.259	.270	معامل الارتباط
.254		.212	.192	مستوى الدلالة
1	-.237	-.065	-.057	معامل الارتباط
	.254	.758	.786	مستوى الدلالة
* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05.				

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيم معاملات الارتباط بيرسون بين المتغيرات المؤثرة ( X1 , X4 , X5 ) جميعها غير دالة إحصائياً (مستوى الدلالة أكبر من 0,05), مما يشير بشكل مبدئي إلى إمكانية عدم وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المؤثرة, لكن وللتأكد فقد تم حساب معاملات تضخم التباين (VIF) الناتجة من تقدير نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية, والجدول التالي يوضح قيم هذه المعاملات:

جدول رقم (28): معاملات تضخم التباين (Variance Inflation Factor) لمعاملات الانحدار بطريقة المربعات الصغرى

معامل تضم التباين VIF	معامل Beta	المتغيرات المستقلة
-----	$\beta_0$	ثابت الانحدار
12.929	$\beta_1$	X <sub>1</sub>
122.564	$\beta_2$	X <sub>2</sub>

87.771	$\beta_3$	$X_3$
130.394	$\beta_4$	$X_4$
83.213	$\beta_5$	$X_5$

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيم معاملات تضخم التباين جميعها أكبر من 10, وهذا يدل على وجود مشكلة الترابط الخطي بشكل كبير (Kutner et all), وعليه, ولمعالجة هذه المشكلة, سوف يتم استخدام أسلوب تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي (Categorical Ridge Regression) والذي يعطي أفضل تقدير لمعادلة خط الانحدار مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مشكلة الترابط الخطي وحلها عن طريق إجراء تحويلات إحصائية مناسبة للمتغيرات, والجدول التالي يوضح نتائج تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي وتقدير نموذج الانحدار للمتغيرات المحولة:

جدول رقم (29): نتائج تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي (Categorical Ridge Regression)

مستوى الدلالة الإحصائية Sig.	اختبار قيمة (ف) F	الخطأ المعياري S.E	معامل Beta المعياري	معامل Beta	المتغيرات المستقلة
0.000	31.281	0.037	0.207	13.127	$X_1$
0.426	0.662	0.025	0.020	1.519	$X_2$
0.491	0.495	0.031	0.022	1.293	$X_3$
0.000	28.254	0.060	0.319	5.785	$X_4$
0.054	4.251	0.119	0.245	3.733	$X_5$
ثابت الانحدار = -43,645 , معامل التحديد $(R^2) = 0,890$ قيمة $(F\_ANOVA) = 10,231$ , $sig. = 0,000$ اختبار كولموجوروف_سميرنوف لفحص التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي: $sig. (k-s test) = 0,183$					

المتغير التابع: العائد على إجمالي الأصول

- ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة  $(F\_ANOVA)$  دالة إحصائياً (مستوى الدلالة Sig. أقل من 0,05) مما يدل على ملائمة أسلوب تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي في تفسير البيانات والمتغيرات التي دخلت الدراسة.
- معامل التحديد  $(R^2) = 0,890$  وهو القدرة التفسيرية للنموذج مما يدل على أن المتغيرات المستقلة والمعدلة ومتغيرات التفاعل التي دخلت النموذج قادرة على تفسير التغير في المتغير

التابع(العائد على إجمالي الأصول) بنسبة 89% وباقي التفسير يرجع لمتغيرات أخرى لم يتم دراستها أو إدخالها في نموذج الانحدار, وهذه النسبة تعتبر مرتفعة بالنسبة لفعالية نموذج الانحدار.

• كما يتضح بأن اختبار التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي(K-S Test) غير دال إحصائياً(مستوى الدلالة 0,183 أكبر من 0,05) مما يدل على أن مصفوفة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لهذا النموذج.

• وبالتالي يتضح من النقاط السابقة وبشكل عام ملائمة نموذج انحدار التل المتعدد المستخدم. و من نتائج تحليل الانحدار يستنتج بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسلامة نظام الرقابة الداخلية على معدل العائد على إجمالي الأصول, حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل هذا المتغير (0,000) أقل من مستوى 0,05, ومعامل الانحدار(Beta) ذو إشارة موجبة.

كما يتضح بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة فقط) على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على إجمالي الأصول, حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل المتغير المعدلة  $X_4$  (0,000) أقل من مستوى 0,05, ومعامل الانحدار(Beta) ذو إشارة موجبة, **وبالتالي يستنتج رفض الفرضية الثانية**, حيث تفسر هذه النتيجة بأنه في حالة وجود الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات (مقاساً من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة), فإن زيادة سلامة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة معدل العائد على إجمالي الأصول, أي أن الالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال الالتزام بمعيار عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات يعدل العلاقة بتقويتها بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل العائد على إجمالي الأصول.

كما يتضح بأنه لا يوجد أثر مباشر لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على معدل العائد على إجمالي الأصول, حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل المتغيرات المعدلة  $X_2$  و  $X_3$  (0,426, 0,491) أكبر من مستوى 0,05. كما يتضح بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب) على العلاقة

بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على إجمالي الأصول, حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل المتغير المعدلة  $X_5$  (0.054) أكبر من مستوى 0,05.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمدى الالتزام

بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل هامش الربح التشغيلي.

سوف يتم فحص هذه الفرضية بناء على نموذج الانحدار التالي:

$$e + *X_{55}\beta + _4*X_4 + \beta_3*X_3*X_2 + \beta_2 + \beta_1*X_1 + \beta_0Y_3 = \beta$$

حيث أن:

$Y_3$ : متغير تابع, يمثل هامش الربح التشغيلي.

$X_1$ : متغير مستقل, يمثل سلامة نظام الرقابة الداخلية.

$X_2$ : متغير معدل أول (moderator), يمثل الالتزام بمبادئ الحوكمة مقاسا بواسطة عدد أعضاء مجلس الإدارة بحيث أنه إذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة من 5-11 يأخذ المتغير الرقم (1) وإلا فإنه يأخذ الرقم (0).

$X_3$ : متغير معدل ثاني (moderator), الالتزام بمبادئ الحوكمة مقاسا بواسطة نسبة الاسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة الى إجمالي عدد الاسهم المكتتب بها بحيث أنه إذا كانت هذه النسبة لا تزيد عن 50% يأخذ المتغير الرقم (1) وإلا فإنه يأخذ الرقم (0).

\* (تم اعتماد  $x_2, x_3$  بالرجوع الى دراسة السرطاوي، عبد المطلب (2015).

$X_4$ : متغير يمثل حد التفاعل بين المتغير المستقل والمتغير المعدل الأول و يساوي حاصل ضرب  $X_1$  \*  $X_2$ .

$X_5$ : متغير يمثل حد التفاعل بين المتغير المستقل والمتغير المعدل الثاني و يساوي حاصل ضرب  $X_1$  \*  $X_3$ .

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ , هي ثوابت وتمثل ثابت الانحدار و معاملات الانحدار الخطي, و  $e$ : حد الخطأ.

ويلاحظ من المعادلة السابقة بأن نموذج الانحدار يحتوي على حدود التفاعل بين المتغيرات

المستقلة والمعدلة وهي ناتجة عن حاصل ضرب المتغير المستقل ( $X_1$ : سلامة نظام الرقابة الداخلية)

بالمغيرات المعدلة التي تعبر عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة ( $X_2, X_3$ ), مما يزيد من احتمال وجود

مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المؤثرة (Multicollinearity), وهذه المشكلة تجعل نتائج تقدير

الانحدار بالطرق المعتادة مثل طريقة المربعات الصغرى غير صحيحة وغير دقيقة, ومن أجل التحقق

من وجود هذه المشكلة، تم حساب معاملات الارتباط بيرسون بين المتغيرات، والجدول التالي يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون:

جدول رقم (30): معاملات الارتباط بيرسون

X <sub>5</sub>	X <sub>4</sub>	X <sub>1</sub>	Y <sub>3</sub>	
.280	-.018	.691*	1	معامل الارتباط
.176	.932	.000		مستوى الدلالة
.361	-.081	1	.691*	معامل الارتباط
.076	.700		.000	مستوى الدلالة
-.183	1	-.081	-.018	معامل الارتباط
.381		.700	.932	مستوى الدلالة
1	-.183	.361	.280	معامل الارتباط
	.381	.076	.176	مستوى الدلالة

\* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05.

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيم معاملات الارتباط بيرسون بين المتغيرات المؤثرة (X<sub>5</sub>, X<sub>4</sub>, X<sub>1</sub>) جميعها غير دالة إحصائياً (مستوى الدلالة أكبر من 0,05)، مما يشير بشكل مبدئي إلى إمكانية عدم وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المؤثرة، لكن وللتأكد فقد تم حساب معاملات تضخم التباين (VIF) الناتجة من تقدير نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، والجدول التالي يوضح قيم هذه المعاملات:

جدول رقم (31): معاملات تضخم التباين (Variance Inflation Factor) لمعاملات الانحدار بطريقة المربعات الصغرى

معامل تضم التباين VIF	معامل Beta	المتغيرات المستقلة
-----	$\beta_0$	ثابت الانحدار
58.097	$\beta_1$	X <sub>1</sub>
777.737	$\beta_2$	X <sub>2</sub>
86.870	$\beta_3$	X <sub>3</sub>
688.541	$\beta_4$	X <sub>4</sub>
91.721	$\beta_5$	X <sub>5</sub>

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيم معاملات تضخم التباين جميعها أكبر من 10، وهذا يدل على وجود مشكلة الترابط الخطي بشكل كبير (Kutner et all)، وعليه، ولمعالجة هذه المشكلة، سوف يتم استخدام أسلوب تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي (Categorical Ridge Regression) والذي يعطي أفضل تقدير لمعادلة خط الانحدار مع الأخذ بعين الاعتبار وجود

مشكلة الترابط الخطي وحلها عن طريق إجراء تحويلات إحصائية مناسبة للمتغيرات, والجدول التالي يوضح نتائج تحليل تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي وتقدير نموذج الانحدار للمتغيرات المحولة:

جدول رقم (32): نتائج تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي (Categorical Ridge Regression)

المتغيرات المستقلة	معامل Beta	معامل Beta المعياري	الخطأ المعياري S.E	قيمة (ف) F	اختبار	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
X <sub>1</sub>	32.577	0.252	0.033	59.668		0.000
X <sub>2</sub>	8.785	0.058	0.049	1.383		0.255
X <sub>3</sub>	6.317	0.052	0.040	1.636		0.217
X <sub>4</sub>	8.194	0.217	0.068	10.307		0.005
X <sub>5</sub>	6.750	0.227	0.099	5.286		0.016

ثابت الانحدار = -100,832 , معامل التحديد (R<sup>2</sup>) = 0,768  
 قيمة (F\_ANOVA) = 6,632 , sig. = 0,001  
 اختبار كولموجوروف\_سميرنوف لفحص التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي:  
 sig. (k-s test) = 0,165

المتغير التابع: هامش الربح التشغيلي

- ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة ف (F\_ANOVA) دالة إحصائية (مستوى الدلالة Sig. أقل من 0,05) مما يدل على ملائمة أسلوب تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي في تفسير البيانات والمتغيرات التي دخلت الدراسة.
- معامل التحديد (R<sup>2</sup>) = 0,768 وهو القدرة التفسيرية للنموذج مما يدل على أن المتغيرات المستقلة والمعدلة ومتغيرات التفاعل التي دخلت النموذج قادرة على تفسير التغير في المتغير التابع (هامش الربح التشغيلي) بنسبة 76,8% وباقي التفسير يرجع لمتغيرات أخرى لم يتم دراستها أو إدخالها في نموذج الانحدار, وهذه النسبة تعتبر مرتفعة بالنسبة لفعالية نموذج الانحدار.

• كما يتضح بأن اختبار التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي (K-S Test) غير دال إحصائياً (مستوى الدلالة 0,165 أكبر من 0,05) مما يدل على أن مصفوفة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لهذا النموذج.

• وبالتالي يتضح من النقاط السابقة وبشكل عام ملائمة نموذج انحدار التل المتعدد المستخدم. و من نتائج تحليل الانحدار يستنتج بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسلامة نظام الرقابة الداخلية على معدل هامش الربح التشغيلي، حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل هذا المتغير (0,000) أقل من مستوى 0,05، ومعامل الانحدار (Beta) ذو إشارة موجبة.

كما يتضح بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومعدل هامش الربح التشغيلي، حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل المتغيرات المعدلة  $X_4$  و  $X_5$  (0,005 , 0,016) أقل من مستوى 0,05، ومعاملات الانحدار (Beta) ذات إشارة موجبة، وبالتالي يستنتج رفض الفرضية الثالثة، حيث تفسر هذه النتيجة بأنه في حالة وجود الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات، فإن زيادة سلامة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة معدل هامش الربح التشغيلي، أي أن الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات يعدل العلاقة بتقويتها بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل هامش الربح التشغيلي.

كما يتضح بأنه لا يوجد أثر مباشر لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على معدل هامش الربح التشغيلي، حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل المتغيرات المعدلة  $X_2$  و  $X_3$  (0,255 , 0,217) أكبر من مستوى 0,05.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل عائد السهم من الارباح الموزعة.

سوف يتم فحص هذه الفرضية بناء على نموذج الانحدار التالي:

$$e + *X_{55}\beta + _4*X_4 + \beta_3*X_3*X_2 + \beta_2 + \beta_1*X_1 + \beta_0Y_4 = \beta$$

حيث أن:

$Y_4$ : متغير تابع، يمثل عائد السهم من الارباح الموزعة.

$X_1$ : متغير مستقل, يمثل سلامة نظام الرقابة الداخلية.  
 $X_2$ : متغير معدل أول (moderator), يمثل الالتزام بمبادئ الحوكمة مقاسا بواسطة عدد أعضاء مجلس الإدارة بحيث أنه إذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة من 5-11 يأخذ المتغير الرقم (1) وإلا فإنه يأخذ الرقم (0).

$X_3$ : متغير معدل ثاني (moderator), الالتزام بمبادئ الحوكمة مقاسا بواسطة نسبة الاسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها بحيث أنه إذا كانت هذه النسبة لا تزيد عن 50% يأخذ المتغير الرقم (1) وإلا فإنه يأخذ الرقم (0).

$X_4$ : متغير يمثل حد التفاعل بين المتغير المستقل والمتغير المعدل الأول و يساوي حاصل ضرب  $X_1$  \*  $X_2$ .

$X_5$ : متغير يمثل حد التفاعل بين المتغير المستقل والمتغير المعدل الثاني و يساوي حاصل ضرب  $X_3$  \*  $X_1$ .

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ , هي ثوابت وتمثل ثابت الانحدار و معاملات الانحدار الخطي, و e: حد الخطأ.

ويلاحظ من المعادلة السابقة بأن نموذج الانحدار يحتوي على حدود التفاعل بين المتغيرات المستقلة والمعدلة وهي ناتجة عن حاصل ضرب المتغير المستقل ( $X_1$ : سلامة نظام الرقابة الداخلية) بالمتغيرات المعدلة التي تعبر عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة ( $X_2, X_3$ ), مما يزيد من احتمال وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المؤثرة (Multicollinearity), وهذه المشكلة تجعل نتائج تقدير الانحدار بالطرق المعتادة مثل طريقة المربعات الصغرى غير صحيحة وغير دقيقة, ومن أجل التحقق من وجود هذه المشكلة, تم حساب معاملات الارتباط بيرسون بين المتغيرات, والجدول التالي يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون:

جدول رقم (33): معاملات الارتباط بيرسون

$X_5$	$X_4$	$X_1$	$Y_4$	
.291	.235	.567*	1	معامل الارتباط
.159	.259	.003		مستوى الدلالة
.474*	.242	1	.567*	معامل الارتباط
.017	.243		.003	مستوى الدلالة
-.119	1	.242	.235	معامل الارتباط
.572		.243	.259	مستوى الدلالة
1	-.119	.474*	.291	معامل الارتباط
	.572	.017	.159	مستوى الدلالة

X <sub>5</sub>	X <sub>4</sub>	X <sub>1</sub>	Y <sub>4</sub>	
.291	.235	.567*	1	معامل الارتباط
.159	.259	.003		مستوى الدلالة
.474*	.242	1	.567*	معامل الارتباط
.017	.243		.003	مستوى الدلالة
-.119	1	.242	.235	معامل الارتباط
.572		.243	.259	مستوى الدلالة
1	-.119	.474*	.291	معامل الارتباط
	.572	.017	.159	مستوى الدلالة
* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05.				

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين ( X1 سلامة نظام الرقابة الداخلية) وبين X5 بلغت 0,474 وهي دالة إحصائياً (مستوى الدلالة أقل من 0,05), مما يشير إلى إمكانية وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المؤثرة, كما تم حساب معاملات تضخم التباين (VIF) الناتجة من تقدير نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية, والجدول التالي يوضح قيم هذه المعاملات:

جدول رقم (34): معاملات تضخم التباين (Variance Inflation Factor) لمعاملات الانحدار بطريقة المربعات الصغرى

معامل تضم التباين VIF	معامل Beta	المتغيرات المستقلة
-----	$\beta_0$	ثابت الانحدار
13.808	$\beta_1$	X <sub>1</sub>
150.668	$\beta_2$	X <sub>2</sub>
103.613	$\beta_3$	X <sub>3</sub>
161.517	$\beta_4$	X <sub>4</sub>
110.482	$\beta_5$	X <sub>5</sub>

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيم معاملات تضخم التباين جميعها أكبر من 10, وهذا يدل على وجود مشكلة الترابط الخطي بشكل كبير (Kutner et all), وعليه, ولمعالجة هذه المشكلة, سوف يتم استخدام أسلوب تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي (Categorical Ridge Regression) والذي يعطي أفضل تقدير لمعادلة خط الانحدار مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مشكلة الترابط الخطي وحلها عن طريق إجراء تحويلات إحصائية مناسبة للمتغيرات, والجدول التالي يوضح نتائج تحليل تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي وتقدير نموذج الانحدار للمتغيرات المحولة:

جدول رقم (35): نتائج تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي (Categorical Ridge Regression)

المتغيرات المستقلة	معامل Beta	معامل Beta المعياري	الخطأ المعياري S.E	قيمة (ف) F	اختبار	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
X <sub>1</sub>	14.545	0.299	0.030	97.164		0.000
X <sub>2</sub>	2.980	0.052	0.048	1.183		0.290
X <sub>3</sub>	1.280	0.028	0.036	0.615		0.443
X <sub>4</sub>	2.315	0.166	0.061	7.484		0.013
X <sub>5</sub>	2.173	0.196	0.058	11.409		0.003

ثابت الانحدار = -49,78 , معامل التحديد (R<sup>2</sup>) = 0,705  
 قيمة (F\_ANOVA) = 6,608 , sig. = 0,001  
 اختبار كولموجوروف\_ سميرنوف لفحص التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي:  
 sig. (k-s test) = 0,419

المتغير التابع: عائد السهم من الأرباح الموزعة

- ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة (F\_ANOVA) دالة إحصائية (مستوى الدلالة Sig. أقل من 0,05) مما يدل على ملائمة أسلوب تحليل انحدار التل المتعدد الفئوي في تفسير البيانات والمتغيرات التي دخلت الدراسة.
- معامل التحديد (R<sup>2</sup>) = 0,705 وهو القدرة التفسيرية للنموذج مما يدل على أن المتغيرات المستقلة والمعدلة ومتغيرات التفاعل التي دخلت النموذج قادرة على تفسير التغير في المتغير التابع (عائد السهم من الأرباح الموزعة) بنسبة 70,5% وباقي التفسير يرجع لمتغيرات أخرى لم يتم دراستها أو إدخالها في نموذج الانحدار، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة بالنسبة لفعالية نموذج الانحدار.
- كما يتضح بأن اختبار التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي (K-S Test) غير دال إحصائياً (مستوى الدلالة 0,419 أكبر من 0,05) مما يدل على أن مصفوفة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لهذا النموذج.
- وبالتالي يتضح من النقاط السابقة وبشكل عام ملائمة نموذج انحدار التل المتعدد المستخدم. و من نتائج تحليل الانحدار يستنتج بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لسلامة نظام الرقابة الداخلية على معدل عائد السهم من الأرباح الموزعة،

حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل هذا المتغير (0,000) أقل من مستوى 0,05, ومعامل الانحدار (Beta) ذو إشارة موجبة.

كما يتضح بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل عائد السهم من الارباح الموزعة, حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل المتغيرات المعدلة  $X_4$  و  $X_5$  (0,013, 0,003) أقل من مستوى 0,05, ومعاملات الانحدار (Beta) ذات إشارة موجبة, وبالتالي يستنتج رفض الفرضية الرابعة, حيث تفسر هذه النتيجة بأنه في حالة وجود الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات, فإن زيادة سلامة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة معدل عائد السهم من الارباح الموزعة, أي أن الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات يعدل العلاقة بتقويتها بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل عائد السهم من الارباح المحققة.

كما يتضح بأنه لا يوجد أثر مباشر لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على معدل عائد السهم من الارباح الموزعة, حيث تبين بأن مستوى الدلالة لاختبار ف مقابل المتغيرات المعدلة  $X_2$  و  $X_3$  (0,290 , 0,443) أكبر من مستوى 0,05.

#### 2.4 مناقشة النتائج ومقارنتها بالدراسات السابقة

1\_ تبين نتائج التحليل توافر عناصر نموذج COSO الرقابي الخمسة (البيئة الرقابية، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، الرقابة والمتابعة) بشكل كبير في الشركات المدروسة. وكان اعلى العناصر توافرا واقع نظام المعلومات والاتصالات يليها عنصر واقع المراقبة والمتابعة يليها عنصر واقع الأنشطة الرقابية ثم واقع بيئة الرقابة واخيرا عنصر واقع تقدير المخاطر وهذا يتفق مع دراسة كل من (ابو صافي، 2019)، (جمعة، 2017)، (Mahadeen at al 2016).

2\_ وقد تبين ان هناك وجود اثر طردي ذو دلالة احصائية لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال عدد اعضاء مجلس الادارة ونسبة الاسهم المملوكة لاعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب فيها على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل عائد السهم من الارباح المحققة وهذا يتفق مع دراسة (طنينة، 2017)، (k.M. et al, 2019).

3\_ تبين ان هناك وجود اثر طردي ذو دلالة احصائية لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال عدد اعضاء مجلس الادارة ونسبة الاسهم المملوكة لاعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب فيها على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على اجمالي الاصول وهذا يتفق مع دراسة (k.M. et al, 2019)، (ملحم، 2019)، ( جويسم، 2018)، ( سعدي واخرون، 2018)، (عياش، 2017)، (النجار واخرون، 2016)، (طنينة، 2017).

4\_ تبين ان هناك وجود اثر طردي ذو دلالة احصائية لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال عدد اعضاء مجلس الادارة ونسبة الاسهم المملوكة لاعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب فيها على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل هامش الربح التشغيلي وهذا يتفق مع دراسة (k.M. et al, 2019)، (سارة، 2019).

5\_ تبين ان هناك وجود اثر طردي ذو دلالة احصائية لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال عدد اعضاء مجلس الادارة ونسبة الاسهم المملوكة لاعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب فيها على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل الاسهم من الارباح الموزعة ولا يوجد اية دراسة قامت بدراسة هذا المؤشر .

6\_ وتبين انه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الربحية للشركات حسب القطاع الا عند مؤشر هامش الربح التشغيلي حيث كان افضل هامش ربح تشغيلي في قطاع الخدمات وبفارق دال احصائيا عن باقي القطاعات الاخرى.

ولا يوجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة للشركات حسب القطاع عند معيار الحوكمة الاول والثاني وهذا يدل على ان نسبة تحقق معيار الاول والثاني في الشركات لا تختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي اليه.

## الفصل الخامس

### ملخص النتائج والتوصيات

#### نتائج الدراسة

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة أثر مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين, توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- تبين بأن الدرجة الكلية لواقع الرقابة الداخلية في الشركات المدروسة وجميع محاورها مرتفعة, كما تبين بأن أعلى الدرجات هي درجة واقع نظام المعلومات والاتصال يليها درجة واقع المراقبة والمتابعة يليها درجة واقع أنشطة الرقابة ثم درجة واقع بيئة الرقابة وأخيرا درجة واقع تقدير المخاطر.
- تبين بأن درجة واقع بيئة الرقابة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3,83).
- كما اتضح من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة بأن واقع بيئة الرقابة يتمثل بأنه تبين الإدارة أهمية النزاهة والقيم الاخلاقية من خلال الاجراءات التوجيهية، هناك هيئة رقابية تشرف على العمليات لضمان تحقيق الاهداف، تؤسس الادارة هيكلًا تنظيميًا مناسبًا لتنفيذ تحقيق الاهداف، تقدم هيئة الرقابة مدخلات لخطط الادارة لمعالجة القصور في الضوابط الداخلية، تقوم الادارة بتصميم خطوط نقل التقارير لكل هيكل للوحدات الفرعية للمساعدة في تنفيذ المسؤوليات، الوصف الوظيفي واضح لكافة الوظائف من خلال وجود سياسات عمل مكتوبة وواضحة، يوجد نظام واضح لسياسات التوظيف لدى المنشأة، يتم تقييم أداء الأفراد متضمنًا تقويم الالتزام بمعايير السلوك، يتم تحديد أوجه الانحراف عن معايير السلوك المتوقعة.
- تبين بأن درجة واقع تقدير المخاطر مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3,74).
- كما اتضح من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة بأن واقع تقدير المخاطر يتمثل بأنه تنظر الإدارة في أنواع الاحتيال التي يمكن أن تحدث (على سبيل المثال، التقارير المالية

الاحتمالية، اختلاس الأصول، والفساد)، تحدد الإدارة المستوى المقبول للتباين في الأداء بالنسبة الى تحقيق الاهداف، تقوم الإدارة بتحليل المخاطر لتحديد مخاطر الاحتيال، تحدد الإدارة اهدافا تتفق مع القوانين واطر المنظمات الخارجية المعترف فيها، يتم تحديد نظام واضح ومكتوب لتحديد المخاطر، تنظر الإدارة الى المستويات المقبولة للتغير بالنسبة لتحقيق الأهداف التشغيلية، تدرس الإدارة عوامل مخاطر الاحتيال (الحافز، الضغط، والفرصة)، يوجد لدى الإدارة اجراءات محددة للاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها.

- تبين بأن درجة واقع أنشطة الرقابة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4,03).
- كما اتضح من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة بأن واقع أنشطة الرقابة يتمثل بأنه تتوفر رقابة على معالجة البيانات الالكترونية كحماية اجهزة الحاسب الالكتروني وبرامج البيانات، يتم أداء أنشطة الرقابة بواسطة أشخاص مستقلين عن الافراد المسؤولين عن اعداد البيانات، تتوفر حماية الكترونية لأصول المنشأة ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق او السرقة كالاحتفاظ بالنقدية بقاصة حديدية، توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقييم الاداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية، تتحكم تصاميم الإدارة في أنشطة تطوير تكنولوجيا المعلومات، تصمم الإدارة سياسات استجابة للمخاطر لتحقيق نظام رقابة داخلية فعال، توجد رقابة فاعلة على الاداء المالي والمحاسبي في المنشأة، تتحكم تصاميم الإدارة في أنشطة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدعم اكتمال دقة المعلومات، تصمم الإدارة نظام معلومات استجابة لأهداف المنشأة ومخاطرها، يوجد فصل تنظيمي ملائم بين المهام (مثل الفصل بين حيازة الاصول والرقابة عليها)، تصمم الإدارة انواعا مناسبة من أنشطة الرقابة مثل ادارة راس المال البشري لنظام الرقابة الداخلية الخاص بها، تقوم الإدارة بمراجعة دورية لأنشطة الرقابة لتحديثها، تصمم الإدارة انواعا مناسبة من أنشطة التحكم العامة مثل ادارة الامن، تراعي الإدارة الفصل بين الواجبات في تصميم مسؤوليات نشاط الرقابة للمساعدة في منع اساءة الاستخدام لنظام الرقابة الداخلية.

- تبين بأن درجة واقع نظام المعلومات والاتصال مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي كدرجة كلية (4,14).

- كما اتضح من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة بأن واقع نظام المعلومات والاتصال يتمثل بأنه تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات تضمن فهم كافة الموظفين للإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، يتوفر لدى المنشأة أنظمة معلومات داخلية مالية وإدارية تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية، يتم ابلاغ مجلس الإدارة بالمعلومات

الملائمة الناتجة عن التقييمات التي تجريها أطراف خارجية، توجد خطة طوارئ وقنوات اتصال منفصلة تعمل كآليات خطوط اتصال جاهزة مؤمنة ضد الاعطال، تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات بدون اي اختراق، يوجد قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتوفير المعلومات الملائمة من العملاء والمستهلكين والمدققين الخارجيين وغيرهم الى الادارة، يوجد نظام يوفر معلومات دقيقة تلبي احتياجات الادارة العليا، يتوفر لدى المنشأة قنوات اتصال واضحة تسمح بتدفق المعلومات الى جميع اقسام المنشأة، هناك استراتيجية لتطوير نظم المعلومات في المنشأة.

• تبين بأن درجة واقع المراقبة والمتابعة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي كدرجة كلية (4,11).

• كما انضح من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة بأن واقع المراقبة والمتابعة يتمثل بأنه يتم تعيين مدقق داخلي يعمل على متابعة عمل الرقابة الداخلية من خلال تقديم التقارير التي تساهم في معالجة جوانب القصور في نظام الرقابة الداخلية، يوجد في المنشأة معايير رقابية لتقييم الاداء بشكل دوري، يتم إبلاغ أوجه القصور إلى الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية، تستكمل الادارة وتوثق الاجراءات التصحيحية لمعالجة أوجه القصور في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب، يتمتع العاملون في وحدة الرقابة الداخلية بالخبرة الكافية، يتمتع العاملون في الرقابة بالاستقلالية عن الادارة التنفيذية، يتعامل الكل في المنشأة مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية، يتناسب نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، تقوم ادارة المنشأة بالتقييم بشكل دوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية.

#### فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الاولى: لا تختلف الشركات في مستوى الربحية بسبب القطاع الذي تنتمي إليه عند

مستوى عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ؟

تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الربحية للشركات حسب القطاع إلا عند مؤشر هامش الربح التشغيلي، وبالتالي تم رفض الفرضية الرئيسية الاولى عند مؤشر هامش الربح التشغيلي وقبولها عند باقي المؤشرات.

حيث تبين بأن الفروق في معدلات هامش الربح التشغيلي كانت لصالح قطاع الخدمات مقابل باقي القطاعات, أي أنه يمكن القول بأن أفضل هامش ربح تشغيلي هو في قطاع الخدمات ويفرق دال إحصائياً عن باقي القطاعات الأخرى.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا تختلف الشركات في مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة بسبب القطاع الذي تنتمي إليه عند مستوى عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ؟

تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة للشركات حسب القطاع عند معيار الحوكمة الأول, وبالتالي تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية عند هذا المعيار, وهذا يدل على أن نسب تحقق معيار الحوكمة الأول في الشركات لا تختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة, حيث تبين بأن نسبة تحقق معيار الحوكمة الأول بلغت (25%) لقطاعي الصناعة والتأمين, كما بلغت نسبة تحقق معيار الحوكمة الأول (20%) لقطاع الاستثمار, وبلغت نسبة تحقق معيار الحوكمة الأول (15%) في قطاعي الخدمات والبنوك.

كما تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة للشركات حسب القطاع عند معيار الحوكمة الثاني, وبالتالي تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية عند هذا المعيار, وهذا يدل على أن نسب تحقق معيار الحوكمة الثاني في الشركات لا تختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة, حيث تبين بأن نسبة تحقق معيار الحوكمة الثاني بلغت (28,6%) لقطاع البنوك, كما بلغت نسبة تحقق معيار الحوكمة الثاني (21,4%) لقطاعي الصناعة والخدمات, وبلغت نسبة تحقق معيار الحوكمة الثاني (14,3%) في قطاعي التأمين والاستثمار. وبالتالي تم قبول الفرضية

### الرئيسية الثانية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية في الشركات الصناعية المسجلة في بورصة فلسطين.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل عائد السهم من الأرباح المحققة.

تبين بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لسلامة نظام الرقابة الداخلية على معدل عائد السهم من الأرباح المحققة.

كما تبين بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة الى إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها) على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل عائد السهم من الأرباح المحققة, وبالتالي تم رفض الفرضية الأولى, حيث تفسر هذه النتيجة بأنه في حالة وجود الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات, فإن زيادة سلامة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة معدل عائد السهم من الأرباح المحققة, أي أن الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات يعدل العلاقة بتقويتها بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل عائد السهم من الأرباح المحققة.

كما اتضح بأنه لا يوجد أثر مباشر لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة الى إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها) على معدل عائد السهم من الأرباح المحققة.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على إجمالي الأصول.

تبين بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لسلامة نظام الرقابة الداخلية على معدل العائد على إجمالي الأصول.

كما تبين بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة فقط) على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على إجمالي الأصول وبالتالي تم رفض الفرضية الثانية, حيث تفسر هذه النتيجة بأنه في حالة وجود الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات (مقاساً من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة), فإن زيادة سلامة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة معدل العائد على إجمالي الأصول, أي أن الالتزام

بمبادئ الحوكمة من خلال الالتزام بمعيار عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات يعدل العلاقة بتقويتها بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل العائد على إجمالي الأصول.

كما اتضح بأنه لا يوجد أثر مباشر للالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على معدل العائد على إجمالي الأصول.

كما اتضح بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب) على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل العائد على إجمالي الأصول.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل هامش الربح التشغيلي.

تبين بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لسلامة نظام الرقابة الداخلية على معدل هامش الربح التشغيلي.

كما تبين بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل هامش الربح التشغيلي, وبالتالي تم رفض الفرضية الثالثة, حيث تفسر هذه النتيجة بأنه في حالة وجود الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات, فإن زيادة سلامة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة معدل هامش الربح التشغيلي, أي أن الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات يعدل العلاقة بتقويتها بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل عائد السهم من الارباح المحققة.

كما اتضح بأنه لا يوجد أثر مباشر للالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على معدل هامش الربح التشغيلي.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل عائد السهم من الارباح الموزعة.

تبين بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لسلامة نظام الرقابة الداخلية على معدل عائد السهم من الأرباح الموزعة.

كما تبين بأنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومعدل عائد السهم من الأرباح الموزعة, وبالتالي تم رفض الفرضية الرابعة, حيث تقسر هذه النتيجة بأنه في حالة وجود الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات, فإن زيادة سلامة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة معدل عائد السهم من الأرباح الموزعة, أي أن الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات يعدل العلاقة بتقويتها بين سلامة نظام الرقابة الداخلية و معدل عائد السهم من الأرباح الموزعة.

كما اتضح بأنه لا يوجد أثر مباشر للالتزام بمبادئ الحوكمة (من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة و نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها) على معدل عائد السهم من الأرباح الموزعة.

## التوصيات

بناء على ما أظهرته الدراسة من النتائج المذكورة سابقا يمكن اعطاء التوصيات التالية:

- 1\_ العمل على توعية الشركات بضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة لما لها من دور في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وزيادة الربحية.
- 2\_ ضرورة اجراء المزيد من البحوث العلمية المرتبطة باثر خصائص مجلس الادارة الاخرى مثل التدقيق وغيره على الربحية في فلسطين.

## المراجع

- 1\_ الاغا، زكريا. (2019). أثر دورة التحويل النقدي على ربحية الشركات دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، ماجستير، جامعة الازهر، غزة.
- 2\_ ابو صافي، صابرين. (2019). مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع اطار COSO، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 3\_ ابو زعيتر، باسل. (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)، ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 4\_ الجويسم، فتحي. (2018). خصائص مجلس الادارة واثرها على الاداء المالي "دراسة تحليلية على قطاع البنوك بالسوق السعودية". المملة العربية السعودية: مجلة ابعاد الاقتصادية. مجلد 10، العدد 1 .
- 5\_ الحايك، نهى. (2016). أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية (دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية)، ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
- 6\_ الدفاعي، سوزان. (2018) بعنوان: دور اجهزة الرقابة الداخلية في تقويم اداء المؤسسات الخدمية، مجلة كلية التراث الجامعة، العراق: جامعة بابل كلية التربية الاساسية، عدد 20.
- 7\_ السامرائي، محمد. (2016). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
- 8\_ الصغير، محمد. (2019). أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة نفضال ، أم البواقي، رسالة ماجستير، جامعة العربي، الجزائر.

- 9\_ العرموطي، شذى. (2017). أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الاداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
- 10\_ العبيد، يوسف، (2017). دور الحوكمة في تفعيل ادوار الاجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الانفاق العام ومكافحة الفساد. مؤتمر الحوكمة الإطار التشريعي والمالي والاداري: الكويت.
- 11\_ المصري، ماهر (2009). مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين\_ اللجنة الوطنية للحوكمة.
- 12\_ الناوبت، مجاهد، (2019).أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الاغذية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
- 13\_ النجار وعقل. (2016). قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين". مجلة جامعة فلسطين التقنية للابحاث: فلسطين، 40\_ 15.
- 14\_ فارس،& بهاء الدين. (2018). دور الرقابة الداخلية في تحسين اداء المؤسسة \_ دراسة حالة في مطاحن الحضنة المسيلة، ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- 15\_ بقاص، &تليلي (2017). دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي(دراسة ميدانية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بالوادي)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد، الجزائر.
- 16\_ بعيوات ، محمد. (2020). هيكل راس مال العامل وتأثره على الاداء المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية، رسالة الماجستير، جامعة الخليل.
- 17\_ جمعة، جواد. (2017).أثر تطبيق عناصر نموذج COSO عمى أداء برنامج المساعدات الغذائية بوكالة الغوث الدولية ، ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.

- 18\_حفصي، رشيد. (2016). دراسة وتحليل تأثير سياسة توزيع الأرباح على أداء أسهم المؤسسات المدرجة في السوق المالي: حالة سوق دبي المالي في الفترة ما بين 2011-2014. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية: الجزائر. عدد 2.
- 19\_حزوري، حسن.(2018). العوامل المؤثرة في ربحية المصرف دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سوريا، جامعة حلب، سوريا.
- 20\_حمزة، بوسنة. (2017). اثر خصائص مجلس الادارة على اداء الشركات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC 40 خلال الفترة 2015\_2017، مجلد 2، عدد 2.
- 21\_خطاب، محمد. (2018). أنواع الشركات- الشركات الفردية وشركات الأشخاص والأموال.
- 22\_خرخاش، جميلة. (2018). اثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية-دراسة إستشرافية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- 23\_رزقة، ام كلثوم. دور نظام الرقابة الداخلية من التقليل من المخاطر العملية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية 2014 - 2016، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- 24\_شهيد والعيسي. (2017). أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية “دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية”، ماجستير، جامعة حلب، سوريا.
- 25\_شايب، فاطمة. (2018). قياس أثر الرفع المالي على الأداء المالي دراسة حالة لعينة من شركات الاسمنت الجزائرية (2016- 2010) ، دكتوراه، الجزائر.
- 26\_شاور ، فؤاد. (2014). نحو مقياس كمي لفحص تطبيقات مدونة الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، جامع الخليل، فلسطين.

- 27\_الشواورة، علي. (2019). أثر إدارة الأرباح على الأداء المالي مقاسا في معدل العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- 27\_صالح، وسيم،(2014).اثر تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية على تقييم الاداء المالي (دراسة حالة: الشركات الانشائية المدرجة في بورصة عمان، الماجستير، جامعة الزرقاء، عمان.
- 28\_صايح، جوديت. (2018). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة القدس، الجزائر.
- 29\_ضياء، هند. (2019). تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية الخاصة بين اقليم كردستان ومحافظات جنوب العراق للفترة من 2010-2016، *Journal Of AL-Turath University College*.
- 30\_طنينه، فهد، (2017). أثر الرقابة الداخلية على الأداء :دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية، ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.
- 31\_عز الدين، عمر. (2015). أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن.
- 32\_عطاطرة، عمر. (2012). الرقابة الإدارية الداخلية في المؤسسات الحكومية ودورها في تحسين أداء العمل من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- 33\_عبد الله، كريم. (2017). مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة: ملبنة عريب.

34\_ عبد الله، عبد الرحمن. (2020). الأثر الرقابي لنظام تكاليف المراحل الإنتاجية على ربحية الشركات الصناعية في قطاع الأسمنت دراسة ميدانية علي شركات صناعة الأسمنت بولاية نهر النيل. مجلة التميز للعلوم الانسانية والمجتمعية.

35\_ قادي، فوزي. (2019). علاقة الرقابة الداخلية بتكريس نظام حوكمة الشركات. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. جامعة زيان عاشور: الجزائر، عدد 4، 414\_430.

36\_ قديري واخرون. (2018). إنعكاس حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية (شركة سونلغاز-الوادي)، رسالة ماجستير، جامعة حمه الخضر بالوادي، الجزائر.

37\_ مخلوف، وسيم. (2019). أثر سياسة توزيع الأرباح على ربحية الشركات ( دراسة على المصارف في سوق عمان للأوراق المالية )، ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

38\_ يوسف والعبادي. (2016). دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي-دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية في محافظة جرش. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية: الاردن، مجلد 22، عدد2، 263\_288.

39\_ ملحم، عمر. (2019). العوامل المؤثرة على الاداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

40\_ محمد، سراج، (2014). اثر المؤشرات المحاسبية على القيمة السوقية لاسهم الشركات المدرجة في سوق المال السعودي. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عمادة البحث العلمي: السودان.

41\_ نوي ، الزهرة. (2017). اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

42\_ Alan Agresti, Categorical Data Analysis, 2nd Edition, 2002, pages 3-4

- 43\_AL\_AHDAL,W.(2018).Corporate Governance and profitability: Evidence from Indian IT Companies, Indian, A Study of Relationship between Corporate Governance and Value-based Financial Performance in Indian and Gulf Cooperation Council Listed Firms,9 pages.
- 44\_Al-Thuneibat, A. A., Al-Rehaily, A. S., & Basodan, Y. A. (2015). The impact of internal control requirements on profitability of Saudi shareholding companies. *International Journal of Commerce and Management*.
- 45\_ Baron, R. M., & Kenny, D. A. (1986). The moderator–mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. *Journal of personality and social psychology*, 51(6), 1173.
- 46\_Jeff Sauro & James Lewis, *Quantifying the User Experience: Practical Statistics for User Research*, 2012, page262.
- 47\_juniter,K.M.(2019).The impact of ,internal control on the profitability of microfinance institutions in Senegal,China, *International Journal of Research in Business and Social Science*,13 pages
- 48\_Gichana, D. C., Nyakundi, W. A., & Mogwambo, V. A. (2016). Effect of internal controls on profitability in Kenyan supermarkets: a case of supermarkets in Kisii town, Kenya.
- 49\_Gupta, M., & Newalkar, G. (2015). Impact of Corporate Governance on the Profitability of a Firm: Empirical Study on National Stock Exchange. In *2nd International Conference on Science, Technology and Management* (pp. 572–578).
- 50\_ Koutoupls, A. (2019).The Effects of the Internal Control Systems on the Risk, the Profitability and the Compliance of the US Banking Sector: A Quantitative Approach, *New Orientation in Literature and Linguistics*,52 pages.

51\_ Kiradoo, G. (2019). Impact of Corporate Governance on the Profitability and the Financial Performance of the Organization. *Journal of Management (JOM)*, 6(3), 192–16.

52\_ Kenny, D. (2009). Moderator variables: Introduction. Retrieved July 13, 2009, from [davidakenny.net/cm/moderation.htm](http://davidakenny.net/cm/moderation.htm).

53\_ Kline, R. B. (2015). *Principles and practice of structural equation modeling*. Guilford publications.

ch12

54\_ nauriya, D. (2014). Profitability determinants in Indian Drugs and pharmaceutical industry : an analysis of pre and post trips period, *Eurasian journal of business and economics*, 21 pages.

55\_ Qin, C. (2017). Literature review and prospect of enterprise internal control, China, *American journal of industrial, and business management*, 2132 pages

56\_ Senter, H. F. (2008). *Applied Linear Statistical Models*. Michael H. Kutner, Christopher J. Nachtsheim, John Neter, and William Li. *Journal of the American Statistical Association*, 103, 880–880.

57\_ Staikouras, C. K., & Wood, G. E. (2004). The determinants of European bank profitability. *International Business & Economics Research Journal (IBER)*, 3(6).

58\_ <https://web.pex.ps>

59\_ <https://ademos.people.uic.edu/Chapter14.html>

### 3.6.2 ملخص الدراسات السابقة

جدول رقم (36)

الرقم	العنوان	المنهج	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	نتائج الدراسة
1-	مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع اطار COSO.	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام المقابلات و الاستبانة كأداة لجمع المعلومات	البيئة الرقابية، تقدير المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، نظام المراقبة		اهم نتائج الدراسة توافر عناصر الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO في شركة السكسك بدرجة كبيرة جدا، حيث احتل المرتبة الاولى عنصر البيئة الرقابية، اما في المرتبة الثانية عنصر تقدير المخاطر، وحصل بالمرتبة الثالثة عنصر الانشطة الرقابية، نظام المعلومات والاتصالات بالمرتبة الرابعة ثم عنصر نظام المراقبة بالمرتبة الاخيرة.
2-	اثر الرقابة الداخلية على الربحية في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية والريفية.	اعتمد الباحث في قياس المتغير المستقل على استخدام المنهج الوصفي التحليلي والجانب النظري، اما المتغير التابع	الرقابة الداخلية	الربحية: العائد على الاستثمار، ر، العائد على المبيعات، هامش ربح العمليات، العائد على مجموع الاصول	أهم نتائج هذه الدراسة ان بنك الفلاحة ذات كفاءة في توظيف كل الاموال من اجل توليد الربح من خلال معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على المبيعات على انخفاض وعدم قدرة البنك على التحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه وهذا يوضح هامش الربح للعمليات.

	المستثمرة		عن طريق البيانات المالية للبنك		
3-	دور اجهزة الرقابة الداخلية في تقويم اداء المؤسسات.	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المقابلات و الاستبانة كأداة لجمع المعلومات	اهمية الرقابة الداخلية،  اهداف الرقابة الداخلية،  بيئة الرقابة الداخلية	تقييم الاداء	اهم نتائج الدراسة انه لا بد من الجهات الرقابية العليا تحديث طرق الرقابة فالرقابة الداخلية تعتبر مجموعة من القوانين الداخلية والتوجيهات الادارية والاجراءات المكتوبة وغير المكتوبة وطرق العمل للتحكم الافضل في المؤسسة، وتوفير الضمانات لزيادة الكفاءة والالتزام في تطبيق قانون الاداء الوظيفي
4-	خصائص مجلس الادارة واثرها على الاداء المالي "دراسة تحليلية على قطاع البنوك بالسوق السعودي	التحليل الوصفي	مجلس الادارة وخصائصها	الاداء المالي	اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك علاقة ارتباط سالبة بين حجم مجلس الادارة والاداء المالي، وعلاقة سالبة بين نسبة الملكية والاداء المالي وتوصي بضرورة الزام البنوك بحوكمة الشركات لضمان استمرار التأثير الايجابي لقواعد الحوكمة على الاداء المالي.
5-	انعكاس حوكمة الشركات على الاداء المالي في المؤسسات	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم	أبعاد الحوكمة بالشفافية والاستقلا لية	أداء المالي للشركة	اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان لأبعاد الحوكمة المتمثلة بالشفافية والاستقلالية اثر ايجابي على الاداء المالي للشركة .

			الاستبيان كأداة لجمع المعلومات	الاقتصادية الجزائرية (دراسة ميدانية: شركة سونلغاز_ الوادي)	
6-	اثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل انظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية.	واستخدم الاستبيان كأداة لجمع المعلومات	مبادئ الحوكمة	اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان عملية الحوكمة هي عملية تغيير فهي اداة للسياسة الاقتصادية والعمل على ايجاد مؤشر موحد لقياس تطبيق حوكمة الشركات، والتأكد من فعالية اجراءات الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالقواعد.	
7-	دور الرقابة الداخلية في تحسين اداء المؤسسة _دراسة حالة في مطاحن الفضة المسيلة.	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،واستخدم المقابلات و قوائم الاستقضا ء كأداة لجمع المعلومات	مقومات الرقابة الداخلية	اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي لنظام الرقابة الداخلية على تحسين اداء الشركة من خلال دوره في التخطيط والتنظيم الاداري للشركة وحماية ممتلكاتها من التلاعب بالإضافة الى دوره في اعداد التقارير الدورية وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات	

-8	تطبيق نموذج COSO على اداء برنامج المساعدات الغذائية بوكالة الغوث الدولية.	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات	عناصر نموذج COSO : البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، الرقابة والمتابعة	اداء برنامج المساعدات الغذائية	اهم نتائج الدراسة توافر عناصر نموذج COSO الرقابي الخمسة (البيئة الرقابية، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، الرقابة والمتابعة) بشكل كبير في برنامج المساعدات الغذائية وكذلك وجود تأثير ايجابي لكل من عنصر الأنشطة الرقابية والرقابة والمتابعة في اداء برنامج المساعدات الغذائية وعدم وجود تأثير لكل من بيئة الرقابة وتقدير المخاطر والمعلومات والاتصالات في اداء برنامج المساعدات الغذائية بوكالة الغوث الدولية.
-9	دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي (دراسة ميدانية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بالوادي	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المقابلات والاستبانة كأداة لجمع المعلومات	الرقابة الداخلية : الهيكل التنظيمي على قسم المالية والمحاسبية	نظام المعلومات المحاسبي	اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية .
-10	أثر الرقابة الداخلية على الأداء :دراسة تطبيقية	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي،	الرقابة الداخلية حسب COSO بعناصره	الأداء المالي للمصرف المتمثل بالعائد على الاصول،	اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي للرقابة الداخلية على الاداء المالي للمصرف المتمثل بالعائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية ، العائد على السهم الواحد ،

	على القطاع المصرفي في الضفة الغربية.	واستخدم الاستبيان بالإضافة الى القوائم المالية كأداة لجمع المعلومات	الخمسة وهي البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الانشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، الرقابة والمتابعة	العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم الواحد، القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية .
-11	تأثير متطلبات الرقابة الداخلية على ربحية الشركات المساهمة الفلسطينية، قطاع البنوك الفلسطينية	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات	الرقابة الداخلية بمكوناتها حسب COS O وهي البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الانشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، الرقابة والمتابعة	الربحية	اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي لنظام الرقابة الداخلية على ربحية الشركة

	-12	قياس أثر التزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الاداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير المالية كأداة لجمع المعلومات	قواعد حوكمة الشركة ت: قواعد اجتماعات التقارير المالية كأداة لجمع المعلومات ادارة الشركة، قواعد التدقيق، قواعد الافصاح والشفافية، قواعد اصحاب المصالح الاخرى	الاداء المالي: العائد على الاصول، القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، معدل نمو المبيعات	اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي لقواعد الحوكمة على العائد على الاصول، القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد اثر لقواعد الحوكمة على معدل نمو المبيعات.
	-13	تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف _ دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية بين اقليم	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير المالية كأداة لجمع المعلومات	العوامل الداخلية من خلال مخاطر السيولة، نسبة حقوق الملكية الى الموجود	ربحية المصرف من خلال الارباح اجمالي الموجودات، نسبة حقوق الملكية الى الموجودات، حجم المصرف	اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك اثر ايجابي لمخاطر السيولة، صافي التسهيلات الائتمانية الى اجمالي الموجودات، نسبة حقوق الملكية الى الموجودات على ربحية المصرف، وفي المقابل هناك اثر سلبي لنسبة التكلفة الى الدخل، مجموع الاستثمار الى اجمالي الموجودات، حجم المصرف على ربحية المصرف.

		ات، حجم المصر ف، نسبة التكلفة الى الدخل، صافي التسهيد لات الائتمان ية الى اجمالي الموجود ات، مجموع الاستثما ر الى اجمالي الموجود ات		كوردستان ومحافظات الجنوب للفترة من _2010 2016		
ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان الادارة في بعض الاحيان تتخذ تفويض المناسب على المعاملات وهناك بعض المعاملات تتم دون تصريح مناسب وهذا ادى الى زيادة الانشطة الاحتمالية فكان لا بد من وجود نظام رقابة داخلي يعزز الكفاءة ويقلل مخاطر فقدان الاصول ويضمن موثوقية البيانات المالية	الاداء التنظيمي يشمل: تحضير ميزان المراجعة، السيطرة على الاداء، تخفيض تكلفة التشغيل.	نظام الرقابة الداخلية	اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليل، والاستبانات	The effect of internal control on organiza tion perform ance in referenc e moha soft drink	-14	

				company , Ethiopia : A case study in hawssa pepsi cola		
ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان نظام الرقابة الداخلية بعناصره الخمسة حسب نظام COSO لها تأثير ايجابي مع مستوى تجميع الايراد .	تجميع الربح	الرقابة الداخلية حسب نظام COSO وهي البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، ر، الانشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، الرقابة والمتابعة	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي .	Effect of internal control on efficient revenue collection at the national transport and safety authority .	-15	
اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان جميع ابعاد نظام الرقابة الداخلية مجتمعة لها اثر ايجابي على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على السهم، العائد على الاصول، العائد	ربحية الشركة بالاعتماد على العائد على السهم ، العائد على الاصول ،	ابعاد نظام الرقابة الداخلية	اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم	The impact of internal control on the	-16	

على حقوق الملكية، هامش الربح	العائد على حقوق الملكية ، هامش الربح		التقارير والقوائم المالية بالإضافة الى المقابلات والاستبانة كأداة لجمع المعلومات	profitability of microfinance institutions in Senegal .		
اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان جميع مكونات الضوابط الداخلية تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان، في حين أنه تؤثر بشكل كبير على الربحية وامثال البنوك الأمريكية، باستثناء مكون تقييم المخاطر في الحالة الأولى، ومكون بيئة التحكم في الحالة الثانية على التوالي.	الاداء المالي: مخاطر الائتمان، الربحية، الشكاوي	انظمة الرقابة الداخلية	واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، و استخدم مجموعة البيانات التي تضمها أكبر 210 شركة قابضة لبنك الولايات المتحدة للسنوات المالية 2013_2017	The Effects of the Internal Control Systems on the Risk, the Profitability and the Compliance of the US Banking Sector: A Quantitative Approach.	-17	
اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن حجم الشركة له تأثير قوي على تحديد ربحية وقيمة شركات التصنيع في	ربحية الشركة وقيمتها	حجم الشركة	اعتمد الباحث المنهج	The Effect of Compan	-18	

<p>إندونيسيا، ويجب أن تختار شركات البيئة المناسبة في محاولة تنفيذ خطط الاستثمار لتعظيم قيمة الشركة وربحيتها</p>			<p>الوصفي التحليلي، اما المجتمع يتكون من شركات التصنيع</p>	<p>y Size on Company Profitability and Company Value: The Case of Manufacturing Companies.</p>		
<p>اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن الربحية عامل مهم في جميع الشركات التي تزداد مع أداء المنظمة. وتساعد أهمية حوكمة الشركات الأعمال على تطوير الأداء والربحية بطريقة فعالة.</p>	<p>الاداء المالي</p>	<p>حوكمة الشركا ت: أداء الأعمال ، حجم مجلس الإدارة، وأداء الشركة وازدواجية الرئيس التنفيذي ، والأداء التنظيمي، وتركيز الملكية</p>	<p>اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الطريقة الثانوية وتم جمع البيانات من تقارير مجموعة واسعة من الشركات البريطانية</p>	<p>Impact of corporate governance on the profitability and financial performance of the organization</p>	<p>-19</p>	

<p>اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان حجم مجلس الادارة واجتماع لجنة التدقيق لها تأثير ايجابي على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على الاصول، وان استقلالية لجنة التدقيق وحجم الشركة لها تأثير سلبي على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على الاصول، هذا بالإضافة الى ان لاجتماع لجنة التدقيق واستقلالية لجنة التدقيق اثر سلبي على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية، وهناك اثر ايجابي لحجم مجلس الادارة وحجم الشركة على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية .</p>	<p>ربحية الشركة بالاعتماد على العائد على الاصول ، العائد على حقوق الملكية</p>	<p>الحوكمة من عدة نواحي تتمثل بحجم مجلس الادارة ، اجتماع لجنة التدقيق ، استقلالية لجنة التدقيق، حجم الشركة</p>	<p>اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير والقوائم المالية كأداة لجمع المعلومات خلال الفترة من 2010_ 2017</p>	<p>Corporate Governance and profitability Evidence from Indian IT Companies.</p>	<p>20 -</p>	
<p>اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة انه هناك اثر ايجابي لمكافاة مجلس الادارة التي تعتبر احد مبادئ الحوكمة على ربحية الشركة، الا انه في المقابل لا يوجد اثر كبير لحجم مجلس الادارة، اجتماعات مجلس الادارة، استقلالية المدراء التنفيذيين على ربحية الشركة .</p>	<p>ربحية الشركات</p>	<p>مبادئ الحوكمة : حجم مجلس الادارة، اجتماعات مجلس الادارة ، استقلالية المدراء التنفيذيين</p>	<p>اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير والقوائم المالية كأداة لجمع المعلومات</p>	<p>The effect of Corporate Governance on Profitability of a Firm : A Study of Indian Automobile Industry.</p>	<p>-21</p>	
<p>اهم نتائج الدراسة ان محلات السوبر</p>	<p>الربحية:</p>	<p>الرقابة</p>	<p>اعتمد</p>	<p>effect of</p>	<p>-22</p>	

<p>ماركت تقوم بخلق المعرفة بإجراءات الرقابة الداخلية للامتثال لأنظمة الرقابة، وأن العديد من اجراءات الشراء ساعدت في تحسين وتقييم فعالية الربحية.</p>	<p>العائد على الاصول</p>	<p>الداخلية : مسك الدفاتر الموافقا ت على المعاملات اجراءات الشراء</p>	<p>الباحث المنهج الوصفي التحليلي و الاستبانة</p>	<p>internal control on profitability in Kenyan supermarket: a case of supermarket.</p>		
<p>اهم نتائج الدراسة ان تأثير الرقابة الداخلية ومكوناتها على العائد على الاصول والعائد على حقوق المساهمين ايجابي، وعلى ربحية ايجابي</p>	<p>الربحية: عائد السهم GPS العائد على حقوق الملكية ROE هامش الربح</p>	<p>الرقابة الداخلية حسب نظام COS وهي البيئية الرقابية، تقييم المخاطر، الانشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، الرقابة والمتابعة</p>	<p>اعتمد الباحث لقياس المتغير المستقل باستخدام الاستبانة والمتغير التابع تم قياسه باستخدام بيانات مالية</p>	<p>The impact of internal control requirements on profitability of Saudi shareholding companies.</p>	<p>-23</p>	
<p>اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة</p>	<p>العائد على</p>	<p>حوكمة</p>	<p>اعتمد</p>	<p>Impa</p>	<p>-24</p>	

<p>أن آلية حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية</p>	<p>حقوق الملكية، العائد على الاصول، القيمة الدفترية للسوق</p>	<p>الشركات: حجم مجلس الإدارة ، وضع الرئيس التنفيذي ، الاجتماع العام السنوي ولجنة التدقيق</p>	<p>الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،واستخدم مجموعتين من البيانات الثانوية (تصنيفات الحوكمة ومتغيرات ربحية الشركة) على مدى خمس سنوات من السنة المالية 2010-2011 إلى السنة المالية 2014-201</p>	<p>ct of corporate governance on the profitability of a firm: empirical study on national stock exchange .</p>		
---	---	--	---	--	--	--

<p>اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان من اهم محددات ربحية الشركة ارتفاع نسبة الرفع المالي وزيادة نسبة النفقات التشغيلية الى الاصول الاجمالية.</p>		<p>محددات ربحية الشركة: نسبة الرفع المالي، زيادة نسبة النفقات التشغيلية</p>	<p>و اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم التقارير والقوائم المالية من " 1990 - 2014 " كأداة لجمع المعلومات</p>	<p>Profitability determinants in Indian Drugs and pharmaceutical industry : an analysis of pre and post trips period.</p>	<p>_25</p>	
--	--	---	---	---	------------	--



الملاحق

اولا: ملحق الاستبيان

السادة الموظفون:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية حول " اثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على العلاقة بين سلامة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الربحية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة/ كلية الدراسات العليا - جامعة القدس أبو ديس.

من فضلك، اقرأ/ي جميع الأسئلة بعناية ثم ضع/ي علامة (✓) على الخيار الصحيح كما تراه/ينه مناسباً. علماً بأن إجابتك ستكون سرية ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم

اشراف الدكتور: ابراهيم عتيق

الباحثة: ضحى دوده

القسم (الأول): بيانات خاصة بالمستجيب

1) الصفة الوظيفية للمستجيبين:  مالي  عضو تنفيذي  
 عضو مجلس ادارة

2) صفة عضو المجلس:  الادارة التنفيذية  الادارة العليا

القسم (الثاني): بيانات خاصة بالشركة

1) القطاع الذي تنتمي اليه الشركة:

صناعي  خدماتي  بنوك  تأمين  استثمار

2) عدد اعضاء مجلس الادارة:

2020	2019	2018	2017

3) نسبة الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها:

2020	2019	2018	2017

**القسم (الثالث): الرقابة الداخلية:** هي اداة لمتابعة الاجراءات لمعرفة مدى تحقيق الاهداف، تقوم بقياس الاداء من خلال مقارنة المخرجات للأنشطة مع ما تم التخطيط له.

يرجى الاجابة على العبارات التالية الواردة باختيار بديل الاجابة الانسب من بين البدائل التالية:

1- بيئة الرقابة						
الرقم	الفقرات	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
1.	تبين الادارة اهمية النزاهة والقيم الاخلاقية من خلال الاجراءات التوجيهية.					
2.	يتم تقييم أداء الأفراد متضمنا تقويم الالتزام بمعايير السلوك.					
3.	يتم تحديد أوجه الانحراف عن معايير السلوك المتوقعة.					
4.	تقوم الادارة بتصميم خطوط نقل التقارير لكل هيكل للوحدات الفرعية للمساعدة في تنفيذ المسؤوليات.					
5.	تؤسس الادارة هيكلًا تنظيميًا مناسبًا لتنفيذ تحقيق الاهداف.					
6.	الوصف الوظيفي واضح لكافة الوظائف من خلال وجود سياسات عمل مكتوبة وواضحة.					
7.	يوجد نظام واضح لسياسات التوظيف لدى المنشأة.					
8.	تلتزم ادارة المنشأة بعقد دورات تدريبية لتهيئة موظفين ذو كفاءة عالية.					
9.	يوجد تخطيط للموارد البشرية من اجل تحديد العدد والنوعية المناسبين للمنشأة.					
10.	يتم وضع مقاييس المكافآت المناسبة للمسؤوليات.					
11.	تقيم الإدارة الضغط على الموظفين للتقليل من أعباء العمل عليهم.					
12.	هناك هيئة رقابية تشرف على العمليات لضمان					



					12. تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن النمو السريع للمنشأة.
					13. تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي.
					14. تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن استحداث نظم محاسبية جديدة.

### 3- أنشطة الرقابة

الرقم	الفقرات	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
1.	تصمم الادارة سياسات استجابة للمخاطر لتحقيق نظام رقابة داخلية فعال.					
2.	تصمم الادارة انواعا مناسبة من أنشطة الرقابة مثل ادارة راس المال البشري لنظام الرقابة الداخلية الخاص بها.					
3.	تراعي الادارة الفصل بين الواجبات في تصميم مسؤوليات نشاط الرقابة للمساعدة في منع اساءة الاستخدام لنظام الرقابة الداخلية.					
4.	توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقييم الاداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية.					
5.	تتوفر حماية الكترونية لأصول المنشأة ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق او السرقة كالاحتفاظ بالنقدية بقاصة حديدية.					
6.	توجد رقابة فاعلة على الاداء المالي والمحاسبي في المنشأة.					
7.	يوجد فصل تنظيمي ملائم بين المهام (مثل الفصل بين حيازة الاصول والرقابة عليها).					
8.	تتوفر رقابة على معالجة البيانات الالكترونية كحماية اجهزة الحاسب الالكتروني وبرامج البيانات.					
9.	تصمم الادارة نظام معلومات استجابة لأهداف المنشأة ومخاطرها.					
10.	تصمم الادارة انواعا مناسبة من أنشطة التحكم العامة مثل ادارة الامن.					

					11. تتحكم تصاميم الإدارة في أنشطة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدعم اكتمال دقة المعلومات.
					12. تتحكم تصاميم الإدارة في أنشطة تطوير تكنولوجيا المعلومات.
					13. يتم أداء أنشطة الرقابة بواسطة أشخاص مستقلين عن الأفراد المسؤولين عن اعداد البيانات.
					14. تقوم الإدارة بمراجعة دورية لأنشطة الرقابة لتحديثها.
					15. تستخدم الشكاوي كأداة رقابية يتم التعامل معها بفاعلية.

#### 4- نظام المعلومات والاتصال

الرقم	الفقرات	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
1.	تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات تضمن فهم كافة الموظفين للإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.					
2.	يتوفر لدى المنشأة انظمة معلومات داخلية مالية وادارية تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية.					
3.	يوجد نظام يوفر معلومات دقيقة تلبى احتياجات الادارة العليا.					
4.	هناك استراتيجية لتطوير نظم المعلومات في المنشأة.					
5.	يتوفر لدى المنشأة قنوات اتصال واضحة تسمح بتدفق المعلومات الى جميع اقسام المنشأة.					
6.	توجد خطة طوارئ وقنوات اتصال منفصلة تعمل كآليات خطوط اتصال جاهزة مؤمنة ضد الاعطال.					
7.	تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات بدون اي اختراق.					
8.	يوجد قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتوفير المعلومات للملاءمة من العملاء والمستهلكين والمدققين الخارجيين وغيرهم الى الادارة.					
9.	يتم ابلاغ مجلس الادارة بالمعلومات الملائمة الناتجة عن التقييمات التي تجريها أطراف خارجية.					

5- المراقبة والمتابعة						
الرقم	الفقرات	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
1.	يوجد في المنشأة معايير رقابية لتقييم الاداء بشكل دوري.					
2.	تقوم ادارة المنشأة بالتقييم بشكل دوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية..					
3.	يتناسب نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المنشأة.					
4.	يتمتع العاملون في الرقابة بالاستقلالية عن الادارة التنفيذية.					
5.	يتمتع العاملون في وحدة الرقابة الداخلية بالخبرة الكافية.					
6.	يتعامل الكل في المنشأة مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية.					
7.	يتم تعيين مدقق داخلي يعمل على متابعة عمل الرقابة الداخلية من خلال تقديم التقارير التي تساهم في معالجة جوانب القصور في نظام الرقابة الداخلية.					
8.	يتم إبلاغ أوجه القصور إلى الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية					
9.	تستكمل الادارة وتوثق الاجراءات التصحيحية لمعالجة أوجه القصور في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.					

فبما يخص فقرات أبعاد الرقابة الداخلية تمت الاستعانة بدراسة:

أبو صافي، صابرين، (2019): مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار COSO - دراسة حالة: شركة السكسك، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

طينة، فهد، (2017): أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل.

عياش، محمد، (2017): تأثير متطلبات الرقابة الداخلية على ربحية الشركات المساهمة الفلسطينية قطاع البنوك الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

العبيدي، احمد، (2019): نموذج مقترح لاستمارة فحص الرقابة الداخلية في ضوء مبادئ اطار COSO المتكامل المُحدث، كلية التراث الجامعة.

J. Stephen McNally, CPA, "The 2013 COSO Framework & SOX Compliance one Approach to an Effective Transition", In Strategic Finance, June, 2013

ثانيا: ملحق بجدول بالقطاع الذي تنتمي اليه الشركات والبيانات المتعلقة بمجلس الادارة.

القطاع	اسم الشركة
صناعي	بيت جالا لصناعة الادوية
صناعي	القدس للمستحضرات الطبية
صناعي	مصنع الشرق للالكترود
صناعي	مطاحن القمح الذهبي
صناعي	دار الشفاء لصناعة الادوية
خدمي	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية
خدمي	موبايل الوطنية الفلسطينية
خدمي	الفلسطينية للكهرباء
خدمي	ابراج الوطنية
خدمي	المؤسسة العربية للفنادق
تأمين	التامين الوطنية
تأمين	ترست العالمية للتامين
تأمين	فلسطين للتامين
تأمين	المشرق للتامين
تأمين	المجموعه الاهلية للتامين
بنوك	بنك فلسطين
بنوك	بنك القدس
بنوك	البنك الاسلامي العربي
بنوك	البنك الوطني
بنوك	بنك الاستثمار
استثمار	فلسطين للتنمية والاستثمار
استثمار	الاتحاد للاستثمار
استثمار	سند للموارد الانشائية
استثمار	المستثمرون العرب
استثمار	الفلسطينية للاستثمار والانماء

اسم الشركة	عدد الاعضاء مجلس الادارة	نسبة الاسهم لاعضاء مجلس الادارة من الاسهم المملوكة للشركة %
بيت جالا لصناعة الادوية	8	86
القدس للمستحضرات الطبية	5	25.75
مصنع الشرق للالكترود	7	17.625
مطاحن القمح الذهبي	9	54.84
دار الشفاء لصناعة الادوية	11	35
الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	9	78
موبايل الوطنية الفلسطينية	7	5
الفلسطينية للكهرباء	13	31
ابراج الوطنية	13	82
المؤسسة العربية للفنادق	7	30
التامين للوطنية	11	23.5
ترست العالمية للتامين	7	20
فلسطين للتامين	7	82
المشرق للتامين	10	62.5
المجموعه الاهلية للتامين	7	56.5
بنك فلسطين	11	55.25
بنك القدس	12	44.5
البنك الاسلامي العربي	8	35.5
البنك الوطني	12	24.75
بنك الاستثمار	11	39.5
فلسطين للتنمية والاستثمار	13	29
الاتحاد للاستثمار	6	28.43
سند للموارد الانشائية	9	96
المستثمرون العرب	7	84
الفلسطينية للاستثمار والانماء	7	59.53

المصدر: من اعداد الباحثة

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
53	توزيع الشركات الصناعية المسجلة في بورصة فلسطين حسب القطاعات	1
54	معاملات الثبات لمجالات الدراسة	2
56	معاملات الارتباط لبيئة الرقابة	3
57	معاملات الارتباط لتقدير المخاطر	4
58	معاملات الارتباط لانشطة الرقابة	5
59	معاملات الارتباط لنظام الاتصالات والمعلومات	6
60	معاملات الارتباط للمراقبة والمتابعة	7
61	معاملات الارتباط بيرسون بين الدرجات الكلية لمحاور الرقابة الداخلية	8
63	مفتاح التصحيح ل فقرات الاستبيان	9
63	خصائص المستجيبين داخل عينة الدراسة	10
64	الايوساط الحسابية والانحرافات	11
65	الايوساط الحسابية والانحرافات لبيئة الرقابة	12
67	الايوساط الحسابية والانحرافات لتقدير المخاطر	13
69	الايوساط الحسابية والانحرافات لانشطة الرقابة	14
72	الايوساط الحسابية والانحرافات لنظام الاتصال والمعلومات	15
74	الايوساط الحسابية والانحرافات للمراقبة والمتابعة	16
76	الايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الربحية	17
77	معاملات الاختلاف لمستوى الربحية	18
78	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي	19
79	نتائج اختبار lsd	20
80	نتائج اختبار كاي تربيع	21
81	نتائج اختبار كاي تربيع	22
82	اعداد الشركات حسب معياري الحوكمة الاول والثاني	23
83	معاملات الارتباط بيرسون	24

84	معاملات تقييم الثبات	25
85	نتائج تحليل انحدار التل المتعدد	26
87	معاملات الارتباط بيرسون	27
88	معاملات تقييم الثبات	28
88	نتائج تحليل انحدار التل المتعدد	29
91	معاملات الارتباط بيرسون	30
91	معاملات تضخم التباين	31
92	نتائج التحليل انحدار التل المتعدد الفئوي	32
95	معاملات الارتباط بيرسون	33
95	معاملات تضخم التباين	34
96	نتائج تحليل انحدار المتعدد	35
114	ملخص الدراسات السابقة	-36

## فهرس الملاحق

124	ملحق الاستبانة	_1
132	ملحق بجداول بالقطاع الذي تنتمي اليه الشركات والبيانات المتعلقة بمجلس الادارة	_2
135	ملحق بجداول معاملات الارتباط بيرسون لكل فقرة من فقرات نظام الرقابة الداخلية	_3

## اسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الجامعة
1	د. فراس بركات	جامعة القدس
2	د. اكرم رجال	جامعة القدس
3	د. نائل عيسى	
4	د. مجدي الكبجي	جامعة القدس المفتوحة
5	د. فادي قطان	جامعة بيت لحم

## فهرس المحتويات

### المحتويات

.....	الاهداء
أ.....	اقرار: .....
ب.....	الشكر وتقدير .....
و.....	الملخص .....
.....	Abstract: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
1.....	<b>الفصل الاول</b> .....
1.....	الاطار العام للدراسة .....
1.....	1.1 المقدمة .....
3.....	2.1 مشكلة الدراسة : .....
5.....	3.1 أهمية الدراسة .....
5.....	4.1 أهداف الدراسة .....
6.....	5.1 حدود الدراسة .....
7.....	<b>الفصل الثاني</b> .....
7.....	الاطار النظري والدراسات السابقة .....
7.....	1.2 المحور الاول: نظام الرقابة الداخلية .....
7.....	1.1.2 الرقابة الداخلية .....
7.....	2.1.2 مفهوم نظام الرقابة الداخلية .....
8.....	3.1.2 انواع نظام الرقابة الداخلية .....

10	4.1.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية
11	5.1.2 تعريف الرقابة الداخلية حسب نظام COSO
12	6.1.2 مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نظام COSO
14	7.1.2 أدوات الرقابة الداخلية
15	8.1.2 خصائص نظام الرقابة الداخلية الكفؤ
15	2.2 المحور الثاني : الحوكمة
15	1.2.2 تعريف الحوكمة
15	2.2.2 اهداف الحوكمة . خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
16	3.2.2 مبادئ الحوكمة
16	4.2.2 أهمية الحوكمة . خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
17	5.2.2 مكونات الحوكمة
17	7.2.2 مجلس الادارة وحوكمة الشركات
17	1.7.2.2 مجلس الادارة
18	2.7.2.2 مسؤوليات مجلس الادارة
18	3.7.2.2 اهمية دور مجلس الادارة في حوكمة الشركات
19	3.2 المحور الثالث: الربحية
19	1.3.2 مفهوم الربحية
20	2.3.2 تعظيم الربحية
20	3.3.2 مؤشرات الربحية
23	4.3.2 العوامل المؤثرة على الربحية
25	4.2 المحور الرابع : العلاقة بين المتغيرات
25	1.4.2 العلاقة بين الرقابة الداخلية والربحية
25	2.4.2 العلاقة بين الرقابة الداخلية ونظام الحوكمة

26	3.4.2 انعكاس اليات الحوكمة على الاداء المالي في الشركة:
27	5.2 المحور الخامس: بورصة فلسطين
27	1.5.2 مقدمة
27	2.5.2 تعريف البورصة
28	6.2 المحور السادس: الدراسات السابقة
28	1.6.2 الدراسات باللغة العربية
33	2.6.2 الدراسات باللغة الانجليزية
104	3.6.2 ملخص الدراسات السابقة
38	4.6.2 ملخص الدراسات السابقة وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
40	<b>الفصل الثالث</b>
40	طريقة وإجراءات الدراسة
40	1.3 مقدمة
40	2.3 منهجية الدراسة
40	3.3 فرضيات الدراسة
41	4.3 متغيرات الدراسة
42	5.3 نموذج الدراسة
42	6.3 مجتمع الدراسة:
43	7.3 عينة الدراسة:
44	9.3 ثبات اداة الدراسة
51	11.3 المعالجة الإحصائية
52	12.3 مفتاح التصحيح لفقرات الاستبيان
53	13.3 تحليل فقرات الاستبيان لقياس واقع الرقابة الداخلية
53	14.3 تحليل محاور نظام الرقابة الداخلية

66	الفصل الرابع
66	تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات
66	1.4 فرضيات الدراسة:
90	الفصل الخامس
90	ملخص النتائج والتوصيات
90	نتائج الدراسة
96	التوصيات
97	المراجع
118	الملاحق
	فهرس الجداول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
130	فهرس الملاحق
130	اسماء المحكمين
131	فهرس المحتويات

